

كتاب تبيين الولاء والحكام

# على أحكام شامة خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام

تأليف

إمام الأحناف في عصره

محمد بن أمين بن عبد العزيز المصفي

الشهر بابن عاربت الطه في سنة ١٢٥٢ هـ

مقدم

فضيلة الشيخ

أبي نصر محمد بن عبد الله المصفي

فضيلة الشيخ

أبي نصر محمد بن عبد الله المصفي

تحقيق

أبي بلال العدي

مريض بن محمد بن سالم النوي

كتاب تبيين الولاء والحكام

محمد بن أمين بن عبد العزيز المصفي

كتاب تبيين الولاء والحكام  
على أحكام شامة خير الأنام  
أو أحد أصحابه الكرام



عبد الرحمن

74



دار الإثار

## **كتاب تنبيه الولاة والحكام**

**على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام**

**عليه وعليهم الصلاة والسلام**

تأليف

إمام الأحناف في عصره

محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي

الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ

تقديم

فضيلة الشيخ / يحيى بن علي الحجوري فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الله الإمام

تحقيق / أبي بلال العديني

مرتضى بن محمد بن سالم التوي



مقدمة فضيلة الشيخ /

يحيى بن علي المجبوري حفظه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد طالعت رسالة "تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام... لا بن  
عابدين - رحمه الله - مع تحقيق أخينا الفاضل أبي بلال مرتضى التوي المدني - حفظه الله -  
عليها.

فأريت الرسالة مفيدة، والتحقيق عليها تحقق طيب لا بأس به، جرى الله أخانا أبا بلال  
خيراً، ووفقنا وإياه للتزود من العلم النافع، والعمل الصالح.

وبالله التوفيق.

كتبه/  
أبو عبد الرحمن يحيى بن علي المجبوري  
٥/ جماد الأول/ ١٤٢٧هـ

جميع حقوق الملكية الأدبية و الفنية محفوظة للدار

الطبعة الأولى

دار الألوكة

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد  
الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة  
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو بوجهه على  
إسطوانات ضوئية إلا بموافقة خطية من الدار

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع القانوني : ٢٠٠٧ / ١٣٣٥٤

دار الألوكة

٢٨ منه من تحرير مدير التحرير عين شمس الشرقية - القاهرة / ج.م.ع  
توزيع ٢٦٤٢٣٣٣ ت ٢٦٣٦٣٨٦

info@dar-alathar.com





الثانية: في استتابة الساب.

الثالثة: في تحرير حكم الساب على مذهب أبي حنيفة.

الفصل الثالث: في حكم الساب من أهل الذمة.

الباب الثاني: في حكم ساب أحد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

وستجد أنها القارئ في هذه الرسالة فتاوى لأئمة الأحناف في الخوارج، والقرامطة،

والرافضة، وفيمن سب عائشة عليها السلام وأبي بكر وعمر وعثمان أو أحد الصحابة رضي الله عنهم

أجمعين.

وستجد أيضاً ضابط تكفير أهل البدع من رافضة ونحوهم.

وفي الرسالة أيضاً تلخيص رسالة للا علي القاري وهو من علماء الأحناف؛ في حكم من

قتل أو سب نبياً، أو قتل أو سب صحابياً، ومتى يكفر ومتى يعتبر فاسقاً مبتدعاً.

وفي الرسالة فرائد متعددة تجهها في ثنانيا هذه الرسالة.

فيجب اجتناب مثل هذه الأقوال الشيعية والأفعال القبيحة. وعلى كل من ولاه الله أمر

المسلمين أن يتقي الله العظيم، وأن يقيم شرع الله الحنيف، فإنه نجاة لأمة محمد عليه السلام.

فهذا نبينا محمد عليه السلام ينادي المهاجرين، فقال: "يا معشر المهاجرين خمس إن ابتليتم بهن ونزل

فيكم أحوذ بالله أن تدركون:

لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعملوا بها إلا ظهر فيهم الطاعون والأوجاع التي لم يكن

مضت في أسلافهم.

ولم ينقصوا الكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم.

ولم يسمعوا الزكاة، إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا.

ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله، إلا سلبوا عليهم عدوهم من غيرهم وأخذوا بعض ما كان

في أيديهم.

وما لم يحكم أنتمهم بكتاب الله إلا ألقى الله بأسهم بينهم".<sup>(١)</sup>

فيجب علينا جميعاً طاعة ربنا والامتنال لأوامره، واجتناب نواهيه، وتطبيق حدوده، وإقامة

شرعه، حاكمنا ومحكمونا، وأن نكون بداً واحدة كما أمرنا الله تعالى فقال: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾

<sup>(١)</sup> رواه الحاكم في "مستدرک" (٨٦٨٨) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال الذهبي:

"صحيح"، وحسنه الألباني كما في "الصحيحة" (١٠٦).

جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا ضمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا

حفر من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ﴿١٠٣﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فقد أمرنا بالكتاب والسنة، والتحاكم إليها إن كنا مؤمنين قال الله تعالى:

﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا ضمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم

بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفر من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ﴿١٠٣﴾ [آل

عمران: ١٠٣].

وقال سبحانه ﴿فَلَا وَرَدَكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُعْذِرُوكَ فِيمَا سَجَرَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُحَدِّثُوا فِي أَنْفُسِهِمْ

حَرْجاً وَمَا فَضَّلَتْ وَيُسَلِّمُوا سَلَامًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥]

أسأل الله تعالى أن يوفق حكام المسلمين إلى كل خير، وأن يرزقهم البطانة الصالحة،

ويجنّبهم بطانة السوء، وأن يجعلهم حكاماً بكتاب ربهم وسنة نبيهم، إنه سميع مجيب

الدعاء.

## ترجمة المؤلف

### اسمه:

هو محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي. أصولي، وفقهه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره.

### مولده ووفاته:

ولد بدمشق في سنة ١١٩٨ هـ وتوفي بها في ٢١ ربيع الثاني ١٢٥٢ هـ ودفن بمقبرة الباب الصغير بالترية النوقانية.

### تلقية للعلم:

قرأ القرآن ثم جوده على سعيد الحموي شيخ القراء بدمشق. وحفظ القرآن العظيم، وتلقى عنه القرآن بأوجهها وطرقها.

وقرأ عليه القرآن من النحو، والصرف، وفقه الإمام الشافعي. ثم لزم شيخه شاعر العقاد وقرأ عليه في العقوليات. وألزمه شيخه المذكور بالتحول لمذهب الإمام أبو حنيفة، ففقهه عليه، وقرأ عليه الفرائض، والحساب، والأصول، والحديث، والتفسير، والتصوف، وعلم العقول.

### ومن مؤلفاته وشروحه:

- حاشية ابن عابدين، وقد أشتهر بها. مطبوع
- عقود الآلي في الأسانيد العوالي. مطبوع
- العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية. مطبوع بجزائين
- حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول النصار. مطبوع
- وصل الحسام الهندي لنصرة الشيخ خالد النقشبندي.
- فتح رب الأرباب بحواشي لب الأبواب بشرح نبذة الإعراب.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة.
- حواشيه على البحر الرائق، سماها منحة الخالق.
- حواشيه على شرح المنقى للعلائي.
- حواشيه على التهر الفائق.
- حواشيه على تفسير اليضايوي. ألتم فيها أن لا يذكر شيئاً ذكره المنسرون.

- حواشيه سماها رفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار.
- حاشية على المطول. في "البلاغة".
- الرحيق المختوم في الفرائض. مطبوع
- تنبيه الولاة والحكام في حكم شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام. وهذه الذي قمت بخدمته.

- مجموعة رسائل ابن عابدين وهي (٣٢) رسالة.

- الواردين من بحر الفيض.<sup>(١)</sup>

### وصف المخطوط وما اعتمدت عليه:

- ١- اعتمدت بتحقيق الرسالة على مخطوط من الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية وجعلتها الأصل<sup>(٢)</sup>:

تحتوي على (٤٠) لوحة.

الأسطر: (٢١) سطر.

الخط: نسخ، تأريخ الخط ١٢٨٥ هـ.

الناسخ: الحاج أحمد الديار بكري.

وهذه النسخة قام بتصويرها لي أحد الإخوة من طلاب الجامعة الإسلامية، أسأل الله لنا وله الثبات على الحق.

٢- وكذا اعتمدت في التحقيق على نسخة طبعت مع مجموعة رسائل ابن عابدين، في سنة ١٣٢٥ هـ، وهي نسخة حجرية، طبعت على ذمة محمد هاشم الكتيبي.

جعلتها للمطابقة، ورمزت لها بحرف [أ]. وقد رأيت طبعة لدار إحياء التراث العربي ببيروت، ولكنها مصورة من الطبعة الحجرية.

وأقدم شكري للأخ/ فارس بن يسلم، لتفريغه من وقته حتى علمنا أنها طبعت الطبعة الحجرية، وتم تصويرها من مكتبة الملك عبد العزيز، بالمدينة النبوية. وأسأل الله أن يثبتني على الحق ويصرف عنه كل سوء.

### توثيق نسبة الرسالة إلى مؤلفها:

<sup>(١)</sup> ترجمته في الأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

<sup>(٢)</sup> اخترتها لتكون الأصل لنسخها من زمن فراغ ابن عابدين من كتابتها.

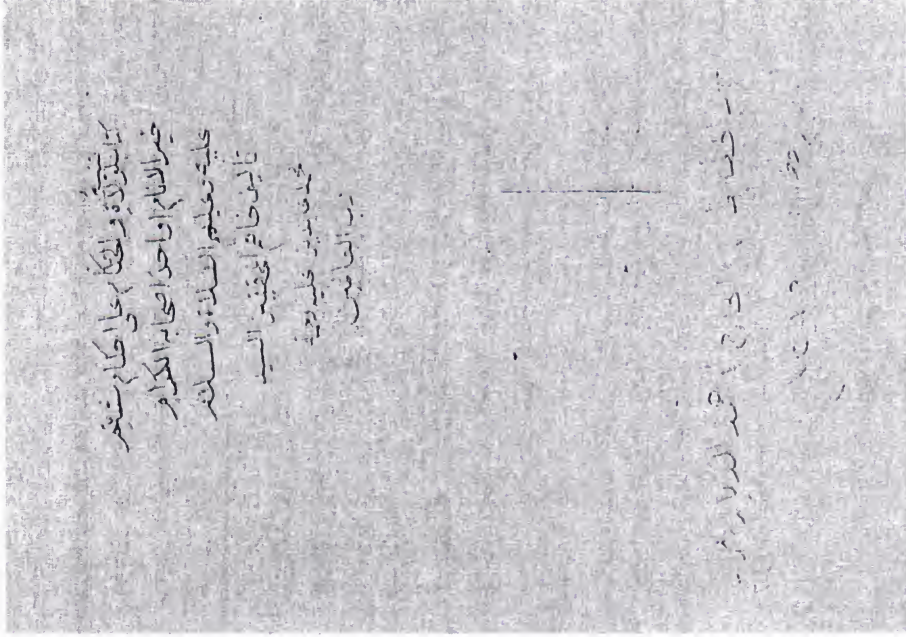


أولاً: كُتب العنوان على غلاف المخطوط، مع ذكر اسم مؤلفها.  
 ثانياً: ذكر المؤلف اسم الرسالة في مقدمة بحثه، مع ذكر اسمه ولقبه الذي اشتهر به.  
 ثالثاً: ختمت الرسالة بإعزاءها إليه، فقال: "وقد فرغ محمد أمين بن عمر عابدين صاحب  
 رد المختار حاشية در المختار من تحرير هذا الرسالة أي جمعه وتأليفه في سنة سبع وثلاثين  
 ومائتين وألف".  
 رابعاً: ذكر اسم الرسالة، وعزاها إلى ابن عابدين، عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين.  
 خامساً: طباعتها ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين، وهي طباعة حجرية كما تقدم وصفها.  
**العمل في التحقيق؛**  
 - قمت بتحقيق النص، وقابلت بين نسخة المخطوط، والنسخة الحجرية.  
 - ذكرت معاني الكلمات الغريبة.  
 - عزوت الآيات إلى سورها ورقم آياتها.  
 - قمت بتخريج الأحاديث والآثار والحكم على أسانيدھا.  
 - ترجمت للأعلام ما أمكن.  
 - أملت الكلام إلى مصادره، ما أمكن.  
 - قمت بوضع فهرس للموضوعات.  
 أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجه الكريم، وأن يسدني إلى كل خير ويجنبي كل  
 شر، إنه سميع مجيب الدعاء.

كتبها راجي عفو ربه

أبو بلال العدائي

مرتضى بن محمد بن سالم التوي



عنوان الرسالة من نسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين]<sup>(٤)</sup>

الحمد لله الذي شرع لنا شرعاً رضىً، أحكمه غاية الإحكام، وفرض على عباده إتباع ما بينه لهم من الأحكام، وحد لهم حدوداً نهى عن تعديها، وعن الزيادة فيها، وأناطها بالولاية والحكام، وجعلها زاجرة عن الطغيان، والعدوان، وارتكاب الحوب<sup>(٥)</sup>، والآثام، فهي في الحقيقة رحمة لعباده إذ بها بقاء هذا العالم على [تم]<sup>(٦)</sup> نظام.

ولما كانت أشد العقوبات أمر بدرئها بالشبهات فلا يثبت الحد إلا بسند قوي تام، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وربما وقع في الحميم من حوله حام<sup>(٧)</sup>.

فلذلك أمرنا بدور القتل عمن أظهر الإسلام. وإن دلت قرائن على أن إسلامه كان خوفاً من الحسام<sup>(٨)</sup>، ومن رحمة تعالى أن قيض لهذه الشريعة [أمانة]<sup>(٩)</sup> نفوا عنها الشكوك، والأوهام، وأذن لصغيرهم بالاستدراك على كبيرهم، وإن كان من الأعلام، حيث ظهر الحق وأنضح ووضح البدر في ليلة التمام.

فالحق لا يخفى، ومصباحه لا [يظفي]<sup>(١٠)</sup>، وإن عم الظلام، وأفضل الصلاة وأتم السلام، على سيدنا محمد خاتم الأنبياء الكرام، وصفوة الملك العليم العلام، المبعوث رحمة للعالمين وقوة للماملين من خاص وعام، والمظهر من كل دنس وعيب، والمُبرأ عن كل [وسمة وديب]<sup>(١١)</sup>، والموصوف بالعبو والصفح والأخلاق العظام، الذي عظمته رأفته ورحمته بسائر

<sup>(٤)</sup> ساقط من [ ].

<sup>(٥)</sup> أي الآثام. راجع النهاية لابن الأثير مادة "حوب".

<sup>(٦)</sup> وفي [ ] (أتم).

<sup>(٧)</sup> مقتبس من حديث الثمان بن بشير، المتفق عليه.

<sup>(٨)</sup> و"الحسام" السيف القاطع، وسيف حُسام قاطع. اللسان مادة "حسم".

<sup>(٩)</sup> وفي [ ] "أمانة".

<sup>(١٠)</sup> وفي [ ] (يظفا).

<sup>(١١)</sup> هكذا في الأصل، وفي [ ] (وصمة وريب).

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي شرع لنا شرعاً رضىً، أحكمه غاية الأحكام، وفرض على عباده إتباع ما بينه لهم من الأحكام، وحد لهم حدوداً نهى عن تعديها، وعن الزيادة فيها، وأناطها بالولاية والحكام، وجعلها زاجرة عن الطغيان، والعدوان، وارتكاب الحوب<sup>(٥)</sup>، والآثام، فهي في الحقيقة رحمة لعباده إذ بها بقاء هذا العالم على قمر نظام، ولما كانت أشد العقوبات أمر بدرئها بالشبهات فلا يثبت الحد إلا بسند قوي تام، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وربما وقع في الحميم من حوله حام<sup>(٧)</sup>.  
فلذلك أمرنا بدور القتل عمن أظهر الإسلام. وإن دلت قرائن على أن إسلامه كان خوفاً من الحسام<sup>(٨)</sup>، ومن رحمة تعالى أن قيض لهذه الشريعة [أمانة]<sup>(٩)</sup> نفوا عنها الشكوك، والأوهام، وأذن لصغيرهم بالاستدراك على كبيرهم، وإن كان من الأعلام، حيث ظهر الحق وأنضح ووضح البدر في ليلة التمام. وإن عم الظلام، وأفضل الصلاة وأتم السلام، على سيدنا محمد خاتم الأنبياء الكرام، وصفوة الملك العليم العلام، المبعوث رحمة للعالمين وقوة للعالمين، والموصوف بالعبو والصفح والأخلاق العظام، الذي عظمته رأفته ورحمته بسائر

### اللوحة الأولى من نسخة الأصل



-- ما أخرجه الدارمي (٢٦١/١)، والترمذي (٣٦١٦) بلفظ: "... إلا وأنا حبيب الله ولا فخر .." الحديث . قال الترمذي: "حسن غريب".

وفي سند: زمة بن صالح الجندي البجلي زبيل مكة أبو وهب، قال الحافظ في "التقريب": ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون. اهـ

- وكذا ما أخرجه الدارمي (٢٩/١) عن عمرو بن قيس وأسمه عمرو بن زائدة، بلفظ: "... وإني قاتل قوماً

غير فخر ... وأنا حبيب الله .." الحديث.

وفيه: كاتب الليث عبد الله بن صالح، قال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. اهـ

- وأخرج الطبراني في "الكبير" (٢٦٧٦) عن جابر بن عبد الله، وابن عباس رضي الله عنهما، وفيه قول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: "أبشر يا حبيب الله .." الحديث .

وفيه: عبد المنعم بن إدريس بن سنان، قال البخاري عنه: ذاهب الحديث. كما في "التأريخ الكبير". وقال ابن حبان: "... يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثقات، ... اهـ كما في المجروحين. وقال الذهبي في "الميزان":

مشهور قصاص ليس يعتمد عليه تركه غير واحد ... وقال أحمد: "كان يكذب على وهب بن منبه". اهـ والذي يظهر أن لفظ: "حبيب الله" منكر، لمخالفها الأحاديث الصحيحة، فقد أخرج مسلم في "صحيحه"

عن جندب برفق (٥٣٢) لفظ: "... فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً .." الحديث. وكذا أخرج عن ابن مسعود برفق (٢٢٨٣) ولفظه: "... ولكن صاحبكم خليل الله".

قال شارح الطحاوية (١٦٤-١٦٥): قوله: ( وحبيب رب العالمين )

ش: ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخلقة كما صح عنه ﷺ أنه قال: "إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً" وقال: "ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا اتخذت أباً بكر خليلاً ولكن صاحبكم خليل

الرحمن".

والحديثان في الصحيح، وهما ييطان قول من قال: "الخلقة لإبراهيم والمحبة لمحمد فأبراهيم خليل الله ومحمد

حبيب".

وفي الصحيح أيضاً: "إني أبرأ إلى كل خليل من خلتي". والمحبة قد ثبت لغيره قال تيمان: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦] ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

الخلق، وفاقته محاسنه في الخلق والخلق على سائر الأنام. وجاء بالآيات البينات، والمعجزات الواضحات، ووجبت طاعته، وتعظيمه على ذوى الحلم والأحلام، فمن أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله، وباء بسوء المقلب في ساعة القيام، صلاة وسلاماً [لا يقيناً] (١٢) بجناية الأقدس، وعلو مقامه الأنفس عدد ثمر الأكمام (١٣)، وقطر الغمام (١٤)، [لا يعترها] (١٥) انتقضاء ولا انصرام على مر الليالي والأيام، والشهور والأعوام. وعلى آله، وأصحابه، وأحبابه، وأحزابه، مصاييح الظلام. ويدور النمام.

أما بعد:

فيقول العبد الفقير، والمعجز الحقير، محمد أمين الشهير بابن عابدين، عمه مولاه بالإنعام، وغفر له، ولوالديه، ولن له حق عليه، ومنعه، وإياهم حسن الختام.

هذا كتاب سميته: "تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام. أو أحد أصحابه الكرام. عليه وعليهم الصلاة والسلام".

وكان الداعي لتأليفه ووضعه، وترصيفه، أني كنت ذكرت في كتابي "المقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية"، نبذة من أحكام هذا الشقي اللعين، الذي خلق من عقيقه ربيعة (١٦) الدين، بسبب استطالته على سيد المرسلين، وحبيب رب العالمين (١٧).

(١٢) وفي [١] (لا يقين).

(١٣) أي الثمر المغنى الذي لم يظهر، جاء في اللسان مادة: "كسم" عنى بالأكمام ما غطى، وكل شجرة تخرج ما هو مكتم فهي ذات أكمام، وأكمام الخلقة ما غطى مجازها من الصف والليف والجذع، وكل ما أخرجه الخلقة فهو ذو أكمام، فالخلقة كُتِّمها قسرها. ومن هذا قيل للفتنة كُتِّمها لأنها تُغطي الرأس ومن هذا كُتِّم التميمين لأنها يغطيان الدين ... اهـ

(١٤) أي قطر السحاب؛ جاء في القاموس والتهامة: السَّحَابَةُ، أو البَيْضَاءُ، وقد انغمَّ السَّحَابُ. اهـ

(١٥) في [١] (لا يعترها).

(١٦) جاء في "اللسان" مادة: "ربق"، الرِّبْقَةُ في الأصل غُروَةٌ في خِثْلٍ يُجْمَلُ في عُشْقٍ البهيمية، أو بعدها مُكْسِكها. فاستعارها للإسلام يعني ما يتبدد المسلم به نفسه من غُرى الإسلام، أي حدوده وأحكامه وأوامره ونواهي، قال:

شمر قال بجي: بن آدم أراد بركة الإسلام عند الإسلام. اهـ

(١٧) الأول أن يقال: "خليل رب العالمين". ووصف النبي ﷺ "بحبيب الله" جاءت بأسانيد ضعيفه منها: =

فاني لم أر من أئمتنا الحنفية من أوضح هذه المسألة حق الإيضاح، ولكن إذا غابت الشمس يستضاء بالمصباح.

وأما غير أئمتنا فقد بسطوا فيها الكلام، فمن المالكية الإمام القاضي عياض<sup>(٣١)</sup> في أواخر كتابه الشفاء.

ثم تبعه على ذلك [من الحنابلة]<sup>(٣٢)</sup> الإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية ألف فيها كتاباً ضخماً ساه "الصارم المسلول. على شاتم الرسول"، وقد رأيت الآن منه نسخة قديمة عليها خطه رحمه الله تعالى.

ثم تبعه على ذلك من الشافعية خاتمة المجتهدين تقي الدين أبو الحسن علي الشُّبكي<sup>(٣٣)</sup>، وألف فيها كتاباً ساه "السيف المسلول على من سب الرسول".

فتنقلت على موائد هؤلاء الكرام، وجمعت كتابي هذا من كلامهم وكلام غيرهم من الأعلام، ورتبته على باين:

الباب الأول: في حكم سب سيد الأحياب.

الباب الثاني: في حكم سب أحد الأصحاب.

وقدمت على الشروع في المقصود؛ قولي: اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

وسدني وأعصمني من الزيف والهوى، وأحفظ قلبي ولساني وقلمي في هذا المقام العظيم عن الخطأ في حكمك، إنك على كل شيء قدير، لا عاصم إلا أنت يا أرحم الراحمين، واجعل ذلك السعي مشكوراً خالصاً لوجهك الكريم، يرضيك ويرضي حبيبك [جلدي] المصطفى، الذي لم يحصل لنا خير في الدنيا والآخرة إلا بواسطة ﷺ، وأختتم لنا بخير في عافية بلا محنة، وأدخلنا بشفاعته جنتك يا رب العالمين.

<sup>(٣١)</sup> هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض البحصي الأندلسي ثم السبتي المالكي. ولد سنة (٤٧٦هـ) وتوفي سنة (٥٤٤هـ) "السور" للذهبي.

<sup>(٣٢)</sup> من [أ].

<sup>(٣٣)</sup> هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف الأنصاري الحزرجي السبكي الشافعي. ولد سنة (٦٨٣هـ) وتوفي سنة (٧٥٦هـ). انظر "معجم الشيخ" للذهبي.

[ولكن]<sup>(٣٤)</sup> على حسب ما ظهر لي من النقول، والأدلة [القولية]<sup>(٣٥)</sup>. أظهرت الانقياد، وتركت العvisية، وملت إلى قبول تورته، وعدم قتله إن رجع إلى الإسلام.

وإن كان لا يشفي صدري منه إلا إحراقه، وقتله بالحسام. ولكن لا مجال [للمعلاء]<sup>(٣٦)</sup>. بعد انضاح النفل، [وكاد]<sup>(٣٧)</sup> قد اطلع على تلك البذرة التي [كتبها]<sup>(٣٨)</sup> علامة عصره، وتيمية دهره، ذو الفضل الظاهر، والذكاء الباهر، والعلوم الغزيرة، والمزايا الشهيرة. [سدي]<sup>(٣٩)</sup> الشيخ عبد الستار أفندي [الاتالي]<sup>(٤٠)</sup> مفتي حمص حالاً، زاده الله تعالى مجداً واجلالاً، فسبح له بعض إشكالات في تلك المسألة، إذ هي من أعظم المضلات المشكلة، قد زلت فيها أفهام المهرة الكاملة.

فترجح عنده قتل هذا الشقي وإن تاب، وأرسل إليّ ما سنع له طالباً للجواب، لإظهار الحق والصواب، ودفع الشك والارتباب، فقصدت أولاً أن أذكر الجواب عما طلب، على وجه الاختصار كما كتب، ثم لما رأيت تلك [المسألة]<sup>(٤١)</sup> مشكلة معضلة، يجار معانيها في فهم معانيها، وكان ذلك منقحاً على مقدمات، ونقل عبارات، يستدعيها المقام، فاقتضى ذلك نوع بسط في الكلام لتوضيح المرام.

التشكيرات (٣) [البقرة: ٢٢٢]

فيقل قول من خص الحالة بإبراهيم، والمجة بمحمد، بل الحالة خاصة بهما والمجة عامة. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي الذي فيه: "إن إبراهيم خليل الله وأنا حبيب الله ولا فخر" لم يثبت ... اهـ

<sup>(٣٨)</sup> وفي [أ] (ولكن).

<sup>(٣٩)</sup> وفي [أ] (القوية).

<sup>(٤٠)</sup> وفي [أ] (للعقل).

<sup>(٤١)</sup> هكذا في الأصل، وفي [أ] (وكان) وهو الصواب.

<sup>(٤٢)</sup> هكذا في الأصل و[أ] والظاهر أنها (كتبها).

<sup>(٤٣)</sup> ساقط من [أ].

<sup>(٤٤)</sup> وفي [أ] (الاتالي).

<sup>(٤٥)</sup> هكذا في الأصل، وفي [أ] وسوف تكرر معنا. ورسها هكذا (مسألة).



## الباب الأول

### في حكم سَابِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وفيه ثلاثة فصول:

**أحدها:** في وجوب قتله إذا لم يتب.

**والثاني:** في توبته، واستتابته، وتحرير مذهب أبي حنيفة [في ذلك] <sup>(٣٦)</sup>.

**والثالث:** في حكم سابه من أهل الذمة.

## الفصل الأول

### في وجوب قتله إذا لم يتب

وذلك مجمع عليه والكلام فيه في [مسألتين]<sup>(٣٠)</sup> :  
أحدهما: في نقل كلام العلماء في ذلك ودليله.  
والثانية: في أنه يقتل كفراً، أو حداً مع الكفر.

### المسألة الأولى

قال الإمام خاتمة المجتهدين تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي - رحمه الله تعالى - في كتابه "السيف الملول"<sup>(٣١)</sup> على من سب الرسول صلى الله تعالى [تعالى]<sup>(٣٢)</sup> عليه وسلم: قال القاضي عياض<sup>(٣٣)</sup>: "أجمعت الأمة على قتل متقصه من المسلمين وسابه".  
[و]<sup>(٣٤)</sup> قال أبو بكر ابن المنذر<sup>(٣٥)</sup>: "أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ، عليه القتل".  
وممن قال ذلك مالك بن أنس، والليث، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي.

<sup>(٣٠)</sup> هكذا رسمت في الأصل وفي [١] وستكرر معنا. ورسمها (مسألتين).

<sup>(٣١)</sup> صفحة (٩٦) ط. دار ابن حزم.

<sup>(٣٢)</sup> مثبته من [١] في جميع الرسالة.

<sup>(٣٣)</sup> في "الشفاء" (١٨٨/٢) ط. دار الفكر.

<sup>(٣٤)</sup> سقط من [١].

<sup>(٣٥)</sup> هو شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه نزيل مكة، وصاحب التصانيف. ولد في حلود موت أحمد بن حنبل، وتوفي سنة (٣١٨). "السيرة".



سير الصحابة تحقق إجماعهم على ذلك، فإنه نقل عنهم في قضايا مختلفة منتشرة يستفيض نقلها، ولم ينكره أحد<sup>(٢٣)</sup>.

= وقال أيضاً: "فصح بما ذكرنا أن كل من سب الله تعالى، أو استهزأ به، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به، أو سب نبياً من الأنبياء، أو استهزأ به، أو سب آية من آيات الله تعالى، أو استهزأ بها، والشرائع كلها، والقرآن من آيات الله تعالى، فهو بذلك كافر مرتد، له حكم المرتد، وبهذا تقول وبالله تعالى التوفيق".

وما أظن أنه أراد نقض الإجماع، وإنما أراد أي ابن حزم نقل كلام الجهمية والأشاعرة، والرد عليها.

فإنه قال كما في نفس المصدر وفي نفس المسألة (ص ٤٣٥): "وأما سب الله تعالى فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية، والأشعرية وهما طائفتان لا يعتقد بهما، يصرحون بأن سب الله تعالى، وإعلان الكفر، ليس ككفر. قال بعضهم: لكنه دليل على أنه يعتقد الكفر، لا أنه كافر يفتن بسب الله تعالى، وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام، وهو أنهم يقولون: "الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وإن أعلن بالكفر وعبادة الأوثان بغير تقية ولا حكاية، لكن مختاراً في ذلك الإسلام".

قال أبو محمد: "وهذا كفر مجرد، لأنه خلاف لإجماع الأمة، ولحكم الله تعالى ورسوله ﷺ وجميع الصحابة ومن بعدهم، لأنه لا يختلف أحد لا كافر ولا مؤمن في أن هذا القرآن هو الذي جاء به محمد ﷺ، وذكر أنه وحى من الله تعالى، وإن كان قوم كفار من الروافض أدموا أنه يُنص منه، وحُرف، فلم يختلفوا أن جملته كما ذكرنا".

ولم يختلفوا في أن فيه التسمية بالكفر، والحكم بالكفر قطعاً على من نطق بأقوال معروفة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] إلى آخر كلامه.

فنأمل في قوله: "وأما سب الله تعالى فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية، والأشعرية".

وفي قوله: "وهما طائفتان لا يعتد بهما".

وفي قوله: "عن الجهمية، والأشعرية وإعلان الكفر، ليس ككفر".

وفي قوله عنهم: "وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل لإسلام".

وفي قوله: "وهذا كفر مجرد، لأنه خلاف لإجماع الأمة ..". والله المستعان.

<sup>(٢٣)</sup> إلى هنا انتهى كلام السبكي نصاً.

قال القاضي عياض<sup>(٣٦)</sup>: "ويشله قال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري وأهل الكوفة، والأوزاعي في السلم".

وقال محمد بن سحنون<sup>(٣٧)</sup>: "أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ، والمنقص له كافر، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله تعالى له،<sup>(٣٨)</sup> ومن شك في كفره وعذابه كفر".

وقال أبو سليمان الخطابي<sup>(٣٩)</sup>: "لا أعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله إذا كان مسلماً".

وعن إسحاق بن راهويه أحد الأئمة الأعلام<sup>(٤٠)</sup>: قال: "أجمع المسلمون على أن من سب الله تعالى، أو سب رسوله ﷺ، أو دفع شيئاً مما أنزل الله تعالى، أو قتل نبياً من أنبياء الله تعالى - عز وجل - أنه كافر بذلك، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله تعالى".

وهذه نقول معتقدة [بنقلها]<sup>(٤١)</sup> وهو الإجماع. ولا عبرة بما أشار إليه ابن حزم الظاهري من الخلاف في تكفير المستخف به<sup>(٤٢)</sup>، فإنه شيء لا يعرف لأحد من العلماء، ومن استقرأ

<sup>(٣٦)</sup> "الشفاء" (١٨٩/٢).

<sup>(٣٧)</sup> فقيه المغرب، محمد أبو عبد الله ابن فقيه المغرب عبد السلام سحنون ابن سعيد القزويني، شيخ المالكية. توفي سنة (٢٦٥) هـ.

<sup>(٣٨)</sup> وفي "السيف السلولى" (... وحكمه عند الأمة القتل...) هـ.

<sup>(٣٩)</sup> هو الحافظ اللغوي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف. ولد سنة (٣١٠) هـ وتوفي في ربيع الآخر سنة ٣٨٨ هـ "السير".

<sup>(٤٠)</sup> هو إسحاق بن إبراهيم بن غلغل التميمي ثم الخطابي المروزي نزيل نيسابور. ولد سنة (١٦١) هـ "السير".

<sup>(٤١)</sup> في [١] (بدليها).

<sup>(٤٢)</sup> ابن حزم في "المحل" (١٢/١٢٢) مسألة (٢٣١)، صحيح أنه نقل اختلاف طوائف الناس فيمن سب النبي ﷺ، كما في (ص ٤٣١) ولكنه أوهى كلام هذه الطوائف.

ثم قال كما في (ص ٤٣٢) بعد ذكر حجج من قال بكفر من سب النبي ﷺ: "ووجدنا الله تعالى قد جعل

إيليس باستخفافه بآدم عليه السلام كافراً، لأنه قال ﴿قَالَ إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾ [الأعراف: ١٢] فحينئذ أمره تعالى بالخروج

من الجنة ودحره، وسماه كافراً بقوله ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] = وقال أيضاً في (٤٣٨): "فصح بهذا كفر من سب النبي ﷺ .."

وما حكي عن بعض الفقهاء: من أنه إذا لم يستحل، لا يكفر. زلة عظيمة وخطأ عظيم.

[ $\sigma\gamma$ :  $\bar{\gamma}$   $\bar{\gamma}$ ]

والأذى هو: الشر الخفيف، فإن زاد كان ضرراً، كذا قال الخطابي وغيره.

وأما السنة: فقول النبي ﷺ في الحديث الثابت في "الصحيحين" (٤٠) لما خطب في خطبه

عنده، وإن كان من إخواننا الخرج أمرتنا ففعلنا أمرًا".

فقول سعد بن معاذ "هذا دليل على أن قتل مؤذبه عليه السلام كان معلوما عندهم، وأقره النبي

وَلَمْ يَنْكُرْهُ، وَلَا قَالَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ." ﷺ

---

وَكَذَٰلِكَ مِنَ الْآيَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا أَتَيْنَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ عَذَابُهُمْ﴾ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَلَنَأْخِذَنَّ الْكَافِرِينَ (٤٧)

التوبة: ١٢.]

قال القرطبي في "المجامع لأحكام القرآن" عند هذه الآية الثانية: استدلل العلماء بهذه الآية على وجوب قتل كل من طعن في الدين، إذ هو كافر. والطعن أن ينسب إليه ما لا يليق به، أو يعترض بالاستخفاف على صحة أقواله واستقامة فروعه.

(٤٨) الشيخان، رقم (٢٦٦١)، ومسلم، رقم (٢٧٧٠).

(1)  $\mathcal{H}^1$  is the Hausdorff measure of dimension 1.

هكذا في "المخطط"، وفي [أ] وهم الصواب لموافقها رواية "البخاري"، والنسائي في "الكبرى".

(134)



وكان ابن أبي سرح <sup>(٩٤)</sup> يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، ثم أرتد مشركاً، [ومن رأى] <sup>(٩٥)</sup> قرش بمكة، فقال: إني كنت أصرف محمداً حيث أريد من قولي عزيز حكيم، أو عليهم حلیم، فيقول: نعم كل صواب <sup>(٩٦)</sup>.

=ورواه أحد في "المسند" (١٢٥٣١)، والبيهقي في "الكبرى" (٢٠١٤٦) من طريق أبي داود.

وقال الحافظ في الإصابة (٤٧١): "... وروى ابن سعد من طريق ابن المسيب قال: كان رجل من الأنصار نذر إن رأى ابن أبي سرح أن يقتله فذكر نحرأ من حديث مصعب بن سعد عن أبيه..." <sup>(٩٧)</sup>

قلت: كذلك هو عند ابن عساكر في "تأريخ دمشق" (٢٨/٢٩) من مراسيل ابن المسيب.

<sup>(٩٨)</sup> اسمه عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث، واختلّفوا في سنة وفاته. "الإصابة".

<sup>(٩٩)</sup> هكذا في الأصل؛ وفي [١] والسيف المسلول (وصار إلى).

<sup>(١٠٠)</sup> ذكر هذه الحكاية ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٣٦٧/٢)، مع الإصابة، وابن الأثير في "المعجم الغابة"

(١٥٥/٣). ولم تُسند.

وقد أخرج الطبري في "تفسيره" (٢٣/١) بمعناها، فقال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنبأ ابن وهب، قال: حدثنا يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أن الذي ذكر الله تعالى ذكره أنه قال:

﴿إِنَّمَا مَقَلُّكُمْ بِشَرِّكُمْ﴾ [النحل: ١٠٣]، إنما افترض، أنه كان يكتب الوحي، فكان يملئ عليه رسول الله ﷺ، سمعهم عليهم، أو عزيز حكيم، أو غير ذلك من خواتم الآية، ثم يشتغل عنه رسول الله ﷺ وهو على الوحي، فيستفهم رسول الله ﷺ، فيقول: أعزّيز حكيم، أو سمع عليهم، أو عزيز عليهم؟ فيقول له رسول الله ﷺ: أي ذلك كتبت فهو كذلك. فتنه ذلك، فقال: إن محمداً وكل ذلك إلي، فأكتب ما شئت.

فالحكاية مقطوعة. وكذا ذكرها الواقدي في "المغازي"، فقال: قالوا: وكان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله الوحي، فربما أمل، فذكره. وأسند إليه ابن عساكر كما في "تأريخ دمشق" (٣٤/٢٩).

والتأني عياض في "الشفاء" (١١٧/٢) توجيهاً لطيفاً لمل هذه الروايات فليراجعه من شاء.

وقد وهم سليم الحلبي في تعليقه على الحديث في "السيف المسلول" (١١٠) بإحاطته إلى أبي داود وغيره، فأبر

داود أخرجه بلفظ: "كان ابن أبي السرح يكتب لرسول الله ﷺ فأزله الشيطان، فلعن بالكفار، فأمر به النبي ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ." =

لكن الحديث مشهور جداً عند أهل السير كلهم <sup>(٩٨)</sup>.

=قلت: ولعل قول أبي نعيم هذا، جعل الحافظ يقول في "التقريب": صدوق كثير الخطأ، يغرب من الثامنة.

والله أعلم.

وأما إسمايل بن عبد الرحمن السدي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق بهم، ورمي بالتشيع من الرابعة.

<sup>(٩٩)</sup> وأخرج أبو داود في "مسنده" (٣١٩٤) حديثاً آخر بإسناد صحيح بمعنى حديث سعد، فقال: حدثنا داود بن

معاذ ثنا عبد الوارث عن نافع أبي غالب قال: "كنت في سكة المريد، فمرّت جنازة معها ناس كثير، قالوا: جنازة

عبد الله بن عمير فتبعتهما، فإذا أنا برجل كساء عليه كساء رقيق على برنذنته، وعلى رأسه خرقة تقيه من الشمس، فقلت:

من هذا اللّعنان؟ قالوا: هذا أنس بن مالك فلم وضعت الجنازة قام أنس، فصل عليها وأنا خلفه لا يحول بيني

وبينه شيء، فقام عند رأس فكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد، فقالوا: يا أبا حمزة المرأة

الأنصارية، فتربّوها وعليها نمش أخضر، فقام عند عجزتها فصلي عليها نحو صلاته على الرجل ثم جلس، فقال

العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ يصلي على الجنازة كصلواتك يكبر عليها أربماً ويقوم عند

رأس الرجل وعجزية المرأة؟ قال: نعم، قال: يا أبا حمزة غزوت مع رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، غزوت معه حيناً،

فخرج المشركون فحملوا علينا حتى رأينا خيلنا وراء ظهورنا، وفي القوم رجل يحمل علينا فيدقنا ويحطنا فنهزمهم

الله، وجعل يحياه بهم فيباعدونه على الإسلام، فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ: إن علي نذراً إن جاء الله بالرجل

الذي كان منذ اليوم يحطنا لأرضين عتقه، فسكت رسول الله ﷺ وحجى بالرجل، فلما رأى رسول الله ﷺ قال: يا

رسول الله، تبت إلى الله، فأمسك رسول الله ﷺ لا يبايعه ليبي الآخر بنذرته، قال: فجعل الرجل يتصدى لرسول الله

ﷺ ليأمره بقتله، وجعل يهاب رسول الله ﷺ أن يقتله، فلما رأى رسول الله ﷺ أنه لا يصنع شيئاً بآيمه، فقال

الرجل: يا رسول الله نذري، فقال: "إني لم أمسك عنه منذ اليوم إلا لتوفي بتدرك"، فقال: يا رسول الله ألا أومضت

إلي؟ فقال النبي ﷺ: "إنه ليس لنبي أن يومض".

قال أبو غالب: فسألت عن صنع أنس في قيامه على المرأة عند عجزتها، فحدثني أنه إنما كان لأنه لم تكن

النعرش فكان الإمام يقوم حياء عجزتها يسترها من القوم.

قال أبو داود: قول النبي ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" نسخ من هذا الحديث

الوفاء بالنذر في قتله بقوله: "إني قد تبت" =

وقد رواه أيضاً خلال والأزجي من حديث علي بن أبي طالب، قال: "قال رسول الله ﷺ: من سب نبياً قتل، ومن سب أصحابي جلد" (١٧٧).

وابن الصلاح لم يقف على إسناده، فينبغي النظر فيه.

وأما الإجماع: فقد تقدم.

وأما القياس: فلأن المرتد ثبت قتله بالإجماع والنصوص المظاهرة، ومنها قوله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه" (١٧٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم المسلول" (ص ٨٩): فإن هذا الإسناد الشريف قد ركب عليه متون

تكررة، والمحدث به عن أهل البيت ضعيف، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل من سب نبياً من الأنبياء، وظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة، وأن القتل حد له. اهـ

(١٧٧) قال الميمني في "تجميع الزوائد" (٦/٢٦٠): رواه الطبراني في "الصغير"، و"الأوسط" عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب. اهـ.

وعد الحافظ ابن حجر هذا الحديث من منكره. أنظر "اللسان".

و"المعجم الصغير" برقم (٦٥٩)، و"الأوسط" بلفظ: من شتم الأنبياء.. به (٤٥٩٩). وقال الطبراني لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي أوفى. وقال الألباني في "الضعيفة" (٢٠٦): موضوع.

(١٧٨) رواه أحمد في "المستند" (١٨٧١-٢٥٥١-٢٥٥٢-٢٩٦٨)، والبخاري في "صحيحه" (٦٩٢٢)، وأبو داود (٤٣٥١)، والترمذي (١٤٥٨)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عباس.

وجاء من حديث معاذ بن جبل عند أحمد في "مستنده" برقم (٢٢٠٧٦)، وعبد الرزاق في "المصنف" (١٨٧٠٥).

وجاء من حديث أبي هريرة عند الطبراني في "الأوسط" (٨٦١٨)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن بكير إلا ابن لهيعة.

وجاء من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، عند الطبراني في "الكبير" (١٩/١٠١٣)، وفيه زيادة منكورة: لا يقتل الله توبة عبد كفر بعد إسلامه والذي حدث عن بهز، حوثة بن أنس، قال الحافظ في "تعميل النغمة": ذكره ابن حبان في الثقات. اهـ فهو مجهول.

وجاء من حديث الحسن مرسلاً، كما عند النسائي في "المجتبى" (٤٠٦٣).

فلما كان بعد الفتح أمر رسول الله ﷺ بقتله، وقتل جماعة (١٧٩)، ومولاء الذين أهدر النبي ﷺ دمه، منهم من كان مسلماً فازد، كابن أبي سرح، وانضاف إلى رده ما حصل منه في حق النبي ﷺ فلذلك أهدر النبي ﷺ دمه حتى جاء به عثمان رضي الله تعالى عنه فباعه ﷺ (١٨٠). وهو بلا شك دليل على قتل الساب قبل التوبة.

ومن السنة أيضاً: ما رواه القاضي عياض (١٨١): أن رسول الله ﷺ، قال: "من سب نبياً فاقتلوه، ومن سب أصحابي فاضربوه".

وفيه عبد العزيز بن محمد بن الحسين بن [زبال] (١٨٢) فقد جرحه ابن حبان (١٨٣) وغيره.

=وكذا غير أبي داود رواه بمعناه، فليس فيها: "إني كنت أمرف محمداً حيث أريد من قولي عزيز حكيم، أو عليهم حكيم، فيقول: نعم كل صواب". ولا بمعناها. والله المستعان.

(١٨٢) أنظر "معرفه الصحابة" لأبي نسيم (٣/١٦٧٠)، و"الإصابة في تميز الصحابة" (٢/٣٠٩)، و"أسد الغاية" (٣/١٥٥) ط. دار الفكر.

(١٨٣) رواه أبو داود (٤٣٥٨)، والنسائي في "المجتبى" (٤٠٦٩)، و"الكبرى" (٣٥٣٢) من طريق: علي بن الحسين بن واقد عن الحسين بن واقد عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس الحديث مرفوعاً.

وتابع علي بن الحسين بن واقد عن الحسين بن واقد به مرفوعاً: علي بن الحسن بن شقيق كما عند البيهقي في "الكبرى" (١٦٨٢٩)، والحاكم في "المستدرک" (٤٤٢٢)، وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

قال شيخنا مقل بن هادي الوداعي في تعليقه: البخاري لم يخرج للحسين بن واقد. اهـ

قلت: "الحديث حسن" إن شاء الله، فعلي بن الحسين، قال النسائي: لا بأس به. وعلي بن الحسن بن شقيق، قال عنه الإمام أحمد: لم يكن به بأس ...

(١٨٤) في "الشفاء" (٢/١٩٣) من حديث علي عليه السلام.

(١٨٥) هكذا في الأصل، والصواب "زبالة". كما في [٢] وفي "الشفاء" للقاضي عياض، وفي ترجمته في الميزان وغيره.

(١٨٦) قال ابن حبان في كتابه "المجروحين" (٦/١٣٨): عبد العزيز بن محمد بن زبالة من أهل المدينة، يروي عن الذين الثقات الأشياء الموضعات المضلات، كان ممن يُصور له الشر فيعرض عليه ويُجمل له فيحدث به حتى يطل الاحتجاج بأخباره. اهـ



## السؤال الثانية:

### في أن قتل الساب للكفر [أو] الحد<sup>(٣١)</sup>

اعلم أن المرتد يقتل بالإجماع كما مر، وتورثه مقبولة بإجماع أكثر العلماء إذا لم يكن زنديقاً. وروى عن الحسن البصري: أنه لا تقبل توبة المرتد بل يقتل وإن أسلم<sup>(٣٢)</sup>، وهو خلاف

المشهور من مذهب الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم.

ثم لا شك أن قتله إذا لم يتب، ليس كقتل الكافر الأصلي الحربي، حيث يتخير فيه الإمام بين القتل، والاسترقاق، ووضع الجزية عليه، حيث يصير له مالاً، ولا يُجبر على الإسلام.

والمرتد بخلاف ذلك، فإنه يجبر على الإسلام، ويقتل إن أبى وكان ذكراً بالغاً ولا [يُمن] <sup>(٣٣)</sup>، ولا يسترق، ولا توضع عليه الجزية، فعلم أن العلة في هذا الحكم ليس هو مطلق الكفر، بل خصوص الردة عن كان مسلماً، فتكون الردة كفراً خاصاً يوجب القتل للرجل على وجه لا تخير فيه إن لم [يسلم] <sup>(٣٤)</sup>، ويكون القتل عقوبة خاصة واجبة لله تعالى، مرتبة على خصوص الردة كما رتب الرجم على زنا المحصن.

وهذا يظهر لك أن قتل المرتد حد، لأن الحد في اللغة المنع، ومنه سمي البواب حداً لمنعه عن الدخول، وكذا السجن لمنعه عن الخروج. وسميت العقوبات الخاصة حدوداً، لأنها موانع عن المعاودة إلى ارتكاب أسبابها.

<sup>(٣١)</sup> من [أ]، وهكذا ضبطت في "السيف المسلول".

<sup>(٣٢)</sup> قال السبكي في "السيف" (١٢٠): ولعل الذي روي عن الحسن لا يثبت، أو يكون في واقعة خاصة. اهـ

قلت: والذي وقف عليه بإسناده، قوله في الساجر، كما أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٢/٦): قال حدثنا معاذ بن معاذ، قال: أخبرنا أشعث عن الحسن أنه قال: "يقتل السحار ولا يُستأبوا".

<sup>(٣٣)</sup> وفي [أ] (يؤمن).

<sup>(٣٤)</sup> من [أ].

و الساب مرتد مبدل لدينه، وتقام الأدلة في "السيف المسلول" <sup>(٣٥)</sup> وغيره <sup>(٣٦)</sup> اقتصرنا منها على هذه النبذة اليسيرة.

<sup>(٣٥)</sup> انظر صفحة (٩٦-١١٩) من "السيف".

<sup>(٣٦)</sup> انظر "الصارم المسلول" لشيخ الإسلام من (ص ١١) وما بعدها. وكذا "الشفاء" للقاضي (١٩٢/٢).

و "احكام أهل الذمة" لابن القيم الجوزية (٣/١٣٩٨-١٤٥٧).

وذكروا حد قطع الطريق، والمرتين في كتاب الجهاد، لمناسبة القتال معهم، وتجهيز الجيوش. والله تعالى أعلم.

فإن قلت: كون قتل المرتد حداً ينافي ما صرحوا به من أن الحد لا يسقط بالتوبة، والمرتد بعد ثبوت رده إذا تاب وأسلم تصح توبته ولا يقتل!

قلت: قتل المرتد لم يجب لخصوص الردة، بل وجب لها [ولادادتها] (٣٤) البقاء على الكفر. والملة ذات الجزئين تنتفي بانتفاء أحدهما فلا تبقى الردة موجهة للقتل، وحدها بعد العود إلى الإسلام لأن القتل جزاء الفعلان معاً، ولذا يعرض عليه الإسلام أولاً، إن لم يسلم [فهو] (٣٥) إنما يسمى حداً مادام باقياً على رده. لأنه جزاء كفره، والمقصود الأعظم منه إجباره بالعود إلى الإسلام، فإذا أسلم حصل المقصود، وكان مقتضى القياس أن لا يسقط بعد وجوبه كباقي الحدود. ولعل هذا وجه ما روي عن الحسن البصري من أنه يقتل وإن أسلم. لكن ترك عامه العلماء ذلك القياس لوجود النصوص منها قوله تعالى ﴿لَا يَزِيدُ كُفْرًا إِلَّا يَتَوَلَّى الْكُفْرَ﴾ (٣٦) ثم تأكد سلفاً وإن سؤدداً فقد صحت سنة الأئمة (٣٧) [الأئمة: ٣٨]

وقوله ﷺ: الإسلام يجب ما قبله (٣٨).

(٣٤) وفي [١] (ولادادته).

(٣٥) في [١] (فهو).

(٣٦) جاء من حديث عمرو بن العاص بلفظ: "أما علمت أن الهجرة تحب ما قبلها من الذنوب، يا عمرو أما علمت أن الإسلام يجب ما كان قبله من الذنوب؟".

إسناده جيد.

رواه أحمد في "المستد" (١٧٨٤٤)، وفي سننه عبد الرحمن بن شماس، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: مصري تابعي ثقة. "تهذيب الكمال".

ورواه أيضاً برقم (١٧٨٢٩): وفي سننه ابن خزيمة، وهو سيء الحفظ.

وكذا برقم (١٧٧٩٢): وفي سننه حبيب بن أبي أوس، ذكره ابن حبان في "الثقات". كما في "تهذيب الكمال".

بل الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٢١) بلفظ: "... أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟.."

وفي الشريعة، كما في "الكثر" و"الهداية" (٣٩) وغيرهما: عقوبة مقدرة [حقاً] (٤٠) لله تعالى،

فخرج التعزير، لعدم التقدير فيه.

وخرج القصاص، لأنه حق العبد، فلا يسمى حداً اصطلاحاً على المشهور. والحد لا يقبل الإسقاط بعد ثبوت سببه، فلا تجوز الشفاعة فيه، ولذا أنكر النبي ﷺ على أسامة بن زيد حين شفع في المخزومية التي سرقته، فقال: أتشفع في حد من حدود الله (٤١) [تعالى] (٤٢).

قال في "البحر والتحقيق": إن الحدود موانع قبل الفعل، وزواجر بعده. أي أن العلم قال في "البحر والإيمان" (٤٣). وكأن علماءنا اقتصروا في كتاب الحدود على الأربعة المذكورة، بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل، وإيقاعه بعده يمنع من العود إليه، فهي [من] (٤٤) حقوق الله تعالى، لأنها شرعت لمصلحة تعود إلى كافة الناس.

فكان حكمها الأصلي الانزجار عما يتضرر به العباد، وصيانة دار الإسلام عن الفساد، ففي حد الزنا صيانة الأنساب، وفي حد السرقة صيانة الأموال، وفي حد الشرب صيانة العقل، وفي حد القذف [صيانة] (٤٥) الأعراض، فالحدود أربعة [أربعة] (٤٦) انتهى.

أقول: أي على ما ذكره في كتاب الحدود، وإلا فهي أكثر منها إذ منها حد قاطع الطريق بأقسامه الأربعة، وكذا منها حد المرتد إذ هو أعظم مصلحة تعود إلى العباد، لأن فيه حفظ الدين الذي هو أعظم من حفظ الأربعة المذكورة، ولو ترك المرتد بلا قتل [تتابع] (٤٧) ارتداد كثير من ضعفه [الإيمان] (٤٨). وكان علماءنا اقتصروا في كتاب الحدود على الأربعة المذكورة،

(٣٩) (١٩٠/٦) "الهداية" مع "شرح النابتة".

(٤٠) من "الهداية".

(٤١) وهو من حديث عائشة كما عند البخاري (٤٣٠٤)، ومسلم (١٣١٥) وغيرهما.

(٤٢) من [١] ويستكرر معنا.

(٤٣) من [١].

(٤٤) من [١].

(٤٥) هكذا في الأصل بالتكرار وليست في [١]، ولعل التكرار من النسخ. والله أعلم.

(٤٦) وفي [١] (لتتابع).

(٤٧) من [١].



غير أبو حنيفة، عن عاصم عن أبي رزين، ثم ذكر إسناده (برقم ٣٥٦) عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين به. فقال الدارقطني: وقد حدثنا به عن سفيان، وقال أبو عاصم: نرى أن سفيان الثوري إنما دلّسه عن أبي حنيفة كتبتها جميعاً. وأهـ وكذا رواه عبد الرزاق (١٨٧٣١).

قلت: ولا تُمتد متابعة أبي مالك النخعي الواسطي لأبي حنيفة كما عند الدارقطني (١١٨/٣)، فإن أبا مالك ضعيف جداً، قال الأزدي والنسائي: متروك الحديث. انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب".

- وقيل أنه قول لملي رضي الله عنه، ولم يصح: قال الدارقطني (٢٠٠/٣): "حدثنا محمد بن غلغل نا الصاغاني نا عمرو بن عاصم نا حماد بن سلمة نا قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي عليه السلام، قال: المرتدة تستأني ولا تقتل. خلاص عن علي لا يحتاج به لضعفه". أهـ

- وقيل أنه قول لعطاء ولم يصح: "قال ابن أبي شيبة (٥٨٥/٦): قال حدثنا حفص بن غياث عن ليث عن عطاء في المرتدة، قال: لا تقتل".

وليث هو ابن أبي سليم ضعيف في الحديث، "تهذيب التهذيب".

ولعل ما أشار إليه ابن عابدين للهي عن قتل النساء للكفر، ما أخرجه الدارقطني في "سننه" (١١٧/٣): فقال حدثنا عبد الصمد بن علي حدثنا عبد الله بن عيسى الجزري نا عفان نا شعبة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تقتل المرأة إذا ارتدت".

قال الدارقطني: "عبد الله بن عيسى هذا كذاب، يضع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح عن النبي ﷺ ولا رواه شعبة". أهـ

قلت: هذا أصرح ما يحتاج به.

أو أنه استدل بنبيه ﷺ عن عدم قتل النساء والصبيان. إن أراد هذا فلا يصح الاستدلال به، لأنه في التقاليد، فقد قال البخاري في "صحيحه" (٣٠١٥): حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: قلت لأبي أسامة: حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان. ورواه مسلم (١٧٤٤) وغيره.

وهذا التهي لمن كانت منهم أمه، ولئن قصد قتلهن. وليست بمحاربة ونحوه، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٣٠١٢)، فقال: حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس =

وذلك عام في كل كافر، فيشمل المرتد على أن الزاني إذا [أثبت] (٨٨) عليه [الزنى] (٨٩) بإقراره بشروطه ثم رجع لا يجد. فقد ظهر لك مما قرأناه إن قتل المرتد [حدا] (٩٠).

وإن لم أر من صرح به من أئمتنا الحنفية. نعم هو داخل تحت تعريفهم الحد كما علمت، وإن قلنا أنه ليس بحد لا يضرنا وإننا المراد بتحقيق المسألة. بل عدم تسميته حداً أنفع لنا في إثبات مطلوبنا الآتي.

فإن قلت: إذا كان قتل المرتد حداً لزم إقامته على الرجال والنساء كما هو شأن الحدود. قلت: كان القياس ذلك، ولكن أخرج منه النساء عندنا للهي عن قتلهن للكفر (٩١)، هذا كله ما ظهر لي من القواعد الفقهية. وهو ما حققه الإمام السبكي، ونقله عن جماعة، ثم قال:

(٨٨) في [ ] (ثبت).

(٨٩) في [ ] (الزنا) وهو الصواب.

(٩٠) في [ ] (حد).

(٩١) روه مذهب أبي حنيفة، ورواية عن الحسن البصري بسند صحيح، قال ابن أبي شيبة - رحمه الله - (٥٨٥/٦): حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث عن الحسن، قال: لا تقتلوا النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام، ولكن يدعين إلى الإسلام، فإن هن أبن سبن فجعلن إماء المسلمين ولا يقتلن.

- وكذا صح عن عمر بن عبد العزيز أنه لم يقتلها وإنها باعها في أرض أخرى، فقد قال ابن أبي شيبة - رحمه الله - حدثنا وكيع عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد العزيز أن أم ولد رجل من المسلمين ارتدت، فباعها بدومة الجندل من غير أهلها. ورواه عبد الرزاق (١٨٧٣٠).

- وصرح عن قتادة، قال عبد الرزاق (١٨٧٢٨): عن معمر عن قتادة، قال: تسمى وتباع ...

- وقيل أنه قول لابن عباس، ولم يصح، فقد أخرجه ابن أبي شيبة - رحمه الله - فقال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ووكيع عن أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس، قال: لا يقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام، ولكن يجسن ويدعين إلى الإسلام فيجرن عليه.

أبو حنيفة متفق على ضعفه في الحديث.

وقد تابع عبد الرحيم ووكيع، سفيان وأبو قطن عن أبي حنيفة به كما في "سنن" الدارقطني (٢٠٠/٣)، وذكر الدارقطني بإسناده إلى ابن معين أنه يقول: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً كان يرويه، ولم يروه =

عن الصعب بن جثامة رضي الله عنهم، قال: "مر بي النبي ﷺ بالأبواء أو بوذائن، فسأل عن أهل يُبْتَرَن من المشركين فيصأب من نسايتهم وفزاريتهم، قال: "هم منهم". وسمعت يقول: "لا حمى إلا لله تعالى ولرسوله" ﷺ.

ورواه مسلم (١٧٤٥) وشيخه.

ولشيخ الإسلام كلاماً فصيهاً عن هذا في "الصارم" (ص ١١٨) وما بعدها.

وقد ذهب قوم إلى قتلهم للكفر بعد إسلامهم:

- منهم إبراهيم النخعي، قال ابن أبي شيبة - رحمه الله - (٥٨٦/٦): حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم في المرأة تزود عن الإسلام قال: تستأب، فإن تابت، وإلا قتل. ورواه عبد الرزاق (١٨٧٢٦).

قلت: وإن كان أبو معشر ضعيف، إلا أن ابن أبي شيبة أخرجه له شاهداً. فقال: حدثنا عبد الصمد عن هشام

عن حماد عن إبراهيم، قال: تقتل.

- وكذا صحت رواية عن الحسن البصري: قال ابن أبي شيبة - رحمه الله -: حدثنا ابن إدريس عن هشام عن الحسن في المرتدة تستأب، فإن تابت، وإلا قتل.

- وكذا هو قول الزهري، قال عبد الرزاق (١٨٧٢٥): "عن معمر عن الزهري في المرأة تكفر بعد إسلامها، قال: تستأب، فإن تابت، وإلا قتل".

بل نقل الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٦٨/١٢): عن ابن المنذر أنه قال: "قال الجمهور تقتل المرتدة". اهـ وذهب إلى هذا القول شيوخنا مقلد بن هادي الرادعي - رحمه الله - كما في نشر الصحيفة (٢٢٢)، وهو ما ترجح لي، والله أعلم.

وأدلتها كثيرة منها:

قال البخاري - رحمه الله تعالى - في "صحيحه" (٦٩٢٢): حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة، قال: "أبي علي ﷺ بزنادقة فأحرقتهم، نبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله. ولقتلهم لقول رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه".

وهذا ليس فيه استثناء للمرأة.

"وليس يلزم من كونه حداً أن لا يَسْتَبط بالإسلام، ألا ترى أننا اختلفنا في حد الزنا، هل يَسْتَبط بالتوبة، أم لا؟، مع الإجماع على تسميته حداً، فلا يَشْتَع أن يكون قتل المرتد حداً وإن سَقَط بالإسلام، ونحن ظَنُّ [أننا] متى سَمِينَاهُ حداً لا يَسْقَطُ بالإسلام فهو غايِبٌ". انتهى (٢٧).

إذا علمت ذلك فنقول: الساب المسلم مرتد قطعاً، فالكلام فيه كالكلام في المرتد، فيكون قتله حداً أيضاً، لكن هل قتله لعموم الردة، أو لخصوص الشتم، أو لهما معاً. محل نظر وربما

= وكذا ما أخرجه مسلم - رحمه الله - تعالى في "صحيحه" (١٢٧٦)، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة

حدثنا حفص بن غياث وأبو معاوية وكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث: الثيب الزان، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة".

فكما أن المتزوجة ترمى بالحجارة حتى الموت، فكذلك المرتدة عن دينها تقتل.

وزد على ذلك ما أخرجه أبو داود - رحمه الله تعالى - في سننه بسند صحيح (٤٣٦١) فقال: حدثنا عباد بن

موسى الخثلي أخبرنا إسحاق بن جعفر المدني عن إسرائيل عن عثمان الشحام عن عكرمة، قال: ثنا ابن عباس:

"أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ، وتقع فيه فيهاها فلا تنتهي، ويؤجرها فلا تنزجر، قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المغول فوضعه في بطنها، وانكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجلها طفل، فلطلقت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ فجمع الناس، فقال: "أنشد الله رجلاً فعل ما فعل، لي

عليه حق إلا قام"، قال: فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي، وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها إيمان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك، فأخذت المغول فوضعه في بطنها، وانكأت عليها حتى قتلها، فقال النبي ﷺ: ألا أشهدوا أن دمها هدر". ورواه غير أبي داود.

والأدلة كثيرة وكثفي ما ذكرناه، لصحة قول الجمهور، والله أعلم بالصواب. ولئن أراد الزيد فليراجع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

(٢٨) كذا في الأصل و[لا]، وفي "السيف المسلول" (أنه).

(٢٩) كما في "السيف المسلول" (ص ١٢١) بتصرف يسير، ط. دار ابن حزم.



أشعر حديث: "من سب نبياً فاقتلوه" <sup>(٩٦)</sup>. مع حديث: "من بدل دينه فاقتلوه" <sup>(٩٧)</sup>. أن قتله لها معاً، لأن تعليق الحكم على الوصف يشعر بأن الوصف هو العلة، وقد علق القتل في الأول على السب فاقتضى أنه علة الحكم، وعلق في الحديث الآخر على التبديل فاقتضى أنه علة الحكم أيضاً، ولا مانع من اجتماع علتين شرعيتين على معلول واحد.

ولكن قد يقال أن السب لم يكن علة لذاته، بل لكونه ردة، لأنه المعنى الذي يفهمه كل أحد، وكون السب بخصوصه هو علة القتل يحتاج [إلى دليل] <sup>(٩٨)</sup> إذ لا شك أن السب كفر خاص، فيدخل تحت عموم: "من بدل دينه فاقتلوه"، وبالإسلام تزول علة القتل، لأن معنى فاقتلوه: أي مادام بدلاً لدينه.

لما علمت من اتفاق جمهور الأئمة على قبول توبة المرتد، ودرء القتل عنه بالإسلام، وبدل على أن العلة الكفر، لا يخصر السب عندنا. إن الساب [إذا] <sup>(٩٩)</sup> كان كافراً لا يقتل عندنا، إلا إذا رآه الإمام سياسة <sup>(١٠٠)</sup>.

ولو كان السب هو العلة لقتل به حداً، لا سياسة، فأخفظ هذا التقرير. فإنه ينفعك فيما سيأتي مع مزيد تحرير.

<sup>(٩٦)</sup> ضعيف جداً، مر معنا حاشية (٦٧).

<sup>(٩٧)</sup> رواه البخاري وغيره وقد مر تحريره (برقم ٦٨).

<sup>(٩٨)</sup> من [٢].

<sup>(٩٩)</sup> من [٢].

<sup>(١٠٠)</sup> سنائي السألة معنا في الفصل الثالث، إن شاء الله تعالى.

## الفصل الثاني

**في توبته واستتابته وتحرير مذهب أبي حنيفة في ذلك**

### وفيه ثلاثة مسائل:

- الأولى: في قبول توبته بالإسلام
- الثانية: في (استتاب) الساب
- الثالثة: في تحرير حكم الساب على مذهب أبي حنيفة

## المسألة الأولى

### في قبول توبته بالإسلام

اعلم أنه قد اختلف العلماء فيه؛ قال في "الشفاء"<sup>(١٠١)</sup> : قال أبو بكر ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ يقتل.

ومن قال ذلك مالك بن أنس، والليث، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي.

[قال القاضي أبو الفضل]<sup>(١٠٢)</sup> : وهو مقتضى قول أبي بكر ﷺ ، ولا تقبل توبته عند هؤلاء [المذكورين]<sup>(١٠٣)</sup> .

وبمثلته قال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، وأهل الكوفة، والأوزاعي في المسلم. لكنهم قالوا: "هي ردة". وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك.

[وروى]<sup>(١٠٤)</sup> الطبري مثله عن أبي حنيفة [وأصحابه]<sup>(١٠٥)</sup> فيمن تنقصه ﷺ ، أو برئ منه، أو كذبه.

وقال سحنون فيمن سبه: "ذلك ردة كالزندقة". ثم نقل عن كثير من أئمتهم المالكية نحو ذلك، وذكر الأدلة على ذلك.

وقال في محل آخر: قال أبو حنيفة، وأصحابه: "من برئ من محمد، أو كذب به، فهو مرتد حلال الدم، إلا أن يرجع".

وقال في الباب الثاني في حكم سابه، وشاتمته، ومتنقصه، ومؤذيه، وعقوبته<sup>(١٠٦)</sup> : "قد قدمنا ما هو سب، وأذى في حقه عليه الصلاة والسلام، وذكرنا إجماع العلماء على قتل فاعل ذلك، وقائله. أو تخيير الإمام في قتله، أو صلبه، على ما ذكرناه وقررنا الحجج عليه".

<sup>(١٠١)</sup> ج ٢/ ١٨٨-١٩٢ ط. "دار الفكر".

<sup>(١٠٢)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١٠٣)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١٠٤)</sup> هكذا في الأصل و[ ] في "الشفاء" (وحكى).

<sup>(١٠٥)</sup> من [ ].



والزنديق إذا تاب بعد القدرة عليه فعند مالك، والليث، وإسحاق، وأحمد: لا تقبل توبته. وعند الشافعي: تقبل.

واختلف فيه عن أبي حنيفة، وأبي يوسف.

وحكى ابن المنذر عن علي بن أبي طالب عليه السلام: يُستتاب<sup>(١١٥)</sup>.

قال محمد بن سحنون: "لم يزل القتل عن المسلم بالتوبة من سبه عليه الصلاة والسلام، لأنه لم يتقبل من دين إلى غيره، وإنما فعل شيئاً حده عندنا القتل لا عفو فيه لأحد، كالزنديق، لأنه لا يتقبل من ظاهر إلى ظاهر."

وقال القاضي أبو محمد بن نصر محتجاً لسقوط اعتبار توبته: "والفرق بينه وبين من سب الله تعالى على مشهور القول باستتابته، أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر، والبشر جنسٌ تلحقهم المعرة، إلا من [أكرمهم]<sup>(١١٦)</sup> الله تعالى بنبوته، والبارئ تعالى منزله."

عن جميع المعايير قطعاً، وليس من جنسٍ تلحق المعرة بجنسه، وليس سبه عليه السلام كالارتداد المقبول فيه التوبة، لأن الارتداد معنى يتفرد به المرتد، لا حقٌّ فيه لغيره من الآدميين، فقبلت توبته.

ثم قال القاضي عياض<sup>(١١٧)</sup>: "وكلام شيوخنا هؤلاء منبهي على القول بقتله حداً لا كفرًا، [وهو يحتاج إلى تفصيل]<sup>(١١٨)</sup>."

وأما على رواية الوليد بن مسلم عن مالك، ومن وافقه على ذلك ممن ذكرناه، وقال به من أهل العلم فقد صرحوا أنه ردة، [قالوا]<sup>(١١٩)</sup>: "ويستتاب منها، فإن تاب نكّل، وإن أبى قتل. فحكم له بحكم المرتد مطلقاً في هذا الوجه. والوجه الأول أشهر وأظهر لما قدمناه". انتهى

<sup>(١١٥)</sup> انظر حاشية رقم (٩١). بل روى البخاري في "صحيحه" (٦٩٢٢) عن علي عليه السلام أنه أصرق الزنادقة.

<sup>(١١٦)</sup> في [١] (أكرمهم) وفي "الشفاء" أيضاً.

<sup>(١١٧)</sup> (ج ٢/٢١٩).

<sup>(١١٨)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٩)</sup> [١].

وبعد فاعلم أن مشهور مذهب مالك وأصحابه، وقول السلف، وجمهور العلماء، قتله حداً لا كتركاً إن أظهر التوبة منه. ولهذا لا تقبل عندهم توبته، ولا تنفعه استتالته [ولا فيجته كما قدمناه قبل]<sup>(١١٠)</sup>، وحكمه حكم الزنديق، [ومُسِرُّ الكفر في هذا القول]<sup>(١١١)</sup> وسواء كانت توبته [على هذا]<sup>(١١٢)</sup> بعد القدرة عليه والشهادة على قوله، أو جاء ثانياً من قبل نفسه، لأنه حداً [ورجى]. [لا تسقط]<sup>(١١٣)</sup> التوبة كسائر الحدود.

قال القاضي<sup>(١١٤)</sup>: "إذا أقر بالسب، وتاب منه، وأظهر التوبة، قتل بالسب، لأنه هو حده". وقال محمد بن أبي زيد: "[ق]، مثله، وأما ما بينه وبين الله تعالى فتوبته تنفعه".

وقال ابن سحنون: "من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من الموحدين، ثم تاب [عن ذلك]<sup>(١١٥)</sup> لم تُرْزَل توبته عنه القتل". وكذلك قد اختلف في الزنديق إذا جاء ثانياً.

قال القاضي عياض: "[...] ومسألة سب النبي صلى الله عليه وسلم أقوى، لا يتصور فيها الخلاف [على الأصل المتقدم]<sup>(١١٦)</sup> لأنه حق متعلق للنبي ولأمته، بسببه [لا تسقط]<sup>(١١٧)</sup> التوبة كسائر حقوق الآدميين".

<sup>(١١٠)</sup> (ج ٢/٢١٧).

<sup>(١١١)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٢)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٣)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٤)</sup> في [١] (لا تسقط) وهي الصواب وكذلك هي في "الشفاء" للقاضي.

<sup>(١١٥)</sup> هو عالم الغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المصافري القروي المالكي، ولد سنة (٣٢٤) هـ وتوفي سنة (٤٠٣) هـ.

<sup>(١١٦)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٧)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١١٨)</sup> زودتها ليعلم أن في "الشفاء" كلاماً اختصره ابن عابدين.

<sup>(١١٩)</sup> من "الشفاء" للقاضي عياض.

<sup>(١٢٠)</sup> في [١] (لا تسقطه) وهي الصواب وكذا هي في "الشفاء".

هي ردة). وبدليل قوله: (وروى مثله الوليد بن مسلم عن مسلم بن مالك) فإنك علمت أن رواية الوليد عن مالك أنه ردة، ويستتاب منها، وبدليل قوله: (وروى الطبري مثله عن أبي حنيفة وأصحابه) بعد ذكره رواية الوليد المذكورة، فظهر قطعاً من كلامه أن قبول التوبة بمعنى أنه لا يقتل؛ هو قول أبي حنيفة، وأصحابه، والثوري، وأهل الكوفة، والأوزاعي، وأنه هو رواية الوليد بن مسلم عن مالك.

وأن الرواية المشهورة عن مالك: عدم قبول التوبة، بناء على أن القتل حد، وأن هذه الرواية قال بها أحمد، والليث، والشافعي.

لكن ما نقله عن الإمام أحمد هو المشهور من مذهبه، وأما ما نقله عن الشافعي فهو خلاف المشهور من مذهبه، نعم هو موافق لما قاله أبو بكر الفارسي من الشافعية: من أنه كما لا يسقط حد القذف بالتوبة، لا يسقط القتل الواجب بسبب النبي ﷺ بالتوبة. وادعى فيه الإجماع، ووافقه الشيخ أبو بكر القفال، واستحسنه إمام الحرمين.

قال [الإمام] السبكي: "ولكن المشهور على الألسنة، وعند الحكام، وما زالوا يحكمون به على أن مذهب الشافعي قبول التوبة"<sup>(١٢٦)</sup>.

ثم أول كلام الفارسي بأن مراده السبب بالقذف بالزنا، قال<sup>(١٢٧)</sup>: ولهذا اختلف عبارات الناقلين بكلام الفارسي، وإمام الحرمين ذكره بلفظ القذف، وصرح بعدم قبول التوبة.

ثم قال السبكي: "وحاصل المتنول عند الشافعية أنه متى لم يسلم، قُتل قطعاً، ومتى أسلم، فإن كان السبب قذفاً، فالأوجه الثلاثة:

- هل يقتل.
- أو يجلد.
- أو لا شيء.

وإن كان [السبب] غير قذف فلا أعرف فيه نقلاً للشافعية غير قبول توبته."

<sup>(١٢٦)</sup> من [١].

<sup>(١٢٧)</sup> في "السيف المسلول" (ص ١٣٥).

<sup>(١٢٨)</sup> في "السيف" (ص ١٣٤).

<sup>(١٢٩)</sup> من "السيف" للسبكي.

## السؤال الثالث:

### في تحرير حكم الساب على مذهب أبي حنيفة، وهو

#### المقصود من هذا الكتاب

اعلم أنه قد تحصل من كلام القاضي عياض<sup>(١٢٠)</sup> أن في الساب روايتين عن الإمام مالك. الأولى: أنه يقتل حداً لا كفراً؛ أي أن السب في نفسه حده القتل عنده، مع قطع النظر عن كونه مكفراً، وعليها لا يسقط عنه القتل بتوبته، وإسلامه.

والرواية الثانية: رواية الوليد عن مالك ومن وافقه أنه ردة، فحكمه حكم سائر المرتدين فتقبل توبته.

وبه ظهر أن قول القاضي عياض الذي نقلناه أول هذا الفصل، وبمثلته قال أبو حنيفة وأصحابه الخ.

يرجع الضمير في قوله: (بمثلته) إلى القتل المذكور ضمناً في قوله: (يقتل) لا إلى عدم قبول التوبة المذكور ضمناً في قوله: (ولا تقبل توبته)، بدليل قوله: (لكنهم قالوا هي ردة)، حيث استدرك به على الثلثة، فإن قوله: (وبمثلته) يوهم أن أبا ج<sup>(١٢١)</sup>، ومن ذكر [معه]<sup>(١٢٢)</sup> قائلون بأنه يقتل، وبأنه لا تقبل توبته. فاستدرك بقوله: (لكنهم قالوا هي ردة) أي فيقتل إن لم يتب كما هو حكم الردة، ولو لم يكن المراد ذلك [لم يصح]<sup>(١٢٣)</sup> الاستدراك، لأنه لم يخالف أحد من المسلمين [في]<sup>(١٢٤)</sup> كونها ردة. وإنما اختلفوا فيما زاد على كونها ردة، وهو عدم قبول التوبة، فأبو حنيفة ومن ذكر معه، قالوا: حكمه حكم المرتد بلا زيادة، وهو معنى قوله: (لكنهم قالوا

<sup>(١٢٠)</sup> انظر كلام القاضي في "الشفاء" (٢) من ص ٢١٩.

<sup>(١٢١)</sup> وفي [١] (حنيفة) والظاهر أنه اختصار لأبي حنيفة.

<sup>(١٢٢)</sup> من [١].

<sup>(١٢٣)</sup> في [١] (لا صح).

<sup>(١٢٤)</sup> من [١].



أقول فقد تخرج من ذلك بشهادة هؤلاء العدول الثقات المؤتمنين أن مذهب أبي حنيفة قبول التوبة كمذهب الشافعي.

وفي "الصارم المسلول" لشيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١١٠)</sup>، قال: وكذلك ذكر [جماعة]<sup>(١١١)</sup> آخرون من أصحابنا: أنه يقتل ساب النبي ﷺ، ولا تقبل توبته، سواء كان مسلماً، أو كافراً<sup>(١١٢)</sup>... وعامة هؤلاء لما ذكروا [هذه]<sup>(١١٣)</sup> المسألة قالوا: "خلافاً لأبي حنيفة، والشافعي [في]<sup>(١١٤)</sup> قولها، أي [أبي ح]<sup>(١١٥)</sup> والشافعي: "إن كان مسلماً يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل كالمرتد، وإن كان ذمياً" فقال أبو حنيفة: "لا ينتقض عهده، واختلف أصحاب الشافعي فيه". انتهى.

ثم قال بعد ورقة<sup>(١١٦)</sup>، قال: "أبو الخطاب إذا قذف أم النبي ﷺ لا تقبل التوبة منه، وفي الكافر إذا سبها ثم أسلم روايتان".

وقال أبو حنيفة، والشافعي: "تقبل توبته في الحالين". انتهى.

ثم قال [بعد]<sup>(١١٧)</sup> أربع أوراق<sup>(١١٨)</sup> في فصل استتابة المسلم، وقبول توبته: إذا سب النبي ﷺ قد ذكرنا أن المشهور عن مالك، وأحمد: أنه لا يُستتاب، ولا يسقط القتل عنه [توبته]<sup>(١١٩)</sup> وهو قول: الليث ابن سعد.

<sup>(١١٠)</sup> (ص ٢٥٧).

<sup>(١١١)</sup> هكذا في الأصل و[ ]، وفي "الصارم" [جماعات].

<sup>(١١٢)</sup> زدتها ليعلم أن هناك كلاماً لشيخ الإسلام اختصره ابن عابدين.

<sup>(١١٣)</sup> من "الصارم".

<sup>(١١٤)</sup> من "الصارم".

<sup>(١١٥)</sup> الظاهر أنه يختصرها وهي (أبو حنيفة) كما في [ ].

<sup>(١١٦)</sup> (ص ٢٥٩) من "الصارم".

<sup>(١١٧)</sup> من [ ].

<sup>(١١٨)</sup> (ص ٢٦٧) من "الصارم".

<sup>(١١٩)</sup> من "الصارم".

ثم قال<sup>(١٢٠)</sup>: "هذا ما وجدته للشافعية في ذلك، وللحنفية في قبول التوبة قريب من الشافعية، ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة". وكلنا الطائفتين لم أرهم تكلموا في مسألة السب مستقلة، بل في ضمن نقض الذمي العهد، وكأن الحامل على ذلك أن المسلم لا يسب.

ثم قال: "وأما الحنابلة؛ فكلامهم قريب من كلام المالكية، والمشهور عن أحمد عدم قبول توبته<sup>(١٢١)</sup>، وعنه رواية بقبولها<sup>(١٢٢)</sup>، فمذهبهم كمذهب مالك سواء، هذا تحرير المنقول في ذلك". انتهى.

<sup>(١٢٠)</sup> (ص ١٣٨) من "السب المسلول".

<sup>(١٢١)</sup> وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم" من (ص ٢٥٦). وقارن بينه وبين سؤال عبد الله لأبي الإمام أحمد في مسألة رقم (١٧٩٤)، وحبل في مسألة، كما ذكرها محقق مسائل عبد الله.

<sup>(١٢٢)</sup> وجدت قوله في قبول توبة المرتد في مسائل ابنه؛ أبو الفضل صالح برقم (٩٤٧)، قال أبي: المرتد يستتاب ثلاثة أيام... اهـ

وقال كما في رقم (١٨٢): المرتد يستتاب ثلاثة أيام، وعظم كل يوم رغيفاً... وقال: الزنديق يستتاب، والناس فيه يختلفون، يستتاب ثلاثاً. اهـ

وكذا في مسائل ابنه عبد الله (٣/ ١٢٩١-١٢٩٢): بأنه يستتاب. و بنحوه في مسائل إسحاق بن منصور (٧/ ٣٧٢٣)، إلا أنه قال: بالزندق لا يستتاب. اهـ

وكذا الخلاف نقل بنحوه في الجامع من رقم (١٢١١)، وما بعده.

ونقل الخلاف أيضاً في جامعه بإسناده عن الإمام أحمد روايات، أنه لا يقبل توبة الزنديق، ونقل قوله الأخير، فقال (١٣٢٢): أخبرني زكريا بن يحيى النقاد أن أبا طالب حديثهم، قال: قيل لأبي عبد الله: فالزنادقة؟ قال: أهل المدينة يقولون يضرب عنقه. ولا يستتاب. وكنت أنا أقوله أيضاً ثم جئت. قال مالك: يقول: يصومون، ويصلون معنا، ويكتمون الزندقة، لم أستمعهم. قال أبو عبد الله: هو قول حسن لأنهم يصومون، ويصلون، فلا يعلم الناس شرهم، فإذا علموا بهم نالوا: تنوب ولا تعرف توبتهم. قلت: فلم هبته؟ قال: ليس فيه حديث. اهـ

وقال المرادوي في "الإعصاف" (١٠/ ٣٢٣): ... وهو اختيار الخلاف في الساحر، ومن تكررت ردة، والزندق، وآخر قولي الإمام أحمد رحمه الله ... اهـ

وقال القاضي عياض: "أنه المشهور من قول السلف، وجهود العلماء، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، وحكي عن مالك، وأحمد أنه: تقبل [توبته] (١٥٠)، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وهو المشهور من مذهب [الإمام] (١٥١) الشافعي بناء على قبول توبة المرتد". انتهى.

فانظر كيف صرح في هذه المواضع المتعددة مع نقله عن جماعات من أئمة [مذهبه] (١٥٢) الحنابلة بأن مذهب أبي حنيفة، يقول توبته. وكفى هؤلاء [الأئمة] (١٥٣) حجة في إثبات ذلك. فقد اتفق على نقل ذلك عن الحنفية القاضي عياض، والطبري (١٥٤)، وابن تيمية، وأئمة مذهبه، ولم يذكر واحد منهم خلاف ذلك عن الحنفية. بل يكفي في ذلك الإمام السبكي وحده، فقد قيل في حقه: لمر [درست] (١٥٥) المذاهب الأربعة لأملها من صدره، وهذا كله حجة في إثبات ذلك.

كما ذكرنا لو خلت كتب الحنفية عن ذكر الحكم فيها، ولكنها لم تخل عن ذلك، فقد رأيت في كتاب "الحراج" للإمام أبي يوسف في باب الحكم في المرتدين عن الإسلام بعد نحو ورقتين منه ما نصه، وقال أبو يوسف (١٥٦): "وأما رجل مسلم سب رسول الله صلى الله تعالى (١٥٧) عليه وسلم، أو كذبه، أو عابه، أو نقضه، فقد كفر بالله تعالى (١٥٨)، وبانت منه

(١٥٢) من [١]، و"الصارم".

(١٥٣) من "الصارم".

(١٥٤) في [١] (مذهب).

(١٥٥) من [١].

(١٥٦) هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠).

(١٥٧) هكذا في الأصل و[١]؛ والظاهر أنها (تؤنس).

(١٥٨) من (ص ١٩٧) من كتاب "الحراج".

(١٥٩) من [١]، وهي ليست في كتاب "الحراج".

(١٦٠) ليست في كتاب "الحراج".

تنبيه المولاة والحكام على

[مرأته] (١٦١)، فإن تاب، وإلا قتل، وكذلك المرأة. إلا أن أبا حنيفة قال: "لا تقتل المرأة، وتجبر على الإسلام". انتهى بلفظه وحروفه.

وقوله: (إلا أن أبا حنيفة النخ) استثناء من قوله: (ولا قتل) أي إن لم يتب قتل، ولما كان قتلها إذا لم يتب متفقاً عليه بين أئمة الدين نبه على أنه ليس على إطلاقه، بل يخرج [من] (١٦٢) المرأة عند شيخه أبي حنيفة، وأتباعه، فإنها لا تقتل عندهم للتهي عن قتل النساء. وقد أشار بقوله: (فإن تاب وإلا قتل) إلى أنه إن تاب سقطت عنه عقوبة الدنيا، والآخرة فلا يقتل بعد إسلامه. وإلا لم يصح قوله: (ولا قتل)، فإنه علق القتل على عدم توبته. فعلمنا أن معنى قبول توبته عندنا سقوط القتل عنه في الدنيا، ونجاته من العذاب في الآخرة، إن طابق باطنه ظاهره.

وهذا أيضاً صريح النقول التي قدمناها، فليس قبول توبته خصوصاً بالنسبة إلى الآخرة مع بقاء حق الدنيا بلزوم قتلها، وإلا لم يبق فرق بين مذهبنا، ومذهب المالكية، والحنابلة القائلين بعدم قبول توبته، لأنهم متفقون على قبولها في حق أحكام الآخرة. فقد ثبت أن العلماء - رحمهم الله تعالى - حيث ذكروا القبول وعدمه في هذه المسألة، فإن مرادهم به بالنسبة إلى القتل الذي هو حكم الدنيا، وأما الحكم الآخروي فإنه مبني على حسن العقيدة، وصدق التوبة باطناً، وذلك مما يختص بعلمه علام الغيوب جل وعلا.

ورأيت في كتاب "التنف الحسان" لشيخ الإسلام السعدي (١٦٣) في كتاب المرتد ما نصه: والسابع من سب رسول الله ﷺ فإنه مرتد، وحكمه حكم المرتد، ويفعل به ما يفعل بالمرتد. انتهى بحروفه ومعلم أن من أحكام المرتد قبول توبته، وسقوط القتل عنه بها.

ورأيت في "فتاوى مؤيد زاده" ما نصه: وكل من سب النبي ﷺ، أو [بغضه] (١٦٤) كان مرتداً.

(١٦١) هكذا في الأصل وفي [١]، وفي كتاب "الحراج" (زوجته).

(١٦٢) في [١] (منه) وهي الصواب.

(١٦٣) هو علي بن الحسين بن محمد السعدي، الحنفي، فقيه توفى ببخارى سنة (٤٦١). "كشف الظنون" و"معجم المؤلفين".

(١٦٤) وفي [١] (بغضه).



فهذه النقول عن أهل المذهب صريحة في أن حكم الساب المذكور إذا تاب قبلت توبته، في حق القتل.

وقدما نقول غير أهل المذهب عن مذهبتنا، وهي صريحة فيما ذكرنا ولم يحك أحد منهم خلافاً. فثبت اتفاق أهل المذهب على الحكم المذكور.

وقد صرح أئمتنا المتقدمون أيضاً في عامة الكتب في باب الردة عند ذكرهم الأنفاظ المكفرة المتعلقة بسب النبي ﷺ، أو غيره من الأنبياء، والملائكة بقولهم كفر، أو بقولهم فهو كافر.

قال في "التنار خاتية" (١٧٧): "من لم يقر ببعض الأنبياء، أو عاب نبياً بشيء، أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين صلى الله تعالى عليهم وسلم فقد كفر" (١٧٨).

وفي "التممة" (١٧٩) سئل علي بن أحمد عن نسب إلى الأنبياء الفواحش، كالرمي بالزنا ونحوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام، قال: "يكفر لأنه شتم لهم، واستخفاف [بهم] (١٨٠)". وقال بعضهم: "لا يكفر".

وقال أبو حفص الكبير: "كل من أراد بقلبه بغض النبي ﷺ، يكفر". وكذلك لو قال: "لو كان فلان نبياً لم أؤمن به، فقد كفر" (١٨١).

وفي "المحيط": "لو قال لشعر النبي ﷺ شعير يكفر، عند بعض المشايخ. وعند البعض لا يكفر، إلا إذا قال ذلك بطريق الإهانة.

= قوله: (من سب نبي فاقتلوه)، هو من حديث علي عليه السلام، وسنده ضعيف جداً. ولكنه ليس في فتح مكة، انظر

حاشية رقم (٦٧).

(١٧٧) للفتية عالم بن علاء الحنفي. "كشف الظنون".

(١٧٨) انظر أيضاً رسالة في ألقاظ الكفر، لتاج الدين أبي المالح: سمود بن أحمد الحنفي. كما في "جامع ألقاظ

الكفر" للخميس (ص ٤٤٧).

(١٧٩) وهي "تممة الفتاوى" لبرهان الدين عمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفي صاحب "المحيط"، النورفي

سنة (١١٦) هـ "كشف الظنون".

(١٨٠) من [١].

(١٨١) انظر أيضاً رسالة في "ألقاظ الكفر"، لتاج الدين أبي المالح.

وأما ذروا اليهود من الكفارة؛ إذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من عهددهم، وأمروا أن لا يعودوا، فإن عادوا عُزِّروا، ولم يقتلوا. كذا في شرح الطحاوي انتهى بحروفيه.

ثم قال: "ومن سب النبي ﷺ أو بغضه، كان ذلك منه ردة، وحكمه حكم المرتدين".

"شرح الطحاوي".

قال أبو حنيفة وأصحابه: "[من] (١٨٢) برئ من محمد، أو كذب به، فهو مرتد حلال الدم إلا أن يرجع". من "الشفاء" (١٨٣) انتهى.

وكذلك رأيت في "معين الحكام" (١٨٤)، معزياً إلى "شرح الطحاوي" ما صورته: من سب النبي ﷺ، أو بغضه، كان ذلك منه ردة، وحكمه حكم المرتدين. انتهى كذا نقله في منع "العفار" عن "معين الحكام" المذكور (١٨٥).

وفي "نور العين" [في] (١٨٦) إصلاح جامع الفصولين (١٨٧) عن "الحاوي" (١٨٨): "من سب النبي ﷺ يكفر، ولا توبة له سوى تجديد الإيمان". انتهى.

(١٨٢) من [١] و"الشفاء" للفاخي عياض.

(١٨٣) للفاخي عياض (٢٠٢/٢).

(١٨٤) هو "معين الحكام" فيه يتردد بين المحصنين من الأحكام، للشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي،

الحنفي، قاضي القدس، المتوفي سنة (٨٤٤) هـ "كشف الظنون".

(١٨٥) انظر "معين الحكام" (ص ١٩٢) ط. دار الفكر، فإنه قد نقل كلام الفاضي عياض ولم يزد.

(١٨٦) من "كشف الظنون".

(١٨٧) هو لمحمد بن أحمد المعروف بشانجي زاده، المتوفي سنة (١٠٣١) هـ و"جامع الفصولين في الفروع" مجلد وهو

للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سيادة الحنفي، المتوفي سنة (٨٢٣) هـ "كشف الظنون".

(١٨٨) وفي [١] حاشية، هذه نصها: ثم رأيت في حاوي الرايدي برمز الأسرار ما نصه: ولو سب النبي ﷺ يكفر،

ولا توبة له سوى تجديد الإيمان. وقال بعض المتأخرين: لا توبة له أصلاً، فيقتل حداً استدلالاً بقوله ﷺ حين

نصر بفتح مكة: من سب النبي فاقتلوه. لكن الأصح لا يقتل بعد تجديد الإيمان، لأنه عليه الصلاة والسلام نسي

علياً ﷺ عن قتل من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله من أهل مكة الذين أسره بقتلهم، بما روى عنه أنساً

لسبهم النبي ﷺ قبله، وهذا لأن موجب سبه الكفر فموجبه القتل. وتجديد الإيمان يرفع هذا الكفر، فيرفع موجباً

أيضاً، وهو القتل. انتهى منه. =

وقال في "متن الكفر": "يعرض الإسلام على المرتد، وتكشف شبهته، ويجبس ثلاثة أيام، فإن أسلم، وإلا قتل".

وقال في "متن المختار": "وإذا أردت المسلم والعباد بالله تعالى عن الإسلام يجبس ثلاثة أيام، ويؤخذ عليه الإسلام، فإن أسلم، وإلا قتل".

وقال في "متن المقتى": "من أردت والعباد بالله تعالى عرضه عليه الإسلام، وكشفت شبهته إن كانت، فإن استعمل جبس ثلاثة أيام، وإلا قتل".

وهكذا في عامة المتن، وكذا في "الهداية"، و"الجامع الصغير" [لمحمد] (١٨٧) وغيرهما، ولا شبهة إن الساب مرتد، فيدخل في عموم المرتدين فهو مما نطقت به متون المذهب فضلاً عن شروحه وفتاويه.

ومن القواعد المقررة إن مفاهيم الكتب معتبرة، [ومسللتنا] (١٨٨) هذه لو كانت مأخوذة من مفاهيم المتن لكفى مع أنها داخلة في العموم [إذ هو مما] (١٨٩) مقرر في كتب الأصول، أن دلالة العام على أفرادها قطعية عندنا، وأنه يوجب الحكم فيها تناله، كما أوضحنا ذلك في حواشينا "تسمات الأسحار على شرح المنار للشيخ علاء الدين المسمى إفاضة الأنوار".

ولا يخفى أن لفظ من أردت، [ولفظ المرتد] (١٩٠) المعروف بأداة التعريف عام، وكذا لفظ المسلم في قول القدوري، وإذا أردت المسلم، وما يدل على أرادتهم العموم في ذلك: إخراجهم المرأة من هذا العموم، وتصريحهم بأن حكمها: أنها تحبس ولا تقتل، وقد تقرر في كتب الأصول أيضاً أن الاستثناء من دلائل العموم.

فقد ظهر لك أن عدم قتل الساب إذا أسلم وتاب، منصوص عليه في المتن بعبارة النص، لأنه داخل تحت [ما يحق] (١٩١) له نظم الكلام لا بطريق الدلالة، أو الإشارة، أو الاقتضاء، وفي غير المتن منصوص عليه بخصوصه.

(١٨٦) وفي [١] للإمام محمد.

(١٨٧) هكذا رسمت في الأصل و[١]، ورسمها هكذا (مسألنا).

(١٨٨) في [١] كتبت (إذ مما هو) ولعله الصواب.

(١٨٩) من [١].

(١٩٠) في [١] (ما سبق).

وفي "الظهيرية" (١٩٢): إن أراد بالتصغير، التعظيم: لا يكفر (١٩٣).

وفي "النبائع" (١٩٤): لو عاب النبي ﷺ بشئ من العيوب، يكفر.

وفي "المحيط": لو قال لا أدري أن النبي كان أنسياً أو جنباً، يكفر. وإن قال كان طويل الظفر، فقد قيل يكفر، ولو على وجه الإهانة، ولو قال للنبي ﷺ ذلك الرجل قال كذا وكذا، فقد قيل يكفر. انتهى (١٩٥).

إلى غير ذلك من الألفاظ التي ذكروها وأطلقوا فيها لفظ [الكفر] (١٩٦) ولم يقل أحد منهم لا توبة [له] (١٩٧)، أو يقتل وإن أسلم، بل أطلقوا ذلك اعتماداً على ما قرروه في أول باب الردة، من بيان حكم المرتد، وأنه إن أسلم فيها، وإلا قتل.

ولو كان حكم تلك الألفاظ المذكورة مخالفاً لبقية ألفاظ الردة، لوجب بيانه بأن يقولوا: لكنه يقتل وإن أسلم، فعلم أن مرادهم التسوية بين جميع ألفاظ الردة في قبول التوبة بالإسلام، وإن كانت سباً لنبي، أو غيره، فكيف بعد التصريح بذلك كما تلونه عليك من عباراتهم المارة. على أن عبارات متون المذهب المعبرة كلها ناطقة بذلك من حيث العموم.

قال في "مختصر القدوري" (١٩٨): وإذا أردت [مسلم] (١٩٩) عن الإسلام، عرض عليه الإسلام، فإن كانت له شبهة، كشفت له، ويجبس ثلاثة أيام فإن أسلم، وإلا قتل.

(١٩٨) وهي "الفتاوى الظهيرية"، لظهور الدين أبي بكر محمد بن أحمد المحتسب بخارى البخاري الحنفي الشافعي

سنة (٦١٩) هـ "كشف الظنون".

(١٩٩) انظر أيضاً رسالة في "ألفاظ الكفر"، لتاج الدين أبي المعالي.

(٢٠٠) "النبائع في معرفة الأصول والفتاوى" لرشيد الدين أبي عبد الله محمود بن رمضان الرومي، المدرس بدمرد.

الحلاوية يحلب فرغ منها سنة (٦١٦) هـ.

(٢٠١) انظر أيضاً رسالة في "ألفاظ الكفر"، لتاج الدين أبي المعالي.

(٢٠٢) من [١].

(٢٠٣) من [١].

(٢٠٤) للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي، المتوفي سنة (٤٢٨) هـ "كشف الظنون".

(٢٠٥) وفي [١] (المسلم).



السلام<sup>(١١٧)</sup> بشر، والبشر تلحقهم المعرة، إلا من أكرمه الله تعالى، والباري منزّه عن جميع المعايير. وبخلاف الارتداد لأنه معنى بفرد<sup>(١١٨)</sup> المرتد، لاحق فيه لغيره من الآدميين، ولكنه بشرًا.

قلنا: إذا شتمه عليه [الصلاة]<sup>(١١٩)</sup> والسلام سكران، لا يعنى ويقتل حداً.

وهذا مذهب أبي بكر الصديق عليه السلام، والإمام الأعظم، [والبري]<sup>(١٢٠)</sup>، وأهل الكوفة، والشهور من مذهب مالك وأصحابه.

قال الخطابي: "لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله إذا كان مسلماً".

وقال سحنون المالكي: "أجمع العلماء أن شاتم كافراً، وحكمه القتل. ومن شك في عذابه، وكفره، كفر". قال الله تعالى: ﴿تَلْعُونَهُ أَيْنَ مَقُومُوا﴾ أَيُّ مَقَامٍ قِيلَ فِيهِ <sup>(١٢١)</sup> [الأحزاب: ٦١].

وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أبيه أنه عليه السلام قال: من سب نبياً فاقتلوه، ومن سب أصحابي فاضربوه. <sup>(١٢٢)</sup>

<sup>(١١٧)</sup> من "البزازية".

<sup>(١١٨)</sup> ليست "بالبزازية".

<sup>(١١٩)</sup> من "البزازية".

<sup>(١٢٠)</sup> لعله يشير إلى ما أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٥٤)، فقال: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن توبة

الغبري، قال: سمعت أبا سوار القاضي يقول: عن أبي بركة الأسلمي، قال: أغلظ رجل لأبي بكر الصديق عليه السلام

قال: فقال أبو بركة ألا أضرب عنقه، قال: فانتهوه، وقال: ما هي لأحد بعد رسول الله عليه السلام. "إسناده جيد"

وأبو سوار القاضي هو عبد الله بن قدامة، قال النسائي: ثقة. "تهذيب الكمال"، ورواه النسائي في

"المجتبى" (٤٠٧١)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٦-٧٧)، والحاكم

في "المستدرک" (٨١٢٧).

ويروي الحديث عمرو بن مرة، واختلف عنه، انظر "علل الدارقطني" السؤال رقم (٣٩)، وكذلك "سنن

النسائي" (٤٠٧٧-٤٠٧٨).

<sup>(١٢١)</sup> حكاه في الأصل و[أ] وفي "البزازية" (والتوري).

<sup>(١٢٢)</sup> "ضعيف جداً"، وقد مر. انظر حاشية رقم (٦٧-٦٨).

وكفى بذلك دلالة على إفادة حكمه، إذ دلالة التخصيص والتصریح [اعلاً]<sup>(١٢٣)</sup> الدلالات. والله أعلم.

فإن قلت: لا نسلم إرادة العموم في عبارة التتو، وإن كانت عامة. بدليل أن أصحاب الشروح، والتفاوى ذكروا أن المختار في الزنديق، والساحر أنها يقتلان، ولا تقبل توتيتها بعد الأخذ.

قلت: ما في التتو إنما هو بيان لموجب الردة، لأن تعليق الحكم على المشتق يؤذن بعلمية الاشتقاق كما قدمناه، فتوهم: المرتد يقتل إلا أن يسلم معناه: يقتل لردته فإن [انتفى]<sup>(١٢٤)</sup> موجب القتل بالإسلام انتفى القتل، وهذا باق على عمومته لم يخرج منه شيء.

وأما الزنديق، والساحر فإنما قتلان وإن تابا، لا لخصوص الردة، وإنما هو لدفع شرهما وضربهما عن العباد كقتل البغاة، والاعوانة، والخناق، والخوراج، وإن كانوا مسلمين. فما في الشروح والتفاوى بيان لموجب شيء آخر غير الردة، وهو السعي في الأرض بالفساد كما سيأتي توضيحه. فبقي كلام التتو على عمومته شاملاً للساحر، لأن علة قتله إنما هي رده كما حققناه، وسيأتي له زيادة توضيح أيضاً.

فإن قلت: جميع ما قررته واضح، ولكننا رأينا في كلام بعض المتأخرين ما يخالفه، فقد قال في "البزازية" ما نصه<sup>(١٢٥)</sup>: إذا سب الرسول عليه السلام، أو واحداً من الأنبياء [عليهم السلام]<sup>(١٢٦)</sup>، فإنه يقتل حداً، ولا توبة له أصلاً سواء بعد القدرة عليه والشهادة، أو جاء تائباً من قبل نفسه كالزنديق، لأنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة [ولا يتصور فيه خلاف لأحد لأنه حد لا يتعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة]<sup>(١٢٧)</sup> كسائر حقوق الآدميين، وكحد القذف [لا يزول]<sup>(١٢٨)</sup> بالتوبة. بخلاف ما إذا سب الله تعالى ثم تاب لأنه حد الله تعالى، ولأن النبي [عليه

<sup>(١٢٣)</sup> حكاه في الأصل وفي [أ] (أعلى) وهو الصواب.

<sup>(١٢٤)</sup> في [أ] (انتفى)، الصواب كما في الأصل.

<sup>(١٢٥)</sup> (٣٢١/٦) على هامش "التفاوى الهندية" ط. دار الفكر.

<sup>(١٢٦)</sup> من [أ]، وفي "البزازية" (عليهم الصلاة والسلام).

<sup>(١٢٧)</sup> من [أ]، وهي ليست "بالبزازية".

<sup>(١٢٨)</sup> حكاه في الأصل وفي [أ]، وفي "البزازية" (لا يسقط).

وأمر ﷺ بقتل كعب بن الأشرف بلا إنداز، وكان يؤذيه ﷺ. (٢٠٤)  
وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي (٢٠٥). وكذا أمر بقتل ابن [أخطل] (٢٠٦)، لهذا، وإن كان  
معتقاً بأستار الكعبة (٢٠٧). ودلائل المسألة تعرف في كتاب "الصارم المسلول على شاتم الرسول  
(٢٠٨)" انتهى كلام النزازية، وتبعه صاحب "الدرر والغرر".

من من حبس حبس  
فقال رسول الله ﷺ: "من تكب الأشراف؟ فإنه آدى الله ورسوله فقال محمد

بين مسلمة: أنا، فأتاه قتال: أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين، فقال: ارهوني نساءكم، قالوا: كيف نزهنك نساءنا؟ وأنت أجمل العرب؟ قال: فارموني لبناءكم، قالوا: كيف نهن ابناننا فيسب أحدهم، فيقال رهن بوسن أو وسقين؟ هذا عار علينا ولكننا نزهنك اللامة - قال سفيان يعني السلاح - فوعده أن يأتيه فقتلوه، ثم أتوا النبي ﷺ فأنخروه".

"(132V)"

عبد الله بن عتيك، وكان أبو رافع يؤذي رسول الله ﷺ ويعين عليه، وكان في حصن له بأرض الحجاز، فلما دخله جاءه عن البراء بن عازب، قال: "بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع اليهودي رجلاً من الأنصار، فأمّر عليه

منه وقد غرّبت الشمس وراح الناس برحهم، فقال عبد الله لأصحابه: أجلسوا مكانكم، فإنني منطلق ومتططف للبار لعل أن ادخل. فاقبل حتى دنا من الباب ثم تقنع بربّه كأنه يقضي حاجة، وقد دخل الناس فهتف:

وكان في علائي له، فلما ذهب عنه أهل سره صعدت إليه، فجمعت كلما فتحت باب أغلقت علي من السامخ  
أغلقت الباب، ثم علق الأغاليق على ودّ. قال قممت إلى الأقاليد فأخذتها ففتحت الباب، وكان أبو رافع يسمر عند  
البواب: يا عبد الله إن كنت تريد أن تدخل فادخل، فإني أريد أن أغلق الباب. فدخلت فكمت، فلما دخل الناس

قُلْتُ: إِنَّ الْقَوْمَ نَذَرُوا بِي لَمْ يَخْلُصُوا إِلَيَّ حَتَّى أَفْتَلَهُ. فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مَظْلَمٍ وَسُوطِ عِيَالٍ، لَا أَدْرِي

هو من البيت، قتلته: يا أبا رافع، قال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه ضربة بالسيف وأنا دهش

أُغِيثَ شَيْئاً. وَصَاحَ نَخْرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ فَأَمَكْتَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ دَخَلْتَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ: مَا هَذَا الصَّوْتُ يَا أَبَا رَأْفٍ؟ فَقَالَ: لَأَمَكِ الْوَيْلُ، إِنَّ رَجُلًا فِي الْبَيْتِ ضَرَبَنِي تَبْلُ بِالسَّيْفِ. قَالَ: فَأَضْرِبْهُ ضَرْبَةً أُخْتَهُ، وَلَمْ أَتَقَلَّهُ، ثُمَّ وَضَعْتَ

السيف في يده حتى أخذ في ظهوره، فموتت أمي قتلة، فجعلت أفتح الأبواب بابا بابا حتى انتهت إلى درجتي

فوضعت رجلي وأنا أرى أن قد انتهيت إلى الأرض، فوقعت في ليلة ممترة، فالتكررت سالي، فمصبتها بعمقه



صاحب النهر والشرنبلاني، فهو لاء عمدة التأخرين؛ قد قالوا خلاف ما قدمته، فبين لنا أبي الكلامين أرجح، حتى نبينه ونعمل به.

قلت: ما ذكرته أيها السائل، من هذه النقول والدلائل مخالف لما قدمته لك، فقد تعارضت عباراتهم في هذه المسألة فصارت مشكلة، ولزم النظر الدقيق، فيما يكون به الترجيح أو التوفيق، ويتوقف ذلك على ذكر مقدمة، عند علمائنا مسلمة. قال الشيخ الإمام العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال في "فتواه" جواباً عن مسألة ناقلاً عن الخلاصة، وقاضي خان، وحاوي القدسي وغيرهم: إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة، فالأولى أن يأخذ بأقواها حجة، ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد موافقاً لقول الإمام، لا يجوز التعدي عنه، والعمل برواية منفردة عنه، إلا فيما مست الضرورة إليه، وعلم أنه لو كان حياً، ورأى ما رأى لأفتى به [فتح] "يعمل بتلك الرواية، وإذا كان معه أحد صاحبيه كأبي حنيفة وأبي يوسف، أو كأبي حنيفة ومحمد، فهو كالحكم فيما إذا حصلت الموافقة بين الكل، وإن حصل المخالفة منها له، يؤخذ بقوله، ولا يخير في ذلك الفتى.

وفي "شرح الطحاوي": الفتى بالخيار إن شاء أخذ بقول أبي حنيفة، وإن شاء أخذ بقولها. وقال عبد الله بن المبارك: ينبغي أن يؤخذ بقول أبي حنيفة. وفي [فتاوى] "قاضي خان: إن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه يؤخذ بقولها لو فور الشرائط واستجماع أدلة الصواب، وإن خالفاه فلا يخلوا إما أن تكون المخالفة [مخالفة]" حجة وبرهان، فيؤخذ بقول الإمام، أو مخالفة عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة، فيؤخذ بقولها لتغيير أحوال الزمان. وفي المزارعة والمعاملة يختار قولها لاجتماع التأخرين على ذلك، وفيما سوى ذلك يخير الفتى المجتهد، ويعمل بما أفضى إليه رأيه. وقال [عبد الله] "بن المبارك: يؤخذ بقول أبي حنيفة.

(٣١١) فتاوى أمين الدين، جميعاً تلميذه برهان الدين إبراهيم بن سليمان العادي، وسماها "العقد النفيس لما يحتاج إليه للفتوى والتدريس". "كشف الظنون".

(٣١٢) هكذا في الأصل و[١].

(٣١٣) ساقط من [١].

(٣١٤) ساقط من [١].

(٣١٥) ساقط من [١].

قال الخطابي: "لا أعلم أحداً خالف في وجوب قتله، وأما مثله في حقه تعالى، فتعمل توبته في إسقاط قتله". انتهى (٣١٦) وتبعه على ذلك العلامة ابن نجيم (٣١٧) في "الأشباه والنظائر" (٣١٨).

وفي "البحر" وعبرة الأشباه (٣١٩): كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة، إلا جماعة الكافر، بسبب نبي، وبسبب الشيخين أو أحدهما وبالسحر، ولو امرأة، وبالزندقة إذا أخذ قبل توبته. انتهى.

وقال في "البحر" ما نصه: وفي "الجوهرة" من سبب الشيخين، أو طعن فيهما، كفر، ويجب قتله.

ثم إن رجوع وتاب وجدد الإسلام، هل تقبل توبته أم لا ؟

قال الصدر الشهيد: لا تقبل توبته وإسلامه وقتله. وبه أخذ الفقيه أبو الليث السمرقندي (٣٢٠)، وأبو النصر الدبوسي، وهو المختار للفتوى انتهى ما في البحر.

وتبعه تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرتاشي (٣٢١) في متن التنوير (٣٢٢).

وقال في "مفرحه منح الغفار": إن هذا بقوي القول بعدم قبول توبة سبب الرسول ﷺ، وهو الذي ينبغي التعويل عليه في الإفتاء، والقضاء رعاية بجانب حضرة المصطفى ﷺ. وأنتى به التمرتاشي (٣٢٣) في فتاواه [وكذا أفتى به العلامة الحبر الرمي في فتاواه] (٣٢٤) ومضى عليه

(٣١٦) (٤٠٧/٤) ط. دار عالم الكتب.

(٣١٧) هو الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجم، المتوفى سنة (٩٧٠) هـ.

(٣١٨) صفحة (١٥٨) ط. دار الكتب العلمية.

(٣١٩) (١٥٨).

(٣٢٠) الفقيه أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي، المتوفى سنة (٣٧٥) هـ.

(٣٢١) المتوفى سنة (١٠٠٤) هـ.

(٣٢٢) وهو "تنوير الأبصار وجامع البحار". "كشف الظنون".

(٣٢٣) هو الشيخ أبو محمد ظهير الدين أحمد بن أبي ثابت إسماعيل بن محمد أيدغمش الحنفي مفتي خوارزم، المتوفى سنة (٦٠٠) هـ "كشف الظنون".

(٣٢٤) من [١].

ومتى أخذ المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة، يعلم قطعاً أن القول الذي أخذ به هو قول أبي حنيفة، فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن أنهم قالوا: ما قلنا في مسألة قولاً إلا وهي رواية عن أبي حنيفة، وأقسموا عليه أيماناً غلاظاً. فإذا كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله في الفقه جواب، ولا مذهب إلا له، كيف ما كان وما نسب إلى غيره إلا مجازاً، وهو كقول القائل قولي قوله، بلهجي مذهبه، هذا آخر ما أوردناه أرشدك الله تعالى انتهى كلام الشيخ أمين الدين رحمه الله تعالى (٢٢٣).

رواه أحمد في "المستند" (٦٥٢١-٦٨٠٢-٦٨٠٣)، والبخاري (٧٣٠٧-١٠٠)، ومسلم (٢١٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، وقال: وفي الباب عن عائشة، وزناد بن ليبيد.

وابن ماجه (٥٢)، والدارمي (٧٧/١)، وصحيح ابن حبان كما في "الإحسان" (٤٥٧١-٦٧١٩-٦٧٢٣) وغيرهم.

القول الصواب في الإفتاء العمل بالآية والحديث لقوله سبحانه ﴿تَقِيْمُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ ذِكْرِهِ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ رُءُوسًا قَلِيلًا تَكْفُرُونَ﴾ (٢٣) [الأعراف: ٣٣].

قال ابن كثير - رحمه الله تعالى - في تفسير هذه الآية: ﴿تَقِيْمُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ ذِكْرِهِ﴾ أي: اقتضوا آثار النبي التي، الذي جاءكم بكتاب أنزل إليكم من رب كل شيء ومليكه، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ رُءُوسًا قَلِيلًا﴾ أي: لا تخرجوا عما جاءكم به الرسول إلى غيره، فتكونوا قد عدلتم عن حكم الله إلى حكم غيره. اهـ

وقال القرطبي - رحمه الله تعالى - في "جامعه" في تفسير الآية: فيه مسألتان: - الأولى: قوله تعالى: ﴿تَقِيْمُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ ذِكْرِهِ﴾ يعني الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَأَنِهْكُمْ عَنْ ثَابِتِهِمْ﴾ [الحشر: ٧]، وقالت فرقة: هذا أمر يعم النبي ﷺ وأئمة، والظاهر أنه أمر لجميع الناس دونه، أي: اتبعوا ملة الإسلام والقرآن وأحلوا حلاله وحرموا حرامه واستملوا أمره واجتنبوا نهي: ودلت الآية على ترك اتباع الآراء مع وجود النص. =

والأصح أن العبرة بقوة الدليل، ومتى لم يوجد في المسألة رواية عن أبي حنيفة، يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف إن كان، ثم بظاهر [قول محمد إن كان] (٢٢٤)، ثم بظاهر قول زفر كذلك، ثم بظاهر قول الحسن كذلك، فإن لم يوجد هؤلاء نص في المسألة، ولا لمن شاكلهم من كبار الأصحاب ينظر، فإن تكلم فيها التأخرون واقتفوا على قول واحد يؤخذ به، وإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين، وما أعتدته الكبار من المشايخ المعروفين كأبي حفص، وأبي جعفر، وأبي الليث، والطحاوي وغيرهم من أئمتهم، وإن لم يوجد منهم جواب فح، ينظر المفتي فيها نظر تأمل دقيق، لعله أن يقف على التحقيق، ويقر به إلى الرشد والسداد، لبيان درجة الراسخين الأجداد.

والمراد بالمفتي الذي يتخير بين الأقوال: هو المجتهد الذي له قوة نظر واستنباط، وأما [أهل] (٢٢٥) زماننا وأشياخهم وأشياخ أشياخهم فلا يسمون مفتين، بل ناقلون حاكرون، هذا ما رأيت عليه مشايخنا كمولانا الشيخ برهان [الدين الكركي] (٢٢٦)، ومولانا الشيخ عبد البر ابن شحنة (٢٢٧)، والشيخ [محمد بن شرباص] (٢٢٨) ومن شاكلهم. ولا يحل لأحد أن يتكلم جزافاً لوجاهته، أو خوفاً على منصبه وحرمة، وليخشى الله تعالى ويراقبه فإنه عظيم، لا يتجاسر [عليه] (٢٢٩) إلا كل شقي جاهل، وليحذر من قوله ﷺ: اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا (٢٣٠).

(٢٢٤) من [١].

(٢٢٥) من [١].

(٢٢٦) من [١] وهو إبراهيم بن موسى الكركي الحنفي، التوفي سنة (٨٥٣) هـ.

(٢٢٧) هو القاضي عبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحنفي، التوفي سنة (٩٢١) هـ "كشف الظنون".

(٢٢٨) وفي [١] (عبد الدين بن شرباص).

(٢٢٩) من [١].

(٢٣٠) جاء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من المباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فتضلوا فأفترى بغير علم فضلوا وأضلوا".



فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن جميع ما قاله البرازي مأخوذ من "الشفاء" للقاضي عياض، ومن "الصارم المسلول" لابن تيمية. فإنه ذكر فيه كثيراً من كلام "الشفاء" لموافقته لمذهبه، وقد نقل ذلك صاحب البرازية مع تصرف في التعبير، أصاب في بعض منه دون بعض.

ولما جعل القاضي عياض الساب بمنزلة الزنديق بنا عليه قوله: أنه لا يتصور في عدم قبول توبته خلاف لأحد؛ أي إذا كان في حكم الزنديق، والزنديق لا توبة له عند سائر الأئمة. فكذلك لا توبة للساب عند جميع الأئمة.

ولا يخفى أن هذا الاستدلال على طريق الإلزام؛ أي أنه يلزم الجميع القول بذلك، فليس مراده أنه لم يصدر خلاف بين المجتهدين في حكم الساب.

فإنه مخالف لما صرح به نفسه من وقوع اختلاف الرواية عن إمام مذهبه، حيث روى الوليد بن مسلم عن الإمام مالك أن السب ردة فيستتاب منها، ولا يقتل. وأنه قال بمثله أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، وأهل الكوفة، والأوزاعي.

وكان البرازي ظن أن قوله: (ولا يتصور فيه خلاف لأحد). أنه أراد حكاية الإجماع على ذلك فجزم بأن مذهب أبي حنيفة عدم قبول التوبة، ولم يتفطن لما قلناه، ولا لما نقله في "الشفاء"، و"الصارم المسلول" عن أبي حنيفة وغيره ممن وافقه كما قدمناه عنهما من العبارات الصريحة.

وأيضاً فليس فيما نقله البرازي عن الخطابي وسحنون دلالة لما [قبله]<sup>(٣٣٤)</sup> لأنه ليس في كلاهما تصريح بعدم سقوط القتل بعد التوبة فمرادهما حكاية الإجماع على كفره، وردته قبل التوبة.

= وللشيخ الألباني - رحمه الله - نقلاً عن الأئمة الأعلام في مقدمة صفة الصلاة على عدم تقليدهم، وإنما أُرشدوا إلى الأخذ بالكتاب والسنة، وقد عزي كل قول إلى ناقله. فليراجع.

وإن عابدين إنما ذكر هذه المسألة لبيان أي الروايات أرجح عن أبي حنيفة، ولا أظنه يريد ترك الحديث، والدليل الصحيح فإنه الناقل عن أبي حنيفة لا يحمل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه. وأحوال العلامة الألباني إلى حاشية ابن عابدين ورسم الفتى. انظر الصفة (٤٦) من مقدمة الصفة، وإنما ذكرت هذا للتنبيه.

والله المستعان.

(٣٣٥) وفي [١] (قوله) وهو الصواب الذي يقتضيه السياق.

= الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ آيَاتَ﴾ [الأعراف: ٣]. من دونه من غيره، وإليه تعود على الرب سبحانه، والمعنى: لا تعبدوا معه غيره، ولا تتخذوا من عدل عن دين الله، ولياً، وكل من رضي مذهباً فاهل ذلك المذهب أولياؤه .. اهـ

فالذي ينبغي على أهل العلم التقيّد بالكتاب والسنة، وأن يدوروا حيث ما داره، فإن الخير فيها لا بالأقوال المجردة. وإن ربنا أرشدنا إليها، كما في هذه الآية وكما في قوله سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَذُرُوا آيَاتِهِمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ سَيُفْضِلَ أَجْرَكُمْ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

فامر ربنا الأمراء والعلماء، والزمنين جميعهم بالنسك حين الخلاف بما يقتضيه الدليل.

قال ابن كثير - رحمه الله تعالى - في تفسير الآية: فهذه أوامر بطاعة العلماء والأمراء، ولهذا قال تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ أي: اتبعوا كتابه، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ أي: خذوا بيته، ﴿وَأُذِرُوا آيَاتِهِمْ﴾ أي: فيما أمركم به من طاعة الله، لا في معصية الله، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما تقدم في الحديث الصحيح [إنما الطاعة في المعروف] ...

وقوله ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي إلى كتاب الله وسنة رسوله.

وهذا أمر من الله - عز وجل - بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه، أن يرد تنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]. فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة، فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال.

وهذا قال تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله، فتحاكموا إليها فيما شجر بينكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب الله والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر.

وقوله ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ أي: التحاكم إلى كتاب الله، وسنة رسوله، والرجوع في فصل النزاع إليهما خير ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ أي: وأحسن عاقبة ومآلاً، كما قاله السدي وغير واحد وقال مجاهد: وأحسن جزاء، وهو قريب. اهـ=

"البرازية" التي هي من كتب المذهب، وكذلك فعل المحقق ابن الهمام، ثم توارت المسألة كذلك من بعدهم، كما ذكر ذلك في "منح العفار"، حيث قال بعد ما عزى المسألة "البرازية"، و"فتح القدير"، وغيرهما؛ لكن سمعت [من] "مولانا شيخ الإسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية: أن صاحب "الفتح" تبع "البرازي" في ذلك، وإن البرازي تبع صاحب "الصارم المسلول"، فإنه عزى في "البرازية" ما نقله من ذلك إليه، ولم يعزه إلى أحد من علماء الحنفية. انتهى.

وقد نقل في "معين الحكام": أنها ردة، وحكمه حكم المرتدين، وكذا في "النصف"، ومن نقل أنها ردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في "الشفاء" الخ. انتهى كلام "منح العفار" باختصار.

وقد ذكر العلامة السيد أحمد الحموي<sup>(٢٢١)</sup> في "حاشية الأشباه"<sup>(٢٢٢)</sup> نقلاً عن عضو العلماء: أن ما ذكره ابن نجيم في "الأشباه" من عدم قبول التوبة، قد أنكره عليه أهل عصره، وأن ذلك إنما يحفظ لبعض أصحاب مالك كما نقله القاضي عياض، وغيره. أما على طريقنا فلا. انتهى.

ثم ما فهمه البرازي من عبارة "الشفاء"؛ من أن المراد حكاية إجماع الأئمة مطلقاً كما مر، رفع مثله للعلامة القهستاني حيث قال في "شرح مختصر الوقاية"<sup>(٢٢٣)</sup>: لو عاب نبياً من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبلت توبته كما في "شرح الطحاوي" وغيره.

لكن في "شفاء" القاضي عياض عن أصحابنا وغيرهم من المذاهب: الحق أن توبته لم تقبل، وقتل بالإجماع. انتهى.

<sup>(٢٢١)</sup> وفي [١] (والضه).

<sup>(٢٢٢)</sup> من [١].

<sup>(٢٢٣)</sup> أحمد بن السيد محمد مكِّي الحسيني الحموي شهاب الدين المصري الحنفي، المدرس بالمدرسة السليمانية

والحنفية بمصر، القاهرة، توفي سنة (١٠٩٨ هـ) "كشف الظنون".

<sup>(٢٢٤)</sup> اسمه: "غمر عيون البصائر على عماسن الأشباه والنظائر".

<sup>(٢٢٥)</sup> الوقاية للشيخ برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوب الحنفي، وأسم الكتاب "وقاية

الرواية في مسائل الهداية".

والدليل على ذلك قول سحنون: "ومن شك في عذابه، وكفره، كفر إذا لا يصح حمل ذلك على ما بعد التوبة، لأنه يلزم عليه تكفير الأئمة المجتهدين القائلين بقبول توبته، وعدم قتله كأبي حنيفة، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم".

فتعين ما قلنا وكذلك ما استدل به البرازي تبعاً "للشفاء"، و"الصارم المسلول" من الحديث، ومن الأمر بقتل كعب وأبي رافع وابن اخطل<sup>(٢٢٦)</sup>، ليس فيه دلالة على قتله بعد التوبة، إذ لا شك أن كلاً من هؤلاء الثلاثة المأمور بقتلهم من أشد الكفرة أذى وضرراً للنبي ﷺ، ولم ينقل إسلام واحد منهم، والكلام في القتل بعد الإسلام.

وقد ظهر أن ما قاله البرازي [بناءً]<sup>(٢٢٧)</sup> على ما فهمه من كلام "الشفاء"، ومن كلام من نقل عنهم الإجماع. وهو أن مرادهم الإجماع على عدم قبول توبته مطلقاً.

وقد علمت أن حمله على الإطلاق غير صحيح، [وحي]<sup>(٢٢٨)</sup> فليس في كلام هؤلاء الذين نقل عنهم البرازي دلالة على أن مذهبنا عدم قبول التوبة.

فإن قلت: من أين علمت أن البرازي اعتمد في النقل على كلام الشفاء، فلعله أخذه من كتب المذهب!.

قلت: لما رأينا تصريح الأئمة الثقات بأن مذهب أبي حنيفة خلاف ما قاله، ورأينا كتب المذهب ناطقة بذلك كما قدمنا صريحاً في عبارة "الخراج" لأبي يوسف إمام المذهب، واستفاض النقل بذلك عن "شرح الطحاوي" الذي هو عمدة المذهب، وكذا في عبارة "النصف"، وكذا عبارات متون المذهب قاطبة، كما قدمناه مفصلاً.

علمنا أن البرازي لا مستند له إلا عبارة "الشفاء"، ألا ترى كيف [نقل]<sup>(٢٢٩)</sup> عن مشايخ المالكية ثم أحال دلائل المسألة إلى "الصارم المسلول" لعمدة الحنابلة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ولو كان له مستند عن أحد من أهل مذهبه لذكره، لأنه أثبت لمدهاه. [والظاهر]<sup>(٢٣٠)</sup> أن صاحب "الدور" قلد البرازي في ذلك، فنقل الحكم جازماً به لما رآه مسطوراً كذلك في

<sup>(٢٢٦)</sup> انظر الحاشية رقم (٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦)، فقد ذكرنا قصة كعب وأبي رافع وابن اخطل، مع التخريج.

<sup>(٢٢٧)</sup> وفي [١] (بناءً).

<sup>(٢٢٨)</sup> حكنا في الأصل و[١].

<sup>(٢٢٩)</sup> من [١].



وذكر في "الحاوي" من سب النبي ﷺ يكفر، ولا توبة له سوى تجريد الإيذان. إلى أن نال في آخر تلك الرسالة [المفهومة]<sup>(٢٢٤)</sup> من كلمات صاحب "الشفاء": إن قتل الساب ليس حداً عند أبي حنيفة بل كفراً، والكفر يزول بالتوبة، والإسلام فيزول القتل بزوال سببه.

ثم قال: وبالجملية قد تتبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبة توبه الساب عندهم سوى ما ذكر في التناوى "البيزانية"، وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه فيها مر في أوائل الرسالة فتذكر. انتهى ملخصاً.

قال صاحب "نور العين"<sup>(٢٢٥)</sup>: "يقول الحقيق يؤيد ما ذكره من تخطئة ما في "البيزانية" ما ذكر في بعض التناوى نقلاً عن كتاب "الخراج" للإمام أبي يوسف - رحمه الله تعالى -: أن من سب النبي ﷺ يكفر، فإن تاب وقبل توبته، ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافاً لحمد<sup>(٢٢٦)</sup>. انتهى.

<sup>(٢٢٤)</sup> وفي [١] (المفهوم).

<sup>(٢٢٥)</sup> هو محمد بن أحمد المعروف بشانجي زاده، المتوفى سنة (١٠٣١هـ).

<sup>(٢٢٦)</sup> وفي حاشية [١]: ثم رأيت بعد نحو عشر سنين من تأليف هذا الكتاب في حاشية شيخ مشايخنا العلامة فقيه عصره الشيخ مصطفى الرحمي الأيوبي على "الدر المختار" ما يؤيد ما قلناه، حيث قال بعد كلام ما نصه: ومتفقى كلام "الشفاء"، وابن أبي حجة في "شرح مختصر البخاري" في حديث أن فريضة الحج أدركت أبي الخ. إن هذا أي عدم قبول التوبة مذهب مالك، وإن مذهب أبي حنيفة والشافعي أن حكمه حكم المرتد، وقد علم أن المرتد تقبل توبته، ويؤيده ما نقله هنا عن "التف" وما عطف عليها من الكتب المعتمدة في المذهب من أن حكمه حكم المرتد، وإذا كان هذا في سب النبي ﷺ، ففني سب الشيخين، أو أحدهما لا يتحتم قتله بالأولى، بل أنكر الصديق رضي الله عنه جواز قتله حين سبه بعض أهل الشر، فأراد بعض من حضر عنده قتله، فقال له الصديق: أنه لا يقتل إلا سب النبي ﷺ، وأنه خاص به.

فقد تخور أن المذهب، كمذهب الشافعي قبول توبته، كما هو رواية فصيحة عن مالك، وما عنده فإنه إما تقتل من غير أهل المذهب، وكأنه بعض المالكية أو طرة مجهولة لم يعلم كاتبها أو لأمر آخر هو تبين زندقته، والزندق لا تقتل توبته عندنا، لأنه منهم فيها. وهو الذي مال إليه شيخ الإسلام أبو السعود، فكن على بصيرة في الأحكام-

فانظر كيف فهم أن مراد "الشفاء" حكاية الإجماع على قتله مطلقاً، أي ولو تاب. وهذا فهم لا يصح قطعاً، كيف وقد حكى في "الشفاء" الخلاف في المسألة فيها إذا تاب، وصرح بالنقل عن أبي حنيفة وغيره بقبول توبته، ودراً القتل عنه بها، كما هو رواية الوليد بن مسلم عن مالك كما قدمناه.

وانظر أيضاً كيف [عزا]<sup>(٢٢٧)</sup> قول التوبة إلى "شرح الطحاوي" وغيره من كتب المذهب، وعزا عدم القبول إلى "الشفاء". ولو وجد نقلاً عن كتاب من كتب المذهب بعدم القبول لعزى المسألة إليه، واستغنى عن العزو إلى كتب غير المذهب، وما كان ينبغي له ولا للبيزاري أن [يفعل]<sup>(٢٢٨)</sup> ذلك، فإن فيه إيهاً عظيماً لمن بعدهما، وقد وقع كما رأيت حيث تابع البيزاري من بعده على شيء لا أصل له في كتب المذهب، ولا نقله أحد ممن قبلهم وإنما المنقول والمحكي عن أئمتنا خلافاً بلا حكاية خلاف.

وأما ما عزاه في "البحر" إلى الجوهرة، فإنه لا أصل له أيضاً ولا وجود له في الجوهرة كما نبه عليه صاحب النهر، ومن أنكر [ذلك]<sup>(٢٢٩)</sup> فليراجع نسخ الجوهرة على أنه لو كان ثابتاً فهو مخالف لما في كتب المذهب كما ستعرفه في الباب الثاني. إن شاء الله تعالى.

هذا وللعلمة التحرير الشهير بحسام جلبي من عطاء علماء دولة السلطان سليم خان [ابن أبا يزيد]<sup>(٢٣٠)</sup> خان العشاني رسالة لطيفة [أنفها]<sup>(٢٣١)</sup> رداً على البيزانية في حكم تلك المسألة، ذكر حاصلها في أواخر "نور العين"، فقال: أعلم أن سب النبي ﷺ كفر وارتداد، لأنه مناف لتعظيمه والإيمان به الثابت بالأدلة القطعية التي لا شبهة فيها. فسبه جحوداً له، فيكون كفراً فيقتل به إن لم يتب، وهذا مجمع عليه بين المجتهدين.

لكنه إن تاب وعاد إلى الإسلام تقبل توبته، فلا يقتل عند الحنفية، والشافعية؛ خلافاً للمالكية، والحنبلية على ما صرح به شيخ الإسلام علي السبكي في كتاب "السيف المسلول في سب الرسول ﷺ".

<sup>(٢٢٧)</sup> هكذا في الأصل و[١]، ورسها (عزى).

<sup>(٢٢٨)</sup> في [١] (يفعل) وهو ما يناسب السياق.

<sup>(٢٢٩)</sup> من [١].

<sup>(٢٣٠)</sup> في [١] (بن يازيد).

<sup>(٢٣١)</sup> من [١].



قلت: من تحقق مناخ الخلاف لم يخف عليه الجواب، فأعد النظر مرة أخرى إلى العبارة التي نقلناها عن "الشفاء"، تراها صريحة في أن الخلاف في لزوم القتل وعدمه، وكذا عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم المسلول"، وكذا عبارة أبي يوسف في "الخراج"، حيث قال: فإن تاب، وإلا قتل. فملق القتل على عدم التوبة، [لا] (٢٥٣) على السب. وكذا عبارة "شرح الطحاوي"، حيث قال: وحكمه حكم المرتدين. وكذا عبارة "الحاوي"، حيث قال: لا توبة له سوى تجديد الإيمان. وكذا عبارات متون المذهب قاطبة حيث قالوا: يعرض على المرتد الإسلام فإن تاب، وإلا قتل.

وقد أشرنا في أثناء كلامنا عند ذكر هذه النقول إلى دفع هذا السؤال.

فإن قلت: إن مذهب الحنفية أن كل معصية ليس فيها حد مقدر يجب [فيها التعزير] (٢٥٤)، وأنه مفوض إلى رأي القاضي، وأنه قد يكون بالقتل في بعض المواضع، لبعض أهل الكباثر والأعونة والظلمة، ومن أعناد قتل الناس بغير محدد كالخناق واللوطي ونحوهم ما ذكره، وكمن رأى رجلاً يزني بمحرمة، على ما فيه من الخلاف - فليكن كلام البزازي ومن تبعه مبيناً على ذلك، إذ لاشك أن هذا الساب الشقي اللعين أقيح أهل الكباثر غاية، ما في الباب أن البزازي تجوز عن التعزير بالحد.

قلت: لا شك أن هذا الساب مرتد؛ والمرتد له جزاء مقدر قبل توبته، وهو القتل. ونحن قد حققنا أن القتل حد المرتد، وأنه لا يلزم من كونه حداً [أنه] (٢٥٥) لا يسقط بالتوبة. فلا يسمى قتله تعزيراً، لخروج التعزير عن تعريف الحد بقيد التقدير كما بيناه سابقاً.

فإن كان مرادك أنه يعزّر قبل التوبة بالقتل، فلا حاجة إلى تسميته تعزيراً، ولا نزاع لأحد في لزوم قتله إن لم يتب. وإن كان مرادك أنه بعد التوبة يقتل تعزيراً لدخوله تحت أهل الكباثر، فنقول: لا يمكننا التزامه مطلقاً، لأن ما ذكره من الأمثلة إنما هو في الكباثر خاصة، عم ضرر أصحابها، ولا يمكن دفع شرهم إلا بالقتل كأعونة، والظلمة، والمكاسين (٢٥٦) وكالساخر، و[كالزندان] (٢٥٧) ونحوه من أهل البدع، والخوارج.

(٢٥٤) من [١].

(٢٥٥) وفي [١] (التعزير فيها).

(٢٥٦) في [١] (أن).

(٢٥٧) قال ابن الأثير في "النهاية": مكس، فيه لا يدخل الجنة صاحب مكس. =

فإن قلت: قوله خلافاً لمحمد يدل على أن في المسألة خلافاً عند أئمتنا، وإن محمداً - رحمه الله - يقول كقول مالك، وأحمد. فليكن ما ذكره في البرازية مبيناً على قول محمد، ومعلوم أن قوله قول للإمام، فكيف [يخطئ] (٢٥٨) صاحب البرازية، ومن تابعه.

قلت: عبارة الخراج التي أطلعت عليها ورأيته ليس فيها ذكر الخلاف، وقد ذكرتها لك من قبل بحروفها، وببعض الفتاوى المذكور مجهول، فאלله أعلم به. على أنه لو ثبت خلاف محمد في المسألة لا يعدل عن قول أبي حنيفة، وأبي يوسف الذي مشى عليه أصحاب الثور وغيرهم. ولاسيا والتعير بقوله: خلافاً لمحمد. مشير إلى ضعفه، ولو كان لمحمد خلاف في هذه المسألة لتمسك به البزازي، ومن تابعه ولم يعدل عن النقل عنه، إلى النقل عن المالكية. على أن البزازي لم يدع أن ذلك قول في المذهب، بل دعواه أنه مما أعتقد عليه إجماع الأئمة وقد تيقنت بطلانه، مما نقلناه لك.

وإن المجمع عليه هو الحكم بكفر الساب، وقتله قبل التوبة. وليس ذلك محل النزاع، وإنما كلامنا في قبوله توبته، ودرأ القتل عنه بالإسلام كما هو حكم سائر المرتدين.

فإن قلت: سلمنا أن مذهب الحنفية قبول توبته؛ وأنه لا خلاف عندهم في ذلك، ولكن مرادهم قبول توبته بينه وبين ربه تعالى، بمعنى أنه يموت مسلماً ولا ينافي ذلك لزوم قتله لأنه جزاءه في الدنيا، كمن زنا، أو سرق، ثم تاب لا يسقط جزاءه الدنيوي بتوبته [و] (٢٥٩) فلا مخالفة بين كلام البزازي ومن تبعه، وبين كلام غيره.

=ولا تنظر بكل أمر مستغرب، وتغفل عن الصواب. والله تعالى أعلم. انتهى ما في "حاشية الرحمن على الدر المختار" من باب المرتد.

ثم رأيت أيضاً بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ إبراهيم الساجاني هاشم نسخته "الدر المختار" عند قوله: وقد صرح في "الشف" "معين الحكام" و"شرح الطحاوي"، و"خاري الزاهدي" وغيرهم بأن حكمه كالمرتد، والعجب كل العجب حيث سمع المصنف كلام شيخ الإسلام يعني ابن عبد المال، ورأى هذه النقول، كيف لا ينشطب منه عن شيء يسدي قليل أمه محمد البحر الطامي الذي لا يتغير بجمال الفرض؟! وقد اسمني بعض مشايخي رسالة حاصلها: أنه لا يقتل بعد الإسلام، وإن هذا هو المذهب. انتهى ما رأيته بخطه - رحمه الله تعالى - منه.

قول أبي بكر الصديق سنة جيد. أنظر تعليق رقم (٢٦٠).

(٢٥٨) في [١] (يخطئ).



ولسنا من أهل القياس حتى نقيس عليه الساب أو غيره، ألا ترى أن من ثبت عليه الزنا إقراره عند الإمام، ثم رجع عن إقراره سقط عنه الحد. مع أنه لا يمكننا أن نفتي الحاكم بأن له أن يقتله تعزيراً بعد ثبوت زناه بإقراره، فإن رجوعه أوجب شبهة تسقط الحد عنه، ولم تنف زناه أصلاً.

إذ لا شك أن الإنسان مؤاخذ بإقراره على نفسه، وكذا المرتد إذا كانت رده بغير السب لم أسلم لا نفتي الحاكم بأنه مخير في قتله، مع أنه قد فعل أعظم الكبائر قطعاً، فكذلك إذا كانت رده بالسب إلا إذا وجد نقل من أهل المذهب كأئمتنا الثلاثة، أو من بعدهم من أهل التخرج والاستنباط، أو أهل الترجيح والتصحيح، على ما عرف في طبقاتهم التي ذكرها ابن الكمال. وليس البزازي ومن تبعه من أهل ديوان تلك الكتيبة، بل إن علمت رأيهم في البارزة عند اضطراب الأقوال، فغاية أمرهم أن تبعهم في تقوية أحد قولين مصححين على الآخر. حتى أن المحقق ابن الهمام، وناهيك به من بطل مقدم إذا خرج عن جادة المذهب بحسب ما يظهر له من الدليل لا يتبع كما قال تلميذه خاتمة الحفاظ الزيني قاسم بن ظلولي<sup>(٨٧٩)</sup>؛ أنه لا عبرة بأبحاث شيخنا إذا خالفت المقول [انتهى]<sup>(٨٨٠)</sup>

وأيضاً فإن نفس المحقق ابن الهمام لم يقبل أبحاث الطرسوسي<sup>(٨٨١)</sup> صاحب "أنفع الوسائل"، وقال عنه: أنه لم يكن من أهل الفقه، وقال أيضاً في "فتح القدير"<sup>(٨٨٢)</sup> من باب اللغة: أن للذي صح عن المجتهدين في الخوارج عدم تكفيرهم، ويقع في كلام أهل

<sup>(٨٧٩)</sup> القاسم بن ظلولي بن عبد الله المصري زين الدين أبو العدل الفقيه الحنفي، ولد سنة (٨٠٢) هـ، وتوفي

سنة (٨٧٩) هـ. "كشف الظنون".

<sup>(٨٨٠)</sup> من [١].

<sup>(٨٨١)</sup> هو القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي الحنفي، التوفي سنة (٨٥٨) هـ.

<sup>(٨٨٢)</sup> من [١].

وأما اللوطي فنصوص على قتله من أهل المذهب، فتتبع ما نصوا لنا عليه، ونفتي [الغالي]<sup>(٨٨٣)</sup> به، على أنهم قلدوا قتله بما إذا اعتاد اللواط، وجعلوا قتله سياسة، فكان أيضاً ممن لا يرتدع، ولا يدفع ضرره إلا بالقتل.

=الكس: الضريبة التي يأخذها الماكس وهو العشائر. اهـ

والكاس هو الذي لا يقطع الطريق؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في "المجموع" (٣١٩/٢٨): وأما من كان لا يقطع الطريق ولكنه يأخذ خفارة أو ضريبة من أبناء السبيل على الرؤوس والدواب والأحمال ونحو ذلك فهذا مكاس عليه عقوبة المكاسين، وقد اختلف الفقهاء في جواز قتله، وليس هو من قطاع الطريق، فإن الطريق لا يقطع به. مع أنه أشد الناس عذاباً يوم القيامة، حتى قال النبي في الغامدية: (لقد تابيت نوبة لو تابها صاحب مكس لغفر له).

قلت: حديث الغامدية أخرجه أحمد في "المستند" (٢٣٠١)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٥)، وأبو داود في "سننه" (٤٤٤٢) وغيرهم.

وحديث: (لا يدخل الجنة صاحب مكس) حسن لغیره.

أخرجه أحمد في "المستند" (١٧٣٥٨)، وأبو داود (٢٩٣٧)، والدارمي (٣٩٣/١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٣٣)، وغيرهم؛ من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس، قال: سمعت غنبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يدخل الجنة صاحب مكس).

إسناده جيد لولا عتمة ابن إسحاق فإنه مدلس. وقد قال الحاكم في "مستدرک" (١٤٧٠): هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وتعقبه شيخنا منقل - رحمه الله تعالى - بقوله: محمد بن إسحاق ليس من شرط مسلم، ثم هو مدلس ولم يصرح بالتحديث. اهـ

ولكن يشهد له ما أخرجه أحمد في "مسنده" (١٦٩٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٤٤٩٣)، من طريق ابن خزيمة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، قال: عرض مسلمة بن خالد وكان أميراً على مصر على رويغ بن ثابت أن يوليه العشورة، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن صاحب المكس في النار). فرجاله فتات إلا ابن خزيمة، يصلح في الشراهد والتابعات.

<sup>(٨٨٣)</sup> وفي [١] (الزندان) من غير الكاف.

<sup>(٨٨٤)</sup> وفي [١] (الناس).

ولاسيما ما رأيناه من تصريح العلماء بأنه أخطأ في هذه المسألة، وتبعه من بعده على ظن أن ما ذكره متقول في المذهب، فترجح لنا ما قلناه بياناً للحكم الشرعي من غير طعن في علو مقامه، ومقام غيره. فإن من فضل الله تعالى أن صان هذه الشريعة بأمناء حفظوها، وبينوها، وأنه سبحانه أمر بالبيان، ونهى عن الكتمان، ولم يأذن لهم بالداهنة، ولا [بالمحابات] <sup>(٢٧٦)</sup>.

ولم يزل العلماء يستدرك بعضهم على بعض، وإن كان أباه، أو شيخه، أو أكبر منه، أو مثله، كل ذلك لحفظ هذه الشريعة الطاهرة. وقد أبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، فما يقع لبعض العلماء من الخطأ؛ تارة يكون من سبق القلم، وتارة يكون من اشتباه حكم بآخر، [أو] <sup>(٢٧٧)</sup> نحو ذلك.

وكل ذلك لا يحيط من مقدارهم شيئاً، ولا يلزم منه عدم الثقة بهم قطعاً، لأنه لا لوم عليهم، والغالب أن الخطأ يكون من واحد، فيأتي من بعده فيتابعه، كما ذكر نظير ذلك صاحب "البحر" قبل كتاب الصرف في بحث ما يطل بالشرط الفاسد، ولا يصح تعليقه. حيث قال: وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذكر شيئاً خطأ في كتابه، فيأتي من بعده من المشايخ فيقولون تلك العبارة من غير تغيير، ولا تنبيه، فيكثر الناقلون لها، وأصلها لواحد مخطئ، كما وقع في هذا الموضوع، ولا عيب بذلك على المذهب لأن مولانا محمد بن الحسن ضابط المذهب - رحمه الله تعالى - لم يذكر جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط، وما يصح على هذا الوجه، وقد نبهنا على مثل ذلك في المسائل الفقهية في قول قاضي خان وغيره: أن الأمانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل إلا في ثلاث. ثم أتى تتبع كلامهم فوجدت سبعة أخرى زائدة على الثلاثة، ثم أتى نهيت على أن أصل هذه العبارة [للناطقي] <sup>(٢٧٨)</sup> أخطاء فيها ثم تناولوها. [انتهى] <sup>(٢٧٩)</sup> ما في "البحر".

قلت: وقد وقع لهذا الحقير أيضاً التنبيه على مثل ذلك في عدة مسائل؛ منها ما وقع لصاحب "الجوهرة" من أن الفتى به بجواز الاستجار على تلاوة القرآن. وتبعه على ذلك

<sup>(٢٧٦)</sup> في [١] (بالمحابة) وهو الصواب.

<sup>(٢٧٧)</sup> وفي [١] (أو).

<sup>(٢٧٨)</sup> في [١] (للناطقي).

<sup>(٢٧٩)</sup> من [١].

[المذهب] <sup>(٢٨٠)</sup> تكفير كثير، لكن ليس من كلام الفقهاء [الذين هم] <sup>(٢٨١)</sup> المجتهدون بل من غيرهم، ولا عبرة بغير الفقهاء. انتهى كلامه <sup>(٢٨٢)</sup>.

نعم لو قيل: إذا تكرّر السب من هذا الشقي الخبيث بحيث أنه كلما أخذ تاب يقتل، وكذا لو ظهر أن ذلك معتاده وتجاهر به. كان ذلك قولاً وجيهاً كما ذكروا مثله في الذمي، ويكون [ح] بمنزلة الزنديق، وأما بدون ذلك فلا يجوز الإفتاء بقتله بعد إسلامه حداً، أو تعزيراً، ما لم نر نقلاً صريحاً عن أهل المذهب الذين ذكرناهم، ولا يجوز لنا تقليد البزازي ومن تبعه في ذلك، حيث لم نر لهم سلفاً ومستنداً، بل رأينا صريح القول في المذهب وغيره مخافة لكلامهم.

فإن قلت: إذا كنت لا تعمل على كلام البزازي ومن تبعه؛ يلزم منه طعنك فيهم بأنهم لم يثبتوا في هذه المسألة التي أمرها خطير، ويؤدي إلى عدم الثقة بهم، وقد قال العلامة ابن الشحنة في "شرح النظم الوهباني" وغيره في نظير هذا البحث: [وحاشي] <sup>(٢٨٣)</sup> أن يلعب أمناه الله؛ أعني علماء الأحكام بالحلل والحرام، والكفر والإسلام، بل لا يقولون إلا الحق. انتهى قلت: [حاشي] <sup>(٢٨٤)</sup> الله أن أطمئن فيهم مع اعتقادي بأن لا أصلح خادماً لنعالهم، ونهاية شرقي [أني] <sup>(٢٨٥)</sup> أفهم بعض كلامهم. وأن يغفو عني ربي بسببهم ويحشري في جملة أتباعهم، فإنهم سلفنا أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، ولكن ما ذكرنا من صريح القول عن أئمتنا الحنفية أساطين العلماء، الذين هم أعلم بالمذهب من البزازي؛ كما بي يوسف، والطحاوي، وصاحب "التنف"، و"الحاوي"، وأصحاب التوثيق.

وكذا ما نقلناه عن القاضي عياض، وابن تيمية، والسبكي، يدل على أن البزازي قد اشبه عليه الحال.

<sup>(٢٨٠)</sup> في [١] (المذاهب).

<sup>(٢٨١)</sup> وفي [١] (الذي هم).

<sup>(٢٨٢)</sup> انظر "شرح فتح القدير" لابن الهمام (٤/٤٠٩).

<sup>(٢٨٣)</sup> وفي [١] (حاشا).

<sup>(٢٨٤)</sup> ورسما في [١] (حاشا).

<sup>(٢٨٥)</sup> وفي [١] (أن).



فكيف يسوغ لصاحب الجوهرة أن يقول الفتى به جواز الاستيجار على التلاوة المجردة؛

ويخالف أصل المذهب.

وما أفتى به المتأخرون، لأن ما [أفتى]<sup>(٢٧٨)</sup> به من الجواز إنما هو فسيا فيه ضرورة ضياع

الدين دون غيره، حتى صرح أصحاب الفتاوى بأنه لو أوصى لقارئ يقرأ عند قبره فإلوصية

باطلة، وعللوا ذلك بقولهم [لأنهم]<sup>(٢٧٩)</sup> يشبه الاستيجار على التلاوة.

فعلمنا أن [الاستيجارة]<sup>(٢٨٠)</sup> [على التلاوة]<sup>(٢٨١)</sup> غير صحيح. وقد قالوا أن الأخذ والمعطي

أثان، ولم تر لصاحب "الجوهرة" سلفاً من أصحاب المذهب، أهل التصحيح والترجيح،

حتى يكون لنا شبهة في إتباعه. بل لو وجد ذلك لم يعدل عن أصل المذهب، وما مشى عليه

أصحاب المتن، والشروح، والفتاوى. فعلمنا أنه سبق قلمه من التعليم إلى التلاوة، ومع هذا

قد تبعه جماعة كثيرون حتى أنه لم يكتفوا بذلك. بل صاروا يقولون أن مذهب المتأخرين

الفتى به جواز الاستيجار على الطاعات، ويطلقون العبارة. مع أنه يلزم منه أنه يجوز للرجل

أن يستأجر من يصوم عنه، أو يصلي عنه، ولا أظن أحداً من المسلمين يقول بذلك. وقد

كنت بسطت الكلام على هذه المسألة في رسالة سميتها: "شفاء العليل وبيل الغليل في بطلان

الوصية بالختات والتهليل"<sup>(٢٨٢)</sup>، فإن أردت الوقوف على عين اليقين فأرجع إليها، لأن فيها

ما يشفي ويكفي، فإن ما ذكرناه منها كتقطرة من بحر، أو شذرة من عقد نحر.

وكذا وقع لهذا الحخير التنبيه على غير هذه المسألة مما يشبهها مما حرره في حاشيتنا "رد

المختار على الدر المختار"، وحاشيتنا "منحة الخالق على البحر الرائق"، وكذا في غيرها مما

أشعر الله به علينا ببركة أنفاس مشايخنا آدم الله تعالى مددهم وأصلاً إلينا، وعم بهم نفع

<sup>(٢٧٨)</sup> في [١] (أفتوا).

<sup>(٢٧٩)</sup> في [١] (لأنه) والسياق يقتضيه.

<sup>(٢٨٠)</sup> في [١] (الاستيجار).

<sup>(٢٨١)</sup> من [١].

<sup>(٢٨٢)</sup> طبعت مع مجموع رسائل ابن عابدين (١٥٢/١) المطبوع في عام ١٣٢٥هـ.

جماعة من العلماء كمثلاً مسكين<sup>(٢٧٣)</sup>، والقهستاني<sup>(٢٧٤)</sup>، وصاحب "البحر"، وبعض  
تحتي "الأشبهاء"، والعلائي وغيرهم. بل عامة أهل العصر على ذلك وهو سبق [قلم]<sup>(٢٧٥)</sup> من  
صاحب الجوهرة.

لأن الفتى به جواز الاستيجار على تعلم القرآن لا على تلاوته. فإن أصل مذهب أبي

حنيفة، وأصحابه كلهم: أنه لا يجوز الاستيجار على الطاعات أصلاً حتى على تعليم القرآن،

كما هو مصرح [به]<sup>(٢٧٦)</sup> في كتب المذهب متوناً، وشروحاً، وفتاوى.

ولكن أفتى المتأخرون من مشايخ المذهب الذين هم أهل الاختيار، والترجيح، بالجواز على

التعليم، وزاد بعضهم الأذان، والإمامة، للضرورة. وهي خوف ضياع القرآن، وتعطيل الأذان

والإمامة الذين هما من [شطائر]<sup>(٢٧٧)</sup> الدين، لأن المعلمين [ونحوهم]<sup>(٢٧٨)</sup> كان لهم عطايا من

بيت المال ثم انقطعت، فإذا لم يأخذوا الأجرة لا يشتغلون بالتعليم، والأذان، والإمامة، فيلزم

ضياع الدين. فأنفتى المتأخرون بجواز [الاستيجار]<sup>(٢٧٩)</sup> لهذه الضرورة، كما صرحوا بذلك في

عامة كتب أصحابنا.

ولا شك أنه إن انتظم بيت المال، وعادت العطايا على حالها لا يسع أحداً من المتأخرين

أن يقول بالجواز أصلاً لعدم الضرورة، لأنهم ما خالفوا المذهب إلا لخوف الضرورة

المذكورة، لعلمهم بأن أبا حنيفة وأصحابه لو كانوا أحياء لأفتوا بالجواز لهذه الضرورة.

ومعلوم قطعاً أنه لا ضرورة تدعو إلى القول بجواز الاستيجار على [بجرد]<sup>(٢٨٠)</sup> التلاوة،

وإهداء ثوابها إلى روح المساجر، أو روح أحد من أمواته.

<sup>(٢٧٣)</sup> هو محمد القراهي المعروف بمثلاً مسكين، المتوفى سنة (٩٥٤)هـ.

<sup>(٢٧٤)</sup> هو نظام الدين أبي عبد الله حسين بن جمال بن حسين الأثري ثم القهستاني.

<sup>(٢٧٥)</sup> من [١].

<sup>(٢٧٦)</sup> من [١].

<sup>(٢٧٧)</sup> وفي [١] (شعائر).

<sup>(٢٧٨)</sup> ليست في [١].

<sup>(٢٧٩)</sup> في [١] (الاستيجار).

<sup>(٢٨٠)</sup> من [١].

وقال في "البحر" من كتاب القضاء [من] "انتار خانية": وكره بعضهم الإفتاء، والصحيح عدم الكراهة للأهل. ولا ينبغي الإفتاء إلا لمن عرف أقاويل العلماء، وعرف من أين قالوا، فإن كان في المسألة خلاف لا يختار قولاً يجيب به، حتى يعرف حجته. وينبغي السؤال من أفتاه أهل زمانه، فإن اختلفوا تحرى.

فإن قلت: قد ذكر الإمام العلامة المفتي أبو السعود أفندي العمادي: ما يفيد أن الساب المذكور زنديق؛ ومعلوم أن المعتقد في المذهب أن الزنديق بعد رفعه إلى الحاكم يقتل، ولا يجل توبته، وعبارته على ما نقله [عنه] الشيخ علاء الدين في الدر المختار حيث قال: ثم رأيت في معروضات المفتي أبو السعود سؤالاً ملخصه أن طالب علم ذكر عنده حديث نبوي قال: أكل أحاديث النبي ﷺ صدق، يعمل بها؟.

فأجاب بأنه يكفر أولاً: بسبب [استفهام إنكاري] "١١٥".  
وثانياً: بالحقاقه الشين للنبي ﷺ ففني كفره الأول عن اعتقاده يؤمر بتجديد الإيمان فلا يفتل. والثاني يفيد الزندقة فيعد أخذه لا يقبل توبته اتفاقاً، فيقتل.

وقبله اختلف في قبول توبته، فعند أبي حنيفة تقبل فلا يقتل، وعند بقية الأئمة لا تقبل، فيقتل حداً. فلذلك ورد أمر سلطاني سنة (٩٤٤) أربع وأربعين وتسعمائة لقضاة المالكة لحماية برعاية رأى الجانبين بأنه إن ظهر صلاحه، وحسن توبته وإسلامه، لا يقتل ويكتفي بعزيره وحجسه، عملاً بقول الإمام الأعظم، وإن لم يكن من أناس يفهم خيرهم يقتل عملاً بقول بقية الأئمة.

ثم في سنة (٩٥٥) خمس وخمسين وتسعمائة تقرر هذا الأمر بآخر فينظر القائل من أي فريقين هو، فيعمل بمقتضاه. انتهى. فليحفظ وليكن التوفيق. انتهى ما في "الدر المختار". وحاصله تخصيص الخلاف في قبول توبته وعدمه [بها] "١١٦"، قبل أخذه ورفعها إلى الحاكم، ما بعد رفعه فلا تقبل توبته بناءً على أنه زنديق، والزنديق يقتل عند أبي حنيفة على أصح روايتين عنه، وعلى هذا فيحصل التوفيق بين القولين.

[١] في (معقولة) وهي التي تناسب السياق.

[٢] في (عن).

[٣] من [١].

[٤] وفي (استفهامه الإنكاري).

المسلمين. أمين. وهذا ما [أقتضى] "١١٧" الاستشهاد. واستغفر الله العظيم من أن يكون ذلك تركية للنفس الأمانة بالسوء.

فإن قلت: إذا كان الأمر كذلك لا ينبغي للمفتي أن يفني بمجرد المراجعة من كتاب، وإن كان ذلك الكتاب مشهوراً.

قلت: نعم هو كذلك؛ شعري:

لا تحسب الفقه قرأ أنت أكله  
لن تبلغ الفقه حتى تلحق [السبر] "١١٨"

إذ لو كان [الفقه يحصل] "١١٩" بمجرد القدرة على مراجعة المسألة من مظانها، لكان أسهل شيء.

ولما احتاج إلى التفقه على أستاذ ماهر، وفكر ثاقب باهر؛ شعري:

لو كان هذا العلم يدرك بالثبتي  
ما كنت تبصر في البرية جاهلاً

نكثيراً ما تذكر المسألة في كتاب، ويكون ما في كتاب آخر هو الصحيح، أو الصواب، وقد تطلق في بعض المراجع عن بعض قيودها، وتفيد في مواضع أخرى.

ولهذا قال العلامة ابن نجيم في رسالة "الفاسقي" "١٢٠" ما نصه: ومن [هذا] "١٢١" يعلم كم قال ابن الغرس "١٢٢" - رحمه الله - تعال إن فهم المسائل على وجه التحقيق يحتاج إلى معرفة أصليين:-

أحدهما: إن الاطلاقات الفقهاء في الغالب مقيدة بقيود يعرفها صاحب الفهم المستقيم، المارس للأصول والفروع، وإنما يسكتون عنها اعتياداً على صحة فهم الطالب.

والثاني: إن هذه المسائل اجتهادية [معقول] "١٢٣" المعنى، لا يعرف الحكم فيها على الوجه الثام إلا بمعرفة وجه الحكم الذي بنى عليه، وتفرع عنه، وإلا فتشبه المسائل على الطالب، ويجار ذهنه فيها لعدم معرفة المبنى، ومن أهمل ما ذكرناه حار في الخطأ والغلط. انتهى.

[١] في (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣



فإن ما قدمناه مطلق شامل لما بعد الأخذ والرفع إلى الحاكم، لأن هذا معنى قولهم: حكمه كما أفاضه الشيخ علاء الدين بحمل قول من قال: لا تقبل توبته كالبيزاري ومن تبعه على ما بعد أخذه ورفعه إلى الحاكم. وحمل قول الذين نقلت عنهم أنه إن لم يسلم قتل، وأن حكمه حكم المرتد على ما قبل الأخذ. [فوح] فليس في كلام أحد الفريقين خطأ، والتوفيق بينهما أولى من شق العصا.

قلت: مستعيناً بالله تعالى من ميل إلى هوى نفس، أو اتباع ظن، أو حدس<sup>(٢٢٧)</sup>، أن ما ذكرته من كلام المحقق أبي السعود يناقض أوله<sup>(٢٢٨)</sup> آخره.

فإن أوله: يدل على أن الخلاف فيها قبل أخذه، وأن مذهب أبي حنيفة قبول التوبة، وأنه المتأخرين بلا استناد منهم إلى نقل عن المجتهدين [تبع]<sup>(٢٢٩)</sup> أهل المذهب المجتهدين. فإنا قد سمعت ما نقلناه عن "فتح القدير" من قوله: أنه لا اعتبار بكلام غير الإمام<sup>(٢٣٠)</sup>، فإنه يدل على أن الخلاف المذكور، إنما هو فيما بعد أخذه، حيث ذكر أن الأمر بالمجاهدين، فالأمر للذمة ما صرح به الإمام أبو يوسف، والإمام الطحاوي، وغيرهما من أهل السلطاني للنضاه أنه إن ظهر صلاحه قبلوا توبته، واكتفوا بتعزيرهم له وحجسه، عملاً بقول المذهب، وأبي حنيفة وإن لم يظهر صلاحه قتلوه، ولم يقبلوا توبته عملاً بمذهب الغير.

ولا يخفى أن الأمر بالتفصيل المذكور لا يكون إلا بعد أخذه ورفعه [إلى الحاكم]<sup>(٢٣١)</sup>، فبين المجتهدين كيف وقد رأينا من جاء بعد البيزاري وصاحب "الفتح" قد أنكروا عليها ذلك، ومتابعة العلامة ابن نجيم لها في كتابه "البحر" و"الأشباه" لا تفيد خصوصاً مع إنكار

عصره عليه بذلك، كما قدمنا نقله عن الحموي. وقد علمت أيضاً صريح كلام العلماء الراسخين من غير أهل مذهبنا كالقاضي عياض، وطبري، وابن تيمية، والسبكي بأن مذهب أبي حنيفة وأصحابه بأن ذلك ردة يستتاب منها فإن

له إلى الإسلام. وهذا وإن أمكن حمله على ما قبل رفعه إلى الحاكم حتى لا ينافي ما ذكره المحقق أبوب، ولا قتل، على خلاف ما يقوله الإمام مالك، والإمام أحمد، وحمل تكون استتابه إلا بعد

نعم الواقع في عبارة صاحب "الشفاء" أن حكمه حكم الزنديق، وهذا يفيد اتحاد حكمها بمذهبه، بمعنى أن كلاً منهما لا تقبل توبته بالنسبة إلى القتل.

وإلى الحاكم. وأما كونه قد صار زنديقاً بهذا الكلام، ففيه ما لا يخفى على ذوي الأفهام.

نعم الواقع في عبارة صاحب "الشفاء" أن حكمه حكم الزنديق، وهذا يفيد اتحاد حكمها بمذهبه، بمعنى أن كلاً منهما لا تقبل توبته بالنسبة إلى القتل.

<sup>(٢٢٧)</sup> في [١] (تخصيصه).

<sup>(٢٢٨)</sup> وفي [١] (المنافاة) وهي الصواب.

<sup>(٢٢٩)</sup> في [١] (تبع).

كما أفاضه الشيخ علاء الدين بحمل قول من قال: لا تقبل توبته كالبيزاري ومن تبعه على ما بعد أخذه ورفعه إلى الحاكم. وحمل قول الذين نقلت عنهم أنه إن لم يسلم قتل، وأن حكمه حكم المرتد على ما قبل الأخذ. [فوح] فليس في كلام أحد الفريقين خطأ، والتوفيق بينهما أولى من شق العصا.

قلت: مستعيناً بالله تعالى من ميل إلى هوى نفس، أو اتباع ظن، أو حدس<sup>(٢٢٧)</sup>، أن ما ذكرته من كلام المحقق أبي السعود يناقض أوله<sup>(٢٢٨)</sup> آخره.

فإن أوله: يدل على أن الخلاف فيها قبل أخذه، وأن مذهب أبي حنيفة قبول التوبة، وأنه المتأخرين بلا استناد منهم إلى نقل عن المجتهدين [تبع]<sup>(٢٢٩)</sup> أهل المذهب المجتهدين. فإنا قد سمعت ما نقلناه عن "فتح القدير" من قوله: أنه لا اعتبار بكلام غير الإمام<sup>(٢٣٠)</sup>، فإنه يدل على أن الخلاف المذكور، إنما هو فيما بعد أخذه، حيث ذكر أن الأمر بالمجاهدين، فالأمر للذمة ما صرح به الإمام أبو يوسف، والإمام الطحاوي، وغيرهما من أهل السلطاني للنضاه أنه إن ظهر صلاحه قبلوا توبته، واكتفوا بتعزيرهم له وحجسه، عملاً بقول المذهب، وأبي حنيفة وإن لم يظهر صلاحه قتلوه، ولم يقبلوا توبته عملاً بمذهب الغير.

ولا يخفى أن الأمر بالتفصيل المذكور لا يكون إلا بعد أخذه ورفعه [إلى الحاكم]<sup>(٢٣١)</sup>، فبين المجتهدين كيف وقد رأينا من جاء بعد البيزاري وصاحب "الفتح" قد أنكروا عليها ذلك، ومتابعة العلامة ابن نجيم لها في كتابه "البحر" و"الأشباه" لا تفيد خصوصاً مع إنكار

عصره عليه بذلك، كما قدمنا نقله عن الحموي. وقد علمت أيضاً صريح كلام العلماء الراسخين من غير أهل مذهبنا كالقاضي عياض، وطبري، وابن تيمية، والسبكي بأن مذهب أبي حنيفة وأصحابه بأن ذلك ردة يستتاب منها فإن

له إلى الإسلام. وهذا وإن أمكن حمله على ما قبل رفعه إلى الحاكم حتى لا ينافي ما ذكره المحقق أبوب، ولا قتل، على خلاف ما يقوله الإمام مالك، والإمام أحمد، وحمل تكون استتابه إلا بعد

نعم الواقع في عبارة صاحب "الشفاء" أن حكمه حكم الزنديق، وهذا يفيد اتحاد حكمها بمذهبه، بمعنى أن كلاً منهما لا تقبل توبته بالنسبة إلى القتل.

وإلى الحاكم. وأما كونه قد صار زنديقاً بهذا الكلام، ففيه ما لا يخفى على ذوي الأفهام.

نعم الواقع في عبارة صاحب "الشفاء" أن حكمه حكم الزنديق، وهذا يفيد اتحاد حكمها بمذهبه، بمعنى أن كلاً منهما لا تقبل توبته بالنسبة إلى القتل.

وإلى الحاكم. وأما كونه قد صار زنديقاً بهذا الكلام، ففيه ما لا يخفى على ذوي الأفهام.

نعم الواقع في عبارة صاحب "الشفاء" أن حكمه حكم الزنديق، وهذا يفيد اتحاد حكمها بمذهبه، بمعنى أن كلاً منهما لا تقبل توبته بالنسبة إلى القتل.

<sup>(٢٢٧)</sup> في [١] (بها).

<sup>(٢٢٨)</sup> الحدس: قال الأزهري: الحدس التوهم في معاني الكلام، والأمر بلغني عن فلان أمر، وأنا أخذت فيه: أي<sup>(٢٢٩)</sup>.

أقول بالظن والتوهم، وحدس عليه ظنه يجذسه ويجذسه حدساً لم يجذقه وحدس. اللسان مادة: "حدس".

<sup>(٢٢٩)</sup> وفي [١] (للحاكم).

يكن داعياً [إلى الضلال ساعياً في إفساد الدين معروفاً به فإن كان داعياً] (٣٠٦) معروفاً، وتاب باختياره قبل أن يؤخذ لا يقتل، ويعد قتل. انتهى.

فعلم أن قتل هؤلاء إنما هو لسعيهم بالفساد؛ فهم كقطع الطريق لأن ضررهم عام. فإن الساحر يؤدي بسحره عباد الله تعالى في أبدانهم، وأمواهم. وكذا الخناق أي من تكرر منه [الخناق] (٣٠٧) أي قتل الناس غيلة بلا محدد، وضرر الزنديق الداعي إلى الإلحاد أشد، لأن ضرره في الدين فإنه يضل ضعفة اليقين بإلحاده وإظهاره لهم سمة المسلمين. فلهذا قتلوا كقطع الطريق بل هؤلاء أضر.

فانظر بالله بعين الإنصاف هل يكون الشاتم الساب زنديقاً على هذا الاعتبار؟ وإن كان كفره أشنع، لأن علة قتل هؤلاء ليست مجرد الكفر، وإنما هي دفع الضرر العام، عن الأنام. كما يقتل الخناق وقطاع الطريق، وإن كانوا من أهل الإيمان والتصديق.

فإن قال قائل: إن سبه دليل على خيث باطنه، وإن ما يظهره من التدين بالإسلام نفاق وزندقة.

قلنا له: لا نسلم ذلك، ومن أين اطلعنا على باطنه بمجرد ذلك، إذ لو كان ذلك دليلاً على ما قلت، لزم أن يكون سب الله تعالى كذلك، على أنك علمت أن الزنديق الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المعروف بالزندقة الداعي إليها وهذا ليس كذلك، وإنما كان معروفاً بالإسلام ولا يدعوا أحداً إلى أن يفعل كفعله الشنيع، بل الغالب أنه إنما تصدر منه كلمة السب عند شدة غيظه ونكايته من خاصمة في أمر ونحو ذلك. نعم لو كان معروفاً بهذا الفعل الفظيع، داعياً إلى اعتقاده الشنيع، فلا شك [ح] ولا ارتياب في زندقته وإن تاب.

إذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ذكره العلامة أبو السعود من أنه زنديق بمجرد السب، غير موافق لما ذكره أئمتنا في تعريف الزنديق و[لا للآ] (٣٠٨) ذكره في حكم الساب، على أن حكمه بالكفر على ذلك الطالب [العلم] (٣٠٩) الذي قال: أكل أحاديث النبي ﷺ صدق يعمل بها؟، فيه نظر ظاهر لإمكان حمل كلام ذلك الطالب على معنى صحيح؛ لأن النفي الذي

(٣٠٦) من [١].

(٣٠٧) في [١] (الختق).

(٣٠٨) في [١] (لا للآ).

(٣٠٩) في [١] (للعلم).

وأما أنه صار زنديقاً فهو في حيز النفع، فإن الزنديق كما في "فتح القدير" وغيره من لا يتدين بدين، ويظهر تدبیه بالإسلام. كالمنافق الذي يطن الكفر، ويظهر الإسلام.

وطريق العلم بحاله: إما بأن يعثر بعض الناس عليه، أو يسر اعتقاده إلى من آمن إليه، وكل منها يقتل.

ومثلها الساحر، قال في "البحر" عن الخانية: وقال الفقيه ابن الليث: إذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل توبته، ولا يقتل، وإذا أخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل، وكذا الزنديق المعروف الداعي، والفنوى على هذا القول. انتهى.

وقال صاحب "المخلاصة" (٣٠٦): وفي النوازل الخناق والساحر يقتلان، لأنها ساعيان في الأرض بالفساد، فإن تابا [إن] (٣٠٧) قبل الظفر بهما توبتهما، وبعدما أخذاً لا تقبل ويقتلان، كما في قطاع الطريق، وكذا الزنديق المعروف الداعي إليه أي إلى مذهب الإلحاد. انتهى

وذكر في "التجنيس" أن الزنديق على ثلاثة أقسام:

- إما أن يكون زنديقاً من الأصل على الشرك.

- أو يكون مسلماً.

- أو ذمياً فنزندق.

ففي الأول: يترك على شركه، ما لم يكن عربياً.

وفي الثاني: يعرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا قتل لأنه مرتد.

وفي الثالث: يترك على حاله، لأن الكفر ملة واحدة.

قال العلامة ابن كمال باشا (٣٠٦) في "رسالته" في الزنديق قوله: في الثاني يعرض [الخ] (٣٠٧)

صريح في أن الزنديق الإسلامي لا يفارق المرتد في الحكم، وقد نهيت على أن ذلك إذا لم

(٣٠٦) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد البخاري الحنفي السرخسي، المتوفى سنة (٥٤٢) هـ "كشف الظنون".

(٣٠٧) هكذا في الأصل و[١] والظاهر أنها (من).

(٣٠٨) شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا المتوفى سنة (٩٤٠) هـ.

(٣٠٩) من [١].



قلت: هذا لمن كان صدوقاً، فاما الكتاب فلا يقبل منه وإن أظهر صدقه مرة أو مرتين، انظر أنواع جرح

الضعفاء في "المجروحين" من النوع الأول إلى النوع الرابع وغيره من الكتب.

فائدة: نقل صلاح الدين مقبول في نقض قواعد في علوم الحديث (٩١) عن الشيخ عبد السلام المباركفوري -

رحمه الله - قوله: من أهم المزايا التي يمتاز بها علم الحديث والإسناد أنه لا مجال فيه للاجتهاد والظن والتخمين.

فهو إما مشاهدات أو مسموعات، فاتصال السند، وتوثيق الرواة، والماصرة بين الراوي والمروي عنه والثناء

بينهما، والسامع، هذه كلها أمور تتعلق بالمسموعات أو المشاهدات... وما كتبه المحدثون في الرواة من: الثقة، أو

ثبت، أو ضعيف، أو وهم، أو صدوق، أو شيخ، وغيره من ألفاظ الجرح والتعديل كله مبني على الحس

والمشاهدة، لا الرأي والقياس، أغلبه على التجارب والخبرات، ولقد ذكر القرآن بنفسه آمارات للتجربة، وعلى

سبيل المثال: ﴿وَيَسْأَلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَدَيْكَ عَنِ أَزْوَاجِهِمْ مَا ظَهَرَ لَهُمْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ لَهُمْ﴾ [الفرقان: ٦٣].

وهذه أمور تتعلق بالشهادات والحس.

والخلاصة: أن كل ما ذكر من علامات الثقة والعدالة في القرآن أو ورد في الأحاديث هو كله من قبيل الحس أو

الشاهدة، وهكذا ثبت الثقة والعدالة في هذه الآيات والأمارات، وهذا أمر متصوص، تنقو تلك الأمارات من

الثقة والعدالة بالسلامة عن ظهور الفسق، وأسباب التهمة.

فصدق الرسول ﷺ كان أمراً قطعياً يقينياً، حتى أن الكفار مع عدائهم الشديد كانوا يقررون بصدقه، وكانوا

يستدلون على ذلك بعدم ظهور الكذب، فلو كان أمراً اجتهادياً وظنياً لما أقر هؤلاء الكفار صدق الرسول ﷺ مع

هذه العداوة الشديدة.

ثبت من هذا أن العدالة والصدق والأمانة، هذه كانت صفات كان الكفار مضطرين على الاعتراف بها، ولم

يكن يوسعهم أن ينكروها.

وهكذا الشذوذ في الرواية أمر حسي، فوجوده أو عدمه لا علاقة له بالرأي والتجوير والتخمين، حتى يقال إنه

اجتهادي.

وسلامة الحديث الصحيح من العلة القاذحة قيد سلبي، وليس بوجودي، ولذلك فلا دخل لاجتهاد المجتهد

في ذلك =

تضمنه الاستفهام داخل على (كل) فهو من سلب العموم، لا من عموم السلب. فهو كقولك ما كل الزمان مأكول، أي بل بعضه مأكول وبعضه غير مأكول.

وهنا يمكن حمل كلامه على أن مراده به أنه ليس كل الأحاديث التي تنزى إلى النبي ﷺ

صدقاً يعمل بها، بل بعضها فإن منها ما هو الموضوع، والضعيف، والحسن والصحيح<sup>(٣١١)</sup>.

وما كان صحيحاً، أو حسناً فمنه النسخ، والمأول. وقد صرح المحدثون بأن حكمهم على

الحديث بالصحة، أو الضعف، إنما هو بناءً على الظاهر من حال الرواة، أما في نفس الأمر

فيمكن كون المحكوم بصحته لم يقله عليه الصلاة والسلام، والمحكوم بضعفه قد قاله، فإن

الراوي الثقة الضابط يجوز عليه السهو، والنسيان<sup>(٣١٢)</sup>. وغير الضابط ولو كانت عادته الكذب

يجوز أن يكون احتاط وصدق في حديث رواه، فإنه كما قيل قد يصدق الكذوب<sup>(٣١٣)</sup>.

في (١) (والصحيح والحسن).

(٣١١) فقد حد علماء الحديث لهذا الأمر ضوابط لمعرفة خطأ الثقة، انظر كتب المصطلح مثلاً في باب الشاذ،

والحديث المثل.

(٣١٢) ليس العبرة في صدق الراوي مرة أو مرتين، وإنما العبرة في الحكم عليه على غالب أمره.

قال ابن حبان كما في كتاب "المجروحين" (٧٦/١) عند النوع الثالث عشر: قال أبو هاشم: منهم من كثر

خطؤه ونقص، وكذا أن قلب صوابه، فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته، لأن

العدل إذا ظهر عليه أكثر عن أمارات الجرح استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق

العدالة، أخبرنا محمد بن أسحق الثقفي، حدثنا محمد ابن يحيى قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: سمعت عبد

الرحمن بن مهدي يقول: قلت لعمية: من الذي يترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية سالا

يعرف، أو أكثر الغلط... اهـ.

وكذا قال الحافظ في مقدمة "اللسان" (٢٨/١): ... فإذا جرح الرجل، لكونه أخطأ في حديث أو وهم، أو

تفرد، ولا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يرد به حديثه، ومثل هذا إذا ضعف الرجل في سماعه من بعض شيوخه

خاصة، فلا ينبغي أن يرد حديثه كله، لكونه ضعيفاً في ذلك الشيخ.

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - إذا روى الثقة حديثاً، وإن لم يروه غيره، فلا يقال له شاذاً، إنما الشاذ أن

يروى الثقات حديثاً على وجه، فيرويه بعضهم فيخالفه، فيقال: شذ عنهم، وهذا صواب، ومع ذلك فلا يخرج

الرجل بذلك عن العدالة لأنه ليس بمعصوم من الخطأ والوهم إلا إذا بين له خطأ. اهـ =

قال الشيخ خير الدين الرملي<sup>(٣١٦)</sup>: "ولو كانت الرواية لغير أهل مذهبنا، وبدل على ذلك شتراط كون ما يوجب الكفر مجعاً عليه" انتهى

فقد علم أن تكفير هذا القاتل مما لا ينبغي القول به مع هذه النقول الصريحة عن أهل الذهب، فكيف القول بكونه صار زنديقاً.

نعم إن كان مراد ذلك القاتل الاستخفاف بأحاديث النبي ﷺ فلا شك أنه يكفر، وإن كنا لا نفتي بكفاره لاحتمال كلامه المعنى الصحيح، ما لم نطلع على ما أراده من المعنى القبيح.

ثم اعلم أن الذي تخمّر لنا من مسألة الساب أن للحنفية فيه ثلاثة أقوال:-

الأول: أنه تقبل توبته ويندرئ عنه القتل بها، وأنه يُستتاب كما هو رواية الوليد عن مالك وهو المنقول عن أبي حنيفة وأصحابه كما صرح بذلك علماء المذاهب الثلاثة كالقاضي عياض

بكنا شيخ الإسلام التقي السبكي.

وهو الموافق لما صرح به الحنفية كالإمام أبي يوسف في كتاب "الخراج": "من أنه إن لم يلب قتل، حيث علق قتله على عدم التوبة. فدل على أنه لا يقتل بعدها.

ولما صرح به في "التنف" ونقلوه في عدة كتب عن "شرح الطحاوي": "من أنه مرتد، حكمه حكم المرتد، ويفعل به ما يفعل بالمرتد.

ولما صرح به في "الحاوي": "من أنه ليس له توبة سوى تجديد الإسلام.

وهو الموافق أيضاً لإطلاق عبارات المتون كافة وهي الموضوعة لنقل المذهب، وهذا بإطلاقه لئلا لا قبل الرفع إلى الحاكم ولما بعده.

والقول الثاني: ما ذكره في "البرازية" أخذاً من "الشفاء"، و"الصارم المسلول"، من أنه لا تقبل توبته مطلقاً لا قبل الرفع ولا بعده، وهو مذهب المالكية، والحنابلة، وتبعه على ذلك علامة خسرو في "الدور"، والمحقق ابن الهمام في "فتح القدير"، وابن نجيم في "البحر"

"الأشباه"، والتصرتا في "التنوير" و"المنح"، والشيخ خير الدين في "فتاواه"، وغيرهم.

<sup>(٣١٦)</sup> خير الدين بن أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين عبد الوهاب الأيوبي الملبسي الفاروقي الرملي الحنفي، المدة (٩٣هـ) وتوفي سنة (١٠٨١هـ) "كشف الظنون".

ويعد هذا الاحتمال الذي هو المتبادر من مثل طالب العلم الذي له وقوف على هذه الأشياء كيف يحكم عليه بالكفر فضلاً عن الزندقة؟!.

قال في "جامع القصولين": "روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل عن الإيمان، إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما يقرن أنه ردة يحكم بها فيه، وما يشك أنه ردة لا يحكم بها، إذ الإسلام الثابت لا يزول بشك".

مع أن الإسلام يعلم. وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام، مع أنه يقضي بصحة إسلام المكره. انتهى

وفي "فتاوى الصغير": الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر. [انتهى]<sup>(٣١٧)</sup>

وفي "المخلاصة" وغيرها: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنع التكفير، فعلى الفتى أن يعيّل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم.

زاد في "البرازية"<sup>(٣١٨)</sup>: إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر.

وفي "التار خانية": لا يكفر بالمتحمل لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجنابة، ومع الاحتمال لا نهاية كذا في البحر. ثم قال صاحب البحر: والذي تخمّر أنه لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على عمل حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة.

فعل هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يفتي بالتكفير بها. ولقد ألزمت نفسي أن لا أقضي بشيء منها. انتهى.

= وهكذا فحكم المحدث على أي حديث بالصحة، أو الضعف، أو الوضع وغيره لا يمكن أن تكون مسألة اجتهدية من المجتهد أساساً لتصحیح الحديث، أو تضعيفه كما قال بعض قصار النظر.

فالتقي بنفسه لا يثق برأيه واستنباطه بحيث أنه يصدر حكماً يقينياً، ويوجب العمل به. بخلاف حكم المحدثين بالصحة لحديث، فهناك تصريح بوجوب العمل به وهي مسألة أصولية لا اختلاف فيها.

انهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح "مقدمة ابن الصلاح"<sup>(٢٤-٢٤)</sup> "الباعث الحثيث"<sup>(٣٥)</sup> فالمحدث يجزم على صحة الحديث، ووجوب العمل به بناء على الإسناد والأدلة.

أما الفقيه فإنه لا يجزم على صحة المسائل التي يستنبطها، حتى يوجب العمل بها. اهـ.

<sup>(٣١٧)</sup> من [١].

<sup>(٣١٨)</sup> "الفتاوى البرازية" (٦/٣٢٦) مع "الفتاوى الهندية".



ومنها: أنه إذا كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه لا يعدل عن قولها، فكيف بما ثبت أنه قوله، وقول أصحابه.

ومنها: أنه إذا اختلف المتقدمون والمتأخرون في مسألة لا يعدل عما قاله المتقدمون؛ كذا رأيته في بعض كتب أصحابنا وقد نسبت الآن اسم ذلك الكتاب، ثم رأيته ذكر ذلك في انفع الوسائل، وفي "حاشية الأشباه" للعزري، ومثله ما في "جامع الفصولين" قبيل الفصل العشرين رامزاً للواقعات، قال في ضمن مسألة أجاب بعض أئمة زماننا، وإن لم يعتمد على جوابهم النخ فهذا قول صاحب "الواقعات" في أئمة زمانه فكيف من بعدهم، ومثله ما قدمناه عن "فتح القدير": من أنه لا عبرة بقول غير الفقهاء الذين هم المجتهدون، وكذا ما قدمناه عن فتاوى الشيخ أمين الدين عبد المال.

ومنها: ما صرحوا به من أنه إذا تعارض ما في التшон والشروح، يقدم ما في التшон لأنها موضوعة لنقل ظاهر المذهب. وقد علمت دلالة ما في التшон في مسائلنا المذكورة دلالة ظاهرة.

ومنها: أنه أتى بالشهادتين العاصمتين للدم والمال بالنص؛ وقد حكمنا بإسلامه، وقبول توريته عند الله تعالى. فمن قال أن حده القتل ولا يسقط بتوريته لا بد له من دليل قاطع لأن الحدود من القدرات، ونصب المقادير بالرأي لا يصح، ولم يصح عن مجتهدنا الذي جعلنا مذهبه قلادة في عنقنا قول ولا دليل حتى نتبعه، بل وجدنا النقل عنه من الثقات بخلافه فكيف يسوغ القول به ولسنا مجتهدين، ولا مقلدين لمجتهد آخر قائل بذلك.

ومنها: أن أمر الدم خطر عظيم حتى لو فتح الإمام حصناً أو بلدة وعلم أن فيها مسلماً لا يحل له قتل أحد من أهلها لاحتمال أن يكون المقتول هو المسلم، فلو فرضنا أن هذه القول قد تعارضت فلا حوط في حقنا أن لا نقتله لعدم الجزم بأنه مستحق القتل، فإنه إذا دار الأمر بين تركه مع استحقاكه للقتل، وبين قتله مع عدم استحقاكه له، تعين تركه لخطر الدماء، فإن استباحة [دم] الموحدين خطر.

قال في "الشفاء": والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد؛ وقد قال ﷺ: فإذا قالوها يعني الشهادة، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا

شيئاً للناس ما تزل إليهم وأقلهم يتذكرون ﴿٥٣﴾ [النحل: ٤٤، ٤٤٤].

في [١] (دماء).

والقول الثالث: ما ذكره المحقق أبو السعود أفندي العمادي من التفصيل وهو أنه تقبل توريته قبل رفعه إلى الحاكم لا بعده؛ وتبعه عليه الشيخ علاء الدين في الدر المختار وجعله محمل القولين الأولين، وقد علمت أنه لا يمكن التوفيق به للمباينة الكلية بين القولين.

وأن القول الثاني أنكره كثير من الحنفية، وقالوا: أن صاحب النزازية تابع فيه مذهب الغير، وكذا أنكره أهل عصر صاحب "البحر"، وعلمت أيضاً أن الذي خط عليه كلام المحقق أبي السعود آخرها هو أن مذهبنا قبول التوبة وعدم القتل، ولو بعد رفعه إلى الحاكم. وهذا هو القول الأول بعينه، ففيه رد على صاحب النزازية ومن تبعه. وإنما جعلناه قولاً ثالثاً بناءً على ما أفاده أول كلامه تنزلاً وإرخاءً للعنان.

فيا أخي هذه الأقوال الثلاثة بين يديك قد أوضحتها لك وعرضتها عليك، فاختر منها لنفسك، ما ينجيك عند حلول رمسك، وأنصف من نفسك حتى تميز غثها من سميتها ورجيحها من جريحها<sup>(٣١٥)</sup>.

والذي يغلب على ظني في هذا الموضع الخطر والأمر العسر، واختاره لخاصة نفسي وأرقتيه، ولا ألزم أحداً أن يقلدني فيه، على حسب ما ظهر لفكري الفاتر، ونظري القاصر، هو العمل بما ثبت نقله عن أبي حنيفة وأصحابه لأمرور:-

منها: أنه كما يلزم المجتهد اتباع ما أداه إليه اجتهاده، يلزم المقلد له ما دام مقلداً له أن يتبعه في ذلك كما نصوا عليه؛ وفي "حاشية الأشباه" للبيري في قاعدة المشتقة تجلب التيسير ما نصه: وفي ما يجب على هذه [الأمة] في حق الأئمة الأربعة لمولانا سيدي علي بن ميمون، اعلم أيها السائل أنه يجب على كل أحد منا متابعة إمامه في جميع ما بلغه عنه ومن لم يفعل فهو عاص لله ورسوله<sup>(٣١٦)</sup>. اهـ.

واللجنة مسورة إلى اللحن وهو القصة، واللحن: زبد أفواه الإبل، قال أبو وجزة: كأن الناصات البؤ

منها إذا صرخت وتطعت اللبينا شبه لغامها بلحن الحظوي، وأراد الناصات الفر أبيها. "اللسان" مادة:

"لحن".

في [١] (الأئمة).

لا يكون أحدنا عاصياً لله ورسوله إلا إذا خالف آية أو حديثاً، من غير عذر شرعي. لذا لا يكون البر

عاصياً لله ورسوله بترك قول الإمام المجرد عن الدليل، فعليه إذا سأل إمامه أن يسأله عن الدليل كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَهُمْ لَعْنًا أَعْلَىٰ إِنَّ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٥٣﴾ يَأْتِيَنَّكَ وَالْزُّبُرُ وَالْزُّبُرُ الْبُكْرُ



وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة ؓ "أدعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلمين مخرجاً فخلوا سبيلهم، فإن الإمام لأن يخطئ في العقوبة خير من أن يخطئ في العقوبة" (٣١٥).  
وأخرج الطبراني (٣٢٥) عن ابن مسعود ؓ موقوفاً "أدعوا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم".

البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث، وضعفه غير واحد.  
تهذيب التهذيب: ".

وأما اللفظ الذي ذكره ابن نجيم رواه أبو يعلى في "المسند" (٦٥٨٧)، فيه إبراهيم أيضاً. والحديث ضعيف.  
وحكم الشيخ الألباني على الحديث بالضعف كما في "الإرواء" (٢٣٥٦).

(٣١٥) الترمذي (١٤٢٤)، وقال: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد ابن ربيعة عن يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن عمرو عن عائشة عن ؓ. ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه. ورواية وكيع مع وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ؓ أهمهم قالوا: مثل ذلك. ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم. اهـ.

وكذا قال البيهقي (١٧٠٥٨): ... ورواية وكيع أقرب إلى الصواب والله أعلم، ورواه رشدين بن سعد عن شبل عن الزهري مرفوعاً، ورشدين ضعيف. اهـ.  
ودرواه موقوفاً من طريق وكيع عن يزيد بن زياد به أيضاً ابن أبي شيبة (٥١٦/٦).

والحاكم في "المستدرک" (٨٢٤٣) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.  
قال الذهبي: قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك.

وقال شيخنا مقبل - رحمه الله - فيه يزيد بن زياد وهو الدمشقي، قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، قال النسائي: متروك الحديث. اهـ. وانظر "الإرواء" أيضاً (٢٣٥٥) "والضعيفة" (٢١٩٦).

(٣١٥) في "المعجم الكبير" (٩٦٩٥) من طريق عبد الرزاق.

وهو في "المصنف" برقم (١٣٦٤٠) وفي السند انقطاع بين القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله وابن مسعود.

ولكن البيهقي في "سننه" (١٧٠٦٤) أخرج له طريقاً بلفظ: "أدعوا الحدود والقتل عن المسلمين ما استطعتم" وقال: هذا موصول. اهـ=

بحقها، وحسابهم على الله تعالى (٣١٦)، فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة ولا ترتفع، ويستباح خلافها إلا بقاطع، ولا ناطع من شرع ولا قياس عليه، والأدلة في ذلك متعارضة مع احتياطها للتأويل بلا نص صريح، وليس لنا أن نصب بآرائنا حدوداً وزواجر وإنما كلفنا بالعمل بما ظهر أنه من شرع نبينا ؓ فحيث قال لنا الشارع: [أقتلوا] (٣١٧)، قتلنا. وحيث قال: لا تقتلوا، تركنا. وحيث لم نجد نصاً قطعياً، ولا نقلاً عن مجتهدنا مريضاً، فعلمنا أن نتوقف، ولا نقول مجتئنا لنبينا ؓ تقتضي أن نقتل من استطال عليه، وإن أسلم.

لأن المحبة شرطها الإتياع، لا الإبتناع. فإننا نخشى أن يكون ؓ أول من [يسئلنا] (٣١٨) عن دمه يوم القيامة، فالواجب علينا الكف عنه حيث أسلم وحسابه على ربه، العالم بما في قلبه، كما كان ؓ يقبل الإسلام في الظاهر، ويكل الأمر إلى عالم السرائر.

ومنها: أنه لو كان حده القتل وإن تاب عندنا لزم أن تكون علة القتل هي خصوص السب، لا كونه من جزئيات الردة. فيلزم قتل الساب إذا كان ذمياً لوجود العلة، مع أن المتون مصرحة بأنه لا يتقص عهده بذلك. نعم للحاكم قتله إذا رأى ذلك سياسة لا حداً كما سيأتي مع بيان شرطه.

ومنها: [أنه] (٣١٩) إذا تعارض دليلان:-  
أحدهما: يقتضي التحريم.

والآخر: يقتضي الإباحة. قدم المحرم كما نص عليه علماءنا.  
ومنها: أن الحدود تُدبر بالشبهات، قال في "الأشبه والنظائر": القاعدة السادسة:  
"الحدود تدبر بالشبهات"، وهو حديث رواه الجلال السيوطي، معزياً إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.  
وأخرجه ابن ماجه (٣٢٠) من حديث أبي هريرة "أدعوا الحدود ما استطعتم".

(٣١٦) الحديث منتقن عليه من حديث عبد الله بن عمر، البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢).

(٣١٧) في [٢] (أقتل).

(٣١٨) في [٢] (يسألنا) ورسمها هكذا هو الصواب.

(٣١٩) من [٢].

(٣٢٠) برقم (٢٥٤٥) لكنه بلفظ: "أدعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً" في سننه إبراهيم بن الفضل الخزومي أبو

إسحاق المدني، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال=



وما قيل أنه حقه ﷺ وقد سقط بعفوه في حياته، فلا يسقط بعد موته بالتوبة لعدم عفو صاحب الحق، وإنما الساقط بالتوبة الإثم. ولهذا ورد "من سب نبياً فاقتلوه" (٣٣٥).

فجوابه: أن لفظ العفو إنما اعتبر للدلالة على الرضا بالسقوط، وقد علم من كرمه ﷺ أنه لا يتنعم لنفسه، وأنه أرحم لأمنه من أنفسهم، إلا أن تنتهك حرمة الله تعالى (٣٣٦) فينتقم منه، وإذا صار [ذلك] (٣٣٧) حقاً لله تعالى سقط بالتوبة.

وحديث: "من سب نبياً فاقتلوه" مثل حديث (٣٣٨) "من [يبدل] دينه فاقتلوه" (٣٣٩)، فإن معناه ما لم يتب، باتفاق معظم المجتهدين، فلا دلالة فيه على قتل المرتد مطلقاً، فكذلك الساب.

وأيضاً فإن القتل ليس لخصوص السب عندنا، بل لكونه من جزئيات الردة الموجبة للقتل، وإلا لكان حده القتل وإن كان ذمياً، والمذهب خلافه كما مر.

ولو سلم أن السب علة القتل، فمعلوم أنه إنما كان علة لا تضمنه من الكفر والردة، وكل مرتد تقبل توبته فكذلك هذا. وكون العلة هي ذات السب مع قطع النظر عن كونه كفراً حتى لو فرض سب بلا كفر يكون موجباً للقتل، فيبقى أثره بعد التوبة، ولا يزول إلا بالقتل. يحتاج إلى دليل خاص وفي إثباته تسكب العبرات، وإلا لا ساغ لمجهده فيه خلاف.

وأما من أمر ﷺ بقتلهم مثل: كعب بن الأشرف، وأبي رافع، وابن الخطل (٣٤٠) وغيرهم من أهدر دمه يوم الفتح مكة.

فإنهم كانوا كفاراً، ولا يثبت المطلوب، إلا إذا ثبت أن أحدهم أسلم ثم أهدر ﷺ دمه، بدونه خراط القتاد، وإسلام ابن أبي سرح لم يثبت كما مر فلم يكن أراد قتله بعد إسلامه وإنما أراد ذلك في حال ردة (٣٤١).

<sup>(٣٣٥)</sup> مر معنا انظر حاشية (٦٤).

<sup>(٣٣٦)</sup> من [١].

<sup>(٣٣٧)</sup> من [١].

<sup>(٣٣٨)</sup> وفي [١] (يبدل) والصواب ما في الأصل.

<sup>(٣٣٩)</sup> سيأتي تخريجه إن شاء الله.

<sup>(٣٤٠)</sup> انظر حاشية رقم (٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦).

<sup>(٣٤١)</sup> انظر حاشية رقم (٥٨).

وفي "فتح القدير" (٣٤٢): أجمع فقهاء الأصهار على أن الحدود تُدْرَأ بالشبهات، ولذا قال بعض الفقهاء هذا [٣٤٣] الحديث (٣٤٤) المتفق عليه (٣٤٥)، وتلقته الأمة بالقبول. انتهى ما في "الأشياء" (٣٤٦).

ومنها: ما قدمناه في قصة ابن أبي (٣٤٧) سرح فإنه بعد ما أسلم أرتد ووقع ما وقع من الاقتراء والظعن على رسول الله ﷺ، ثم جاء به عثمان ﷺ فبايعه ﷺ وقبل إسلامه (٣٤٨) ولم يقتله.

ولو كان قتله حداً من حدود الشرعية التي لا يجوز تركها، ولا العفو، عنها ولا الشفاعة فيها، لما تركه ﷺ مع أنه عليه الصلاة والسلام أعرض عنه، أولاً حتى يقتله بعض أصحابه، ورواية أنه أسلم قبل مجيئه لم تثبت، بل أنكرها أهل السير كما ذكره الإمام السبكي (٣٤٩).

وقد ورد أن عثمان ﷺ قال للنبي ﷺ بعد ذلك في ابن أبي السرح: "أنه يفر منك كلما أقبك. قال: ألم أبيأه وأؤمنه، قال: بلى، ولكنه يتذكر جرمه في الإسلام فقال عليه الصلاة والسلام: الإسلام يجب ما قبله (٣٥٠)".

فنه بيان أن كلاً من القتل والإثم زال بالإسلام، وإن قتله كان حقاً لله تعالى لا حقاً لعبد، وإلا لم يسقط بالإسلام.

=قلت: والأثر جيد. وقال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - إسناده حسن، كما في "الإرواء" (٢٦/٨).  
وبهذا اللفظ أخرجه الطبراني برقم (٨٩٤٧)، ولكن بالسند المنقطع فتبه.

<sup>(٣٤٢)</sup> ط. دار عالم الكتب "باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه".

<sup>(٣٤٣)</sup> من "فتح القدير".

<sup>(٣٤٤)</sup> ليست في "الفتح".

<sup>(٣٤٥)</sup> مراده العمل بمعناه.

<sup>(٣٤٦)</sup> صفحة (١٠٨).

<sup>(٣٤٧)</sup> مثبت من [١].

<sup>(٣٤٨)</sup> مر معنا فانظر حاشية (٦٣).

<sup>(٣٤٩)</sup> في "السيف المسلول" (١٤١).

<sup>(٣٥٠)</sup> لم أتف على إسناده، وقرره ﷺ: "الإسلام يجب ما قبله" صح عنه، انظر حاشية (٨٧).

فهذا يقتضي العموم، وأنه يجب ما كان قبله من السب وغيره، وإن لم يكن هبار حين السب مسلماً فإن العبرة لعموم اللفظ، فإن فرضنا أن قتل الساب حق آدمي، وهو النبي ﷺ، فقد جعل إسلامه عفواً عنه.

ولذا لم يثبت أنه قتل بعد الإسلام أحداً، فلا يسوغ للخليفة بعده استيفاء حقه الذي [عفى] عنه، أو أحتمل عفو عنه، ولئن ثبت عدم عفو فلا بد من دليل يدل على أن الخليفة بعده قائم مقامه في استيفاء حقه الخاص، وإن كان قتل الساب لمصلحة الناس عامة لما أسقطه عليه الصلاة والسلام في حياته مع أنه قد عفى عن ابن أبي سرح وغيره وإن كان ذلك لحق الله تعالى لاجترأته على أنبياء الله تعالى، ورسله، والطعن في الدين فإنه يسقط بالإسلام فإنه يجب ما قبله، وقد قال عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، ﴿كَذَّبَ بِهَدْيِ اللَّهِ قَوْمًا كَعَمْرُوًا بَدَّ إِلَيْنَا قَوْلَهُ﴾ [الَّذِينَ كَانُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ] وَأَمْسَكُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَزَّ وَجَلَّ ﴿٥٤﴾ [آل عمران: ٨٦-٨٩].

فهذه الآيات نخص في قبول توبة المرتد، ويدخل في عمومها الساب، وفي الحديث الصحيح (٥٠): "لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله، وإن محمداً رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والمبذل لدينه المارق للجماعة".

والساب بعد إسلامه ليس متصفاً بشيء من هذه الثلاث، ومن سب الله تعالى يقتل بالإجماع ما لم يتيب، فكذا هذا.

قلت: الراقي متروك الحديث، وسعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه جمع فهو مستور. قال الذهبي في "الميزان": سعيد فيه جهالة، فصحح حاله. وقال الحافظ في "التقريب":

يقول من الرابعة:

لكن قوله "الإسلام يجب ما قبله" فقد صح أنظر حاشية (٨٧).

(٨٨) وفي [أ] (عفا) وهو الصواب وستكرر فتبه.

(٨٩) متفق عليه: من حديث عبد الله بن مسعود، البخاري برقم (٦٤٨٤)، ومسلم برقم (١٦٧٦).

وأما حكاية الإجماع على قتل الساب؛ فإنما ذلك قبل التوبة، بدليل قول الحاكين للإجماع: ومن شك في كفره وقتله كفر، إذ لا يصح ذلك بعد التوبة لقول كثير من المجتهدين بعدم قتله وكفره بعد التوبة.

فلم يثبت دليل على قتله بعد التوبة وأن قلنا ذلك حق آدمي، كيف والدليل قام على خلافه وهو قوله ﷺ: "الإسلام يجب ما قبله" (٩٠).

فإن كلمة: (ما) عامة [فدخل] (٩١) فيها ما كان حقه فيكون ذلك عفواً منه ﷺ بمنزلة قوله ﷺ عفوت عنه.

ويؤيده كما قال السبكي (٩٢): أنه ورد في قصة هبار بن الأسود بن عبد المطلب، وكان النبي ﷺ أمر بقتله، ثم جاء ووقف عليه وتلفظ بالشهادتين، وقال: قد كنت [مولماً] (٩٣) في سبك، وإذا ذلك، وكنت مخذولاً فاصفح عني.

قال الزبير ﷺ: فجعلت أنظر إلى رسول الله ﷺ وأنه ليطأ طمئ رأسه مما يعتذر هبار، وجعل رسول الله ﷺ يقول: "قد" (٩٤) عفوت عنك والإسلام يجب ما كان قبله (٩٥).

(٩٠) مر معنا انظر حاشية رقم (٨٧) وما بعدها.

(٩١) في [أ] (قد دخل) وهو خطأ.

(٩٢) "السيف" (١٥٨).

(٩٣) في "السيف" (موضماً).

(٩٤) من [أ] و"السيف".

(٩٥) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣/٥٦٦): ... فأخرجها الراقي من طريق سعيد بن محمد بن جبير بن

مطعم عن أبيه عن جده قال: "كنت جالساً مع رسول الله ﷺ، منصرفه من الجمرات فاطلع هبار بن الأسود من باب رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، هبار بن الأسود، قال: قد رأيته، فأراد رجل من القوم أن يقوم إليه فأنشأ النبي ﷺ إليه أن اجلس، فوقف هبار فقال: السلام عليك يا نبي الله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولقد هربت منك في البلاد، وأردت للحاق بالأعاجم ثم ذكرت عاتقتك وصلتك وصفتك عن جهل عليك، وكنا يا نبي الله أهل شرك فهذاننا الله بك، وأنقذنا من الهلكة، فاصفح عن جهلي، وعما كان يهلك عني، فاني مفر بسوء فعلي معتز بذهني، فقال رسول الله ﷺ: قد عفوت عنك، وقد أحسن الله إليك حيث هدانا إلى الإسلام، والإسلام يجب ما قبله". اهـ



وكون السب أمانة على خبث باطنه، لا يعارض الصريح وهو الإسلام بعده، ألا ترى إلى قوله ﷺ: "حلا شقتك عن قلبه" (٣٥٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا لِنَافِثٍ إِلَيْكُمْ كُمْ أَنْتُمْ أَسْكَنْتُمْ مَوَئِيذَكُمْ﴾ [النساء: ٩٤]، وقوله عليه السلام: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله" (٣٦٠)، وقد كان عليه الصلاة والسلام يقبل من المنافقين علا نيّتهم ويكل سرّا لهم إلى الله تعالى، مع إخبار الله تعالى له أنهم ﴿يَتَخَفَتُونَ بِاللَّهِ مِثْلَ الْقَائِلِ وَأَقْدَمُوا كَلِمَةً أَكْثَرُ وَكَفَرُوا بِهَا لُسُوءًا وَهُمُ يُرِيدُ أَنْ يَمْلِكُوا﴾ [التوبة: ٧٤]، إلى غير ذلك مما يطول المقام بذكره.

وقد قال الإمام السبكي بعد تقريره أدلة المسألة (٣٦١): ولقد أقمت برهة من الدهر متوقفاً في قبول توبته، مثلاً إلى عدم قبولها لما قدّمته من حكاية الفارسي الإجماع، ولما يُقال من التعليل بحق الأدهمي، حتى كان الآن نظرت في المسألة حق النظر، واستوفيت الفكر، فكان هذا منتهى نظري، فإن كان صواباً فيمن الله تعالى، وإن كان [خطأ] (٣٦٢) فمني، والله ورسوله [بريثان] (٣٦٣) منه، ولكنّا متعبّون بما [دل] (٣٦٤) إليه علّمنا وفهمنا، اللهم إنك تعلم أن هذا الذي وصل إليه علمي، وفهمي لم أحاب [به] (٣٦٥) أحداً، ولم أكذب فيه إماماً (٣٦٥)، غير ما فهمته من نفسي شريعتك، وسنة نبيك محمد ﷺ. انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

(٣٥٩) بلفظ: "أفلا شقتك عن قلبه .." رواه مسلم في "صحيحه" (٩٦)، وابن أبي شيبة (٥٧٥/٦). ولفظ: "فهيلا شقتك عن قلبه .." رواه وابن أبي شيبة (٦٥١/٧ - ٤٦٢/٨)، والسنائي في "الكبرى" (٨٥٩٤) وغيرهم، وأخرجه بلفظ: "حلا شقتك عن قلبه .." الطبراني في "الكبير" (٥٦٢/١٨) من حديث عمران بن حصين.

(٣٥٧) متفق عليه: من حديث عبد الله بن عمر ﷺ. انظر البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢). وكذلك اتفاقاً على إخراجها من حديث أبي هريرة ﷺ، البخاري برقم (٦٩٢٤)، ومسلم (٢٠).

(٣٦٠) "السيف" (١٦٦).

(٣٦١) من [أ] و"السيف".

(٣٦٢) في "السيف" (٢٠٩).

(٣٦٣) في "السيف" (٢٠٩).

(٣٦٤) في "السيف" (٢٠٩).

(٣٦٥) في "السيف" (٢٠٩) ولا قلت فيه إماماً.

فهذا الذي ذكرناه لك إن لم يدل دلالة قاطعة على صحة ما قلناه، فلا أقل من أن يورث شبهة يستبرئ بها المتقي لدينه، وعرضه، من أن يجزم بحكم شرعي، بلا سند قوي، ومن تخير مع الفئة التي تكون أرجى للسلامة، فقد خلص نفسه من اللوم، والندامة، وصور [في] (٣٦٦) نفسك أنك واقف بين يدي الله تعالى يوم القيامة، وقد اتبع كل منقلب إمامه، وسألك عمن قلدته في هذه القضية، وكان قد ثبت عندك قول إمامك بالنقول الجلية، هل يخلصك من بطشه، قولك: قلدك صاحب "البزازية".

وأنت تعلم أنه، ومن تبعه ليسوا من أهل الترجيح، فضلاً عن أن يكونوا من أهل الاجتهاد الصحيح، وأنه لا يسوغ لأحد في هذه الأمصار سوى تقليد أحد الأئمة الأربعة (٣٦٧)، وأنه ما دام مقلداً له فالواجب عليه أن يتبعه ولا سيما إذا كنت قاضياً أو مفتياً أمرك موليك بمذهب خاص. فما جوابك هناك ولات حين مناص، وهذا ما - نافية - قلته على اعتقادي خطأ بالنفس، ومن ظهر له ما ظهر لي من أهل جنسي، وإلا فليس لي في إلزام غيري باعتقادي مسأغ، وما على الرسول إلا البلاغ.

فإن قلت: قد ثبت عندنا بهذا التحريز، الساطع المنير، أرجحية القول بعدم القتل بعد الإسلام، وأنه هو الثابت عن أبي حنيفة، وأصحابه الأعلام.

لكن قد ذكر المحقق أبو السعود في آخر كلامه الذي ذكرناه سابقاً أنه ورد أمر سلطاني يعني من جهة المرحوم السلطان سليمان خان لقضاة ممالكه بأن ينظروا في حال هذا الساب،

(٣٦٦) من [أ].

(٣٦٧) الحق أنه لا يسوغ لأحد أن يترك الآية والحديث إلى قول إمامه بعد ما ظهر له الدليل، ولا يجوز له التعصب إلى إمامه، ويترك قول الله وقول رسول الله ﷺ.

ولما عليه أن يسأل أهل الذكر ويطلب بالدليل قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رُوحاً أَنْزَلْنَاهُ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٦٨) بِالْأَنفُسِ وَالْأَرْوَاحِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ بِالْحَقِّ لِيُظْهِرَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَقَدْ هَمَمْنَا بِغُرُوثِكُمْ﴾ (٣٦٩)

[النحل: ٤٣، ٤٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنُفُوسٍ أَنْ تَمُوتَ إِذًا فَنُفُوسُهُ إِذَا فُتِقَ اللَّهُ وَرُسُلُهُ أَمَرَ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ خَبِيرَةً مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرُسُلَهُ فَقَدْ هَبَّ مَخْلَافِيكُمْ﴾ (٣٧٠) [الأحزاب: ٣٦].

تكل الضلال عصيان الله ورسوله ﷺ، تنبه حفظك الله.

قلت: هذا كلام حسن، فإن من رأيناه من أهل الإفتاء، ومن قبلهم لا يزالون يشنون بعدم قتل الدعوى التي مضى عليها خمس عشر سنة، ويعلمون ذلك بالنهي السلطاني عن سماعها، [أنا] لم نتحقق النهي من كل سلطان لكل قاض فانظروا بناء ذلك على ما ذكر في سؤال، فإن هذه المسألة مما شاعت وذاعت بين الخاص والعام، حتى أن القاضي إذا أراد إجماع الدعوى بعد خمس عشر سنة يعرض للدولة العلية حتى يأذن له حضرة سلطان ولكن مسألة الساب لم يشتهر أمر [السلطان] سليمان بها حتى أنه لا يعرف ذلك إلا ولكن مسألة الساب لم يشتهر أمر [السلطان] سليمان بها حتى أنه لا يعرف ذلك إلا ولكن مسألة الساب لم يشتهر أمر [السلطان] سليمان بها حتى أنه لا يعرف ذلك إلا ولكن مسألة الساب لم يشتهر أمر [السلطان] سليمان بها حتى أنه لا يعرف ذلك إلا

قضاة [٣٧٥] مأمورين بالأوامر السابقة، بل لا بد له حين التولية أن يأمره بذلك، فلو قال لرجل: وليك قضاء الشام مثلاً، فقد صار نائباً عنه مطلقاً، فإذا قال له: وأنهاك أن تسمع دعوى مضى عليها خمس عشر سنة صار ذلك تخصيصاً للإطلاق، وصار معزولاً عن سماعها، وحكمه حكم الرعية فيها.

وما هو محقق في قضية زماننا أنه يكتب للقاضي منهم في منشوره تقييده بالحكم بما صح من أقوال أبي حنيفة فليس له أن يحكم بالضعيف ولا بالمرجوح فضلاً عن الحكم بمذهب المالكي أو الحنبلي [إلا] إذا استثنى له مسألة الساب، وكون المرحوم سلطان سليمان استثنائها لقضاة ممالكه إذا لم يظهر حسن توريته وإسلامه، لا يلزم منه أن تكون مستثناة لقضاة زماننا [بل لو ولي سلطان زماننا] أيده الله تعالى قاضياً وأمره بالحكم بما صح من قول أبي حنيفة، إلا في مسألة الساب، ثم عزله وولاه مرة ثانية، أو ولي غيره، لا بد له من أمر جديد واستثناء جديد، كما لو وكل وكيلاً وكالة مطلقاً إلا كذا، ثم عزله ووكله ثانياً وكالة مطلقاً

ولم يستثن [معه] شيء. فإن قلت: المظنون بهم من الخير والصلاح والوفاء بالعهد أنهم لا يولون القضية إلا على حسب ما عهد إليهم، حتى صار ذلك عرفاً شائعاً معلوماً عندهم، ولا يحتاج أن ينص لكل قاض في منشوره على ذلك، بل العرف المذكور يفيد، حيث كان القاضي كالوكيل.

وقد صرحوا بأنه لو وكل رجلاً بشراء شيء وكان سعره معروفاً فاشتره بأزيد لا ينفذ على الموكل. وكذا لو وكله ببيع شيء فباعه بالنسيئة إلى أجل لا يبيع إلى مثله عادة، لا ينفذ عليه. وما ذاك إلا لما صرحوا به من أن المعروف عرفاً كالشرط شرطاً، ويؤيد ذلك ذكرهم في نسخة الحكم به من صريح الأذن، حتى يكون ذلك استثناء مما قيده له في منشوره صريحاً، الكتب عدم سماع الدعوى بعد خمس عشر سنة للأمر السلطاني. فلو لم يكن الحال كما ذكرنا لا فالاحتمال لا يعارض الصريح بحال. على أن القاضي المقلد لو حكم بخلاف مذهبه فقي لا احتاجوا أن يقيدوا ذلك بزمن السلطان الأمر، [وإن] ورد أمر حادث من كل سلطان فإنه كلام، فإن صاحب "البحر" تبعاً "للبرازية" إلى النفاذ.

ولو كان يتقصر حكمه بالعزل أو الموت لم يكن لذكرهم ذلك في الكتب كبير فائدة.

[٣٧٥] من [١].

[٣٧٦] من [١].

[٣٧٧] من [١].

[٣٧٨] في [١] (له).

[٣٧٩] في [١] (أو ان).

[٣٨٠] في [١] (ان).

[٣٨١] في [١] (السلطاني).

[٣٨٢] من [١].

تفسير "وتلميذه العلامة القاسم".

ولكن نقل في "الفتية" عن "المحيط" وغيره: عدم النفاذ، وحزم به المحقق في "فتح



### تنبيه

قال الإمام السبكي - رحمه الله تعالى -: اعلم آتاً وإن اخترنا أن من أسلم وحسن إسلامه تقبل توبته ويسقط قتله، .... وهو ناج في الآخرة، ولكننا نخاف على من يصدر ذلك منه خاتمة السوء، نسأل الله تعالى العافية، فإن التعرض لجناح النبي ﷺ عظيم، وغيره الله له شديدة، وحمايته بالغة، [فيخاف] (٣٨٧) على من [وقع] (٣٨٨) فيه بسب، أو عيب، أو تنقص، أو أمر ما أن يخذله الله تعالى، ولا يرجع له [إيهان] (٣٨٩) ولا يوقفه لهديته.

[ولهذا ترى الكفرة في القلاع والحصون متى] (٣٩٠) تعرضوا ذلك هلكوا، وكثير ممن رأناه وسمعنا به تعرض لشئ من ذلك - وإن نجا من القتل في الدنيا - بلغنا عنهم خاتمة رديئة نسأل الله تعالى السلامة، وليس ذلك [يبدع لغيرة] (٣٩١) الله لنبيه ﷺ وما من أحد وقع في شئ من ذلك في هذه الأزمنة مما شاهدهناه، أو سمعناه، إلا لم يزل منكوساً في أموره كلها في حياته ومماته.

فالخدر كل الخدر، والتحفظ كل التحفظ، وجمع اللسان، والقلب عن الكلام في الأنبياء، إلا بالتعظيم والإجلال والتوقير والصلاة والتسليم، وذلك بعض ما أوجب الله تعالى لهم من التعظيم .. [عليهم الصلاة والسلام أجمعين] (٣٩٢).

(٣٨٧) وفي "السيف" (نخاف).

(٣٨٨) وفي "السيف" (يقع).

(٣٨٩) وفي "السيف" (إيهانه).

(٣٩٠) وفي "السيف" (ولهذا جرت العادة في الحصون والقلاع: أنهم متى).

(٣٩١) وفي "السيف" (يبدع من غير).

(٣٩٢) "السيف المسلول" (ص ١٦٨).

(٣٩٣) ليست في [أ] ولا في "السيف".

وقال في "النهر": إن ما في "الفتح" يجب أن يعول عليه في المذهب، وما في "البازية"

محمول على أنه رواية عنها. انتهى.

ولا يخفى أن الخلاف المذكور إنما هو حيث لم يقيد له موله الحكم بمذهب أبي حنيفة، فلو قيد كما الواقع الآن، وكان القاضي حنفياً فلا يتأتى الخلاف لأنه منزول من جهة موله عن الحكم بغير مذهبه. فقد أجمع عليه التقيد من جهتين:-

- جهة تقيد السلطان له بذلك.

- وجهة التزامه في نفسه لذلك المذهب.

[وكل واحدة من الجهتين بخصوصها مانعة من نفاذ حكمه على خلاف مذهبه] (٣٨٣) الذي

اعتقد صحته، واعتمد أن يجعله حجة عند ربه تعالى.

ولهذا كتبت في "تنقيح الحامدية": أنه حيث لم يظهر للقاضي حسن توبة هذا الساب،

ومال إلى قتله فلا بد له من أن ينصب قاضياً حنبلياً أو مالِكياً ليحكم بذلك على مذهبه،

وينفذ القاضي الحنفي فيرتفع الخلاف.

لأن المسألة اجتهادية ولكن لابد أن يكون ذلك القاضي مأذوناً بتولية [القاضي] (٣٨٤)، وهو

المسمى قاضي القضاة؛ كقاضي مصر ودمشق ونحوهما. والله أعلم.

هذا غاية ما وصل إليه علمي، وانتهى إليه فهمي، في تقرير هذه المسائل، بحسب ما ظهر

لي من القول والدلائل، فإن كان صواباً فهو من الله تعالى بمدد رسول (٣٨٥) الله ﷺ.

وإن كان خطأ فهو من نفسي وأنا أعرض ذلك بين يد سادات العلماء الذين جعلهم الله

تعالى على شرعه أمعاء. فمن ظهر له حسنه فليبعه وليدع لي بالرحمة، ومن ظهر له خلاف

ذلك فليجتنبه [ويستغفر] (٣٨٦) لي من هذه الوصمة.

(٣٨٣) من [أ].

(٣٨٤) وفي [أ] (القضاة) هو الصواب.

(٣٨٥) فتو لك: مددك الجيش أي أعتهم، وإعانة رسولنا ﷺ لا تكون إلا بإلاغة هذا الدين وبيانه لنا، ونحو هذا

لفرله سبحانه ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْنَا الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لَنَا نَزْلَ الْآيَاتِ وَتُفَسِّرَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْنَا وَتُفَسِّرَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْنَا﴾ [النحل: ٤٤].

(٣٨٦) وفي [أ] (وليستغفر).

وإن قالوا: في المسلم لا يسقط القتل عنه بالإسلام بعد السب؛ [أي على الرواية المشهورة مالك، خلافاً لرواية الوليد عنه] (٣٩٨).

وأما الحنابلة فكذلك عندهم في توبة الساب ثلاث روايات:-  
أحدها: تقبل توبته مطلقاً؛ أي مسلماً كان، أو كافراً.

الثانية: لا تقبل مطلقاً.

والثالثة: تقبل توبة الذمي بالإسلام، لا توبة المسلم. والمشهور عندهم عدم القبول مطلقاً.

وأما الشافعية: فالمشهور عندهم القبول مطلقاً.

وأما استتابته فإن قلنا: لا يسقط القتل عنه بالإسلام، فلا يستتاب.

وإن قلنا يسقط، فقد ذهب بعض العلماء أيضاً إلى أنه لا يُستتاب، ويكون كالأسير الحربي في قبل الاستتابة، فإن أسلم سقط عنه القتل.

وهذا وجه في مذهب أحمد على الرواية بسقوط القتل بالإسلام، وقريب منه في مذهب مالك.

وأما أصحاب الشافعي فلم يصرحوا بذلك وقد تقدم عنهم في المسلم أنه يستتاب، ... وجه القطع هنا بأن الاستتابة لا تجب، أما استحبابها فلا يبعد القول به (٣٩٩). اهـ

أقول والمصرح به عندنا في المترن والشروح: أن الذمي لا ينتقض عهده بسب النبي ﷺ، لما بالإبراء عن الجزية، والزنا بمسلمة، وقتل مسلم.

وذكر شيخ الإسلام العلامة العيني: رواية في نقض عهده في الامتناع عن أداء الجزية.

وقتل عن الشافعي: انتقاضه بالسب، ثم قال: واختياري هذا؛ أي ما قاله الشافعي.

وقال العلامة المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام: [والذمي] (٤٠٠) أن سبه ﷺ، أو نسبة ما ينفي إلى الله تعالى؛ إن كان لا يعتقدونه كنسبة الولد إلى الله تعالى وتقدس عن ذلك، أظهره يقتل به وينقض عهده.

وإن لم يظهره ولكن عثر عليه وهو يكتمه فلا، وهذا لأن دفع القتل والقتال عنهم بقبول توبة الذي هو المراد بالإعطاء، مقيد بكونهم صاغرين أذلاء بالنص (٤٠١).

ما بين المكوفين توضيحاً من ابن عابدين.

انظر (ص ٢٩٩ و ٣٠٦ و ٣١٨) من "السيف" بتصرف.

أي [والذي عندي].

## الفصل الثالث

### في حكم الساب من أهل الذمة

قال الإمام السبكي في "السيف المسلول" (٣٩٨): قال أبو سليمان الخطابي: [إذا كان الساب ذمياً] (٣٩٩).

قال مالك: من شتم النبي ﷺ من اليهود والنصارى قُتل، إلا أن يُسلم، وكذا قال أحمد.

وقال الشافعي: يُقتل الذمي إذا سب النبي ﷺ وتبرأ منه الذمة، واحتج في ذلك بخبر كعب بن الأشرف.

وحكي عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال: لا يقتل الذمي بشتم النبي ﷺ [لأن] (٤٠٠) ما هم عليه من الشرك أعظم.

وقال القاضي عياض: أما الذمي إذا صرح بسب، أو عرض، أو استخف بقدره، أو وصنه بغير الوجه الذي كفر به، فلا خلاف عندنا في قتله إن لم يُسلم؛ لأن لا تُعطه الذمة والمهد على هذا. وهو قول عامة العلماء إلا أبا حنيفة، والثوري، واتباعهما من أهل الكوفة، فإنهم قالوا: لا يُقتل [لأن] (٤٠١) ما هو عليه من الشرك أعظم، ولكن يؤدب ويُعزر.

وقال السبكي أيضاً ما حاصله: لا أعلم خلافاً بين القائلين بقتله من المذاهب الثلاثة؛ المالكية، والشافعية، والحنابلة، في أنه تصح توبته مع بقاءه على الكفر.

أما إذا أسلم ففي كل من المذاهب الثلاثة خلاف:-

أما المالكية: فمن مالك روايتان مشهورتان في سقوط القتل عنه بالإسلام.

(٣٩٨) "السيف" (ص ١٨٥).

(٣٩٩) من "السيف".

(٤٠٠) ليست في "السيف".

(٤٠١) من [٧] وهي ليست في "السيف".



مخالفته للمذهب، وأما بحثه في القتل فغير مسلم مخالفته للمذهب تأمل. انتهى كلام الخير الرملي.

وقال شيخ الإسلام الشيخ علي القدسي في "شرحه على نظم الكنز" بعد نقله كلام العيني والفتح ما نصه: وهو مما يعمل إليه كل مسلم، والمتون والشروح خلاف ذلك.

أقول: ولنا أن تؤدب الذمي تعزيراً شديداً، بحيث لو مات كان دمه هدراً، كما عُرِفَ أن من مات في تعزير وحيد، لا شيء فيه انتهى.

والحاصل: أن الذمي يجوز قتله عدونا، لكن لا حداً بل تعزيراً، فقتله ليس مخالفاً للمذهب.

وأما أنه ينتقض عهده فمخالف للمذهب؛ أي على ما هو المشهور منه في المتون والشروح.

والإفني حاشية السيد محمد أبي السعود الأزهرى على شرح منلا سكين قال: وفي "الذخيرة" إذا ذكره بسوء يعتقد ويتدين به بأن قال: أنه ليس برسول، أو أنه قتل اليهود بغير حق، أو نسبته إلى الكذب، فعند بعض الأئمة لا ينتقض عهده. أما إذا ذكره بما لا يعتقد ولا يتدين به، كما لو نسبته إلى الزنا، أو طعن في نسبه ينتقض. انتهى.

وبه يتأيد ما بحثه الإمام العيني، والمحقق ابن الهمام من حيث الانتفاض أيضاً، فليس خارجاً عن المذهب بالكلية. نعم هو خلاف المشهور.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في "الصارم المسلول"<sup>(١٠٦)</sup> عند ذكره مذهب الحنفية في هذه المسألة ما نصه: وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: لا ينتقض العهد بالسب، ولا يقتل الذمي بذلك، لكن يعزى على إظهار ذلك، كما يعزى على إظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها، كإظهار أصواتهم بكتابهم ونحو ذلك.

وحكاية الطحاوي عن الثوري؛ ومن أصولهم [يعني الحنفية]<sup>(١٠٧)</sup> أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالثقل والجراح في غير القتل إذا تكرر، فلا إمام أن يقتل فاعله، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة في ذلك، ويحملون ما جاء عن النبي ﷺ، وعن أصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك، ويسمونه القتل سياسة.

(١٠٦) صفحة (١٩).

(١٠٧) ليست من "الصارم"، وإنما هي توضيح من ابن عابدين.

ولا خلاف أن المراد استمرار ذلك لا عند مجرد القبول، وإظهار ذلك منه يتأفي قيد قبول الجزية دافعاً لقتله، لأنه الغاية في التمرد، وعدم الانتفاض، والاستخفاف بالإسلام، والمسلمين فلا يكون جارياً على العقد الذي يدفع عنه القتل، وهو أن يكون صاغراً ذليلاً الخ.

ورده في "البحر": بأنه بحث مخالف للمذهب، قال: وقد أقاد العلامة القاسم في "فتاواه": أنه لا يعمل بأبحاث شيخه ابن الهمام المخالفة للمذهب، نعم نفس المؤمن تميل إلى مذهب المخالف في مسألة السب، لكن إتباعنا للمذهب واجب.

وفي "الحاوي" القدسي<sup>(١٠٨)</sup>: ويؤدب الذمي ويعاقب على شتمه دين الإسلام، أو النبي ﷺ، أو القرآن. أهد كلام "البحر" وكذا ما ذكره الإمام العيني: بأنه لا أصل له في الرواية. وأجاب العلامة الشيخ خير الدين الرملي في "حواشيه على البحر": بأنه لا يلزم من عد

النتقض عدم القتل. وقوله: (لا أصل له في الرواية) فاسد، إذ صرحوا قاطبة بأنه يعزى على ذلك ويؤدب

وهو يدل على جواز نلته زجراً لغيره، إذ يجوز الترقى في التعزير إلى القتل إذا عظم مرجحه ومذهب الشافعي عدم النقض به كمنهبا على الأصح.

قال ابن السبكي: لا ينبغي أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل فإن ذلك لا يلز وقد حقق ذلك الرالد في كتاب "السيف المسلول" وصحح أنه يقتل، وإن قلنا بعدم انتفا

العهد. أهد ابن السبكي.

فانظر إلى قوله: لا ينبغي أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل، فإن ذلك لا يلز وقد حقق ذلك الرالد في كتابه "السيف المسلول" وصحح أنه يقتل، وإن وصله قلنا بع

انتفاض العهد. انتهى كلام ابن السبكي.

فانظر إلى قوله: (لا ينبغي أن يفهم من عدم الانتفاض أنه لا يقتل) وليس في المذهب ينبغي قتله خصوصاً إذا ظهر ما هو الغاية في التمرد، وعدم الاكتراث، والاستخفاف واستعلى على المسلمين على وجه صار متمرداً عليهم، فما بحثه في الفتح في النقض مس

(١٠٨) وهو قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ كَلِمَاتٍ مِنْ الذِّكْرِ إِذَا كُنُوا مَعَهُمْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْبُيُوتِ وَالْحُكُومِ ﴾ [التوبة: ٢٩].

(١٠٩) للقاتلي جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القاتلي الغزنوي الحنفي، الترقى حدود سنة (٦٠٠) هـ "م"

الظنون".



بشتم الرسول ﷺ بما روى أن عمر<sup>(٢٠٨)</sup> بن عدي لما سمع عصاء بنت مروان تؤذي الرسول ﷺ فقتلها ليلاً، فمدحه ﷺ على ذلك<sup>(٢٠٩)</sup> انتهى.

أما في "الدر المختار" للشيخ علاء الدين - رحمه الله - وعصاء هذه ذكر قصتها الإمام السبكي<sup>(٢١٠)</sup> عن الإمام الواقدي وغيره<sup>(٢١١)</sup>.

<sup>(٢٠٨)</sup> في حاشية [١] قوله أن عمر كذا في "الدر المختار"، وصوابه مُعبر بالتصغير منه، وهو الصواب.

<sup>(٢٠٩)</sup> ذكره ابن عدي في "الكامل" (١: ٦٤٤): بإسناده عن عبد الله بن عباس، ثم قال ابن عدي: ... ولم يروه عن مجالد غير محمد بن الحجاج وجميعاً ما يتهم محمد بن الحجاج بوضعها. وكذا أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخه" ترجمة مسلم بن عيسى (٧: ٨٦). ومحمد بن الحجاج، قال فيه البخاري منكر الحديث، وضع حديث الحرسة، وقال الدارقطني: كذاب "اللسان".

<sup>(٢١٠)</sup> السبكي في "السيف" (ص ٢٧٨) وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم" (ص ٩٠).

<sup>(٢١١)</sup> القصة ذكرت من طريق الواقدي، ذكرها صاحب "مسند الشهاب" (٨٥٨)، وابن السكن، وأحمد العسكري في "الأمثال". قاله الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٦: ٤٥).

ذكرت من غير سند كما في "الطبقات" لابن سعد، وكذا في "الأموال" لأبي عبيد (٢٣٤) ط. دار الفكر و"كتاب الثقات" لابن حبان (٢٠٨/١).

وقد قال شيخ الإسلام في "الصارم" (٩٢-٩٣) بعد ما ساق القصة من طريق الواقدي: وإنما سقنا القصة من رواية أهل المغازي مع ما في الواقدي من الضعف لشهرة هذه القصة عندهم، مع أنه لا يختلف اثنان أن الواقدي من أعلم الناس بتفاصيل أمور المغازي، وأخيرهم بأحوالها، وقد كان الشافعي وأحمد وغيرهما يستفيدون علم ذلك من كتبه، نعم هذا الباب يدخله خلط الروايات بعضها ببعض، حتى يظهر أنه سمع مجموع القصة من شيوخه، وإنما سمع من كل واحد بعضها، ولم يميزه، ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع، وربما حلس الراوي بعض الأمور لقرائن استفادها من عدة جهات، ويكثر من ذلك إكتراثاً ينسب لأجله إلى المجازفة في الرواية، وعدم الضبط، فلم يمكن الاحتجاج بما يفرد به.

فأما الاستشهاد بحديثه والاعتضاد به فمما لا يمكن المنازعة فيه، لا سيما في قصة تامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة الحال، فإن الرجل وأمثاله أفضل من ارتفعوا في مثل هذا في كذب ووضع، على أننا لم نثبت قتل الساب بمجرد هذا الحديث، وإنما ذكرناه للتقوية والتوكيد، وهذا ما يحصل عن مو دون الواقدي. اهـ =

وكان حاصله أن له أن يعزr بالقتل في الجرائم التي [تعظمت]<sup>(٢٠٩)</sup> بال تكرار، وشرع القتل وجسها، ولهذا أفتى أكثرهم بقتل [من]<sup>(٢١٠)</sup> أكثر من سب النبي ﷺ من أهل الذمة، وإن أسلم بعد أخذه. وقالوا: يقتل سياسة؛ وهذا متوجه على أصولهم. انتهى كلام الحافظ بن تيمية.

فأنظر كيف نسب القول بقتله سياسة إلى أكثر الحنفية. وابن تيمية كان في عصر السبعائة - بتقديم السين - فالذين نقل عنهم إن لم يكونوا من المتقدمين أهل الاجتهاد، فهم من أهل الترجيح، أو من يثالثهم.

ولهذا قال في "الدر المختار"، قلت: وبه أفتى شيخنا الخير الرملي، وهو قول الشافعي. ثم رأيت في معروضات الفتى أبو السعود أنه ورد أمر سلطاني بالعمل بقول أئمتنا القائلين بقتله إذا ظهر أنه معتاده، وبه أفتى.

ثم أفتى في بكر اليهودي، قال لبشر النصراني: نبيكم عيسى عليه السلام ولد زنا، بأنه يقتل لسبه للأنبياء عليهم السلام. انتهى.

قلت: ويؤيده أن ابن كمال باشا في "أحاديث الأربعينية" في الحديث الرابع والثلاثين يا عائشة لا تكوني فاحشة<sup>(٢١١)</sup> قال ما نصه: والحق أنه يقتل عدنا إذا أعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام، صرح به في "سير الذخيرة" حيث قال: واستدل محمد لبيان قتل المرأة إذا أعلنت

<sup>(٢٠٩)</sup> في "الصارم" (تنظلت).

<sup>(٢١٠)</sup> ليست في [١].

<sup>(٢١١)</sup> أخرجه أحمد في "مسند" (٢٥٩٨٢)، ومسلم في "صحيفة" (٢١٦٥)، وابن أبي شيبه مختصراً في

"مصنفه" (٨٩/٦). وتنظ مسلم. "عن عائشة قالت: أتى النبي ﷺ أناس من اليهود فقالوا: السام عليك يا أبا القاسم، قال وعليكم، قالت عائشة: قلت: بل عليكم السام والذام، فقال رسول الله ﷺ: يا عائشة لا تكوني فاحشة. فقالت ما سمعت ما قالوا؟ فقال أو ليس قد رددت عليهم الذي قالوا؟ قلت: وعليكم".

وجاء أيضاً بالفاظ أخرى كما عند مسلم وغيره.



فإن قلت: [ما الفرق] <sup>(١١٦)</sup> بينه وبين المسلم؛ حيث جُزمت بأن مذهب أبي حنيفة وأصحابه الساب للمسلم إذا تاب وأسلم، لا يقتل.

قلت: المسلم ظاهر حاله أن السب إنما صدر منه عن غيظ وحق ولسبق لسان، لا عن بغاد جازم، فإذا تاب وأناب وأسلم قبلنا إسلامه، بخلاف الكافر، فإن ظاهر حاله يدل على بغاد ما يقول، وأنه أراد الطعن في الدين، ولذلك قلنا فيما مر أن المسلم أيضاً إذا تكرّر منه ل، وصار معروفاً بهذا الاعتقاد داعياً إليه، يقتل ولا تقبل توبته وإسلامه كالزنديق، فلا يبين المسلم والذمي، لأن كلا منهما إذا تكرّر منه ذلك وصار معروفاً به، دل ذلك على يعتقد ما يقول، وعلى خبث باطنه وظاهره وسعيه في الأرض بالفساد، وإن توبته إنما ترقية ليدفع بها عن نفسه القتل ويتمكن من أذية رسول الله ﷺ، وأتمه المؤمنين ويضل شاء من ضعفة اليقين.

قال في "التتار خانية": وسئل فقهاء سمرقند في سنة سبع وستين وثلاثمائة عن رجل من الإسلام، ويصلي، ويصوم، ويظهر التوحيد، والإيمان بمحمد ﷺ سنين كثيرة، ثم أقر نفسه بأنه كنت في هذه السنين الماضية معتقداً مذهب القرامطة <sup>(١١٧)</sup>، وكنت أدعوا الناس،

من [١].

قال ابن الجوزي في "تلييس إيليس" (١٢٦): الاسم السادس القرامطة، قال المصنف والمؤرخين في سبب تلييس بهذا قولاً: -

أحدهما: أن رجلاً من ناحية خورستان قدم سواد الكوفة، فأظهر الزهد، ودعا إلى إمام من أهل بيت الرسول، على رجل يقال له كرمية، لقب بهذا لجمرة عينية، وهو بالنبطية حاد العين، فأخذله أمير تلك الناحية، وترك مفتاح البيت تحت رأسه، ونام فرقت له جارية، فأخذت المفتاح، ففتحت البيت وأخرجته، وردت إلى مكانه، فلم طلب، فلم يوجد، زاد انتنان الناس به، فخرج إلى الشام، فسمى كرمية باسم الذي كان عليه، ثم خفف فقيل قرمط، ثم توارث مكانه أهله وأولاده.

الثاني: أن القوم قد لقبوا بهذا نسبة إلى رجل يقال له حمدان قرمط، كان أحد دعائهم في الابتداء، فاستجاب عنه، فسموا قرامطة وقرمطية، وكان هذا الرجل من أهل الكوفة، وكان يصل إلى الزهد، فصادفه أحد دعاة في فريق وهو متوجه إلى قرية، وبين يديه يقر يسوقها، فقال حمدان لذلك الراعي وهو لا يعرفه: أين لك؟ فذكر قرية حمدان، فقال له: أركب بقرة من هذه لتلا تصيب، فقال: إني لم أؤمر بذلك، فقال: وكأنك =

وحاصلها: أنها كانت تؤذي النبي ﷺ وتخرض عليه، وقالت فيه شعراً.  
وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" <sup>(١١٨)</sup>: عمير الخطيبي القاري، من بني خطمة من الأنصار. كان أعمى، وكانت له أخت تشتم النبي ﷺ فقتلها. الخ  
لا يقال كيف قتلت؛ مع أن النساء لا يقتلن للكفر عندنا!

لأننا نقول: إنما قتلت لسعيها في الأرض بالفساد، لأنها كانت تهجروا النبي ﷺ وتؤذيه، وتخرض الكفار عليه.

وقد صرحوا بأن الساحر يقتل، ولو امرأة، ولا شك أن ضرر هذه أشد من الساحر، والزنديق، وقاطع الطريق. لمن أعلن بشتمه ﷺ مثل هذه يقتل، وبما نقله في "الدر المختار" عن ابن كمال علم أن ما بحثه في "فتح القدير" من قتل الذمي الساب، قول محرر المذهب للإمام محمد بن الحسن.

وقدما أنه أفتى به أكثر الحنفية، وإن أسلم بعد أخذه، فلم يكن مخالفاً للمذهب، وإن كان الذهب عندنا أنه لا ينتقض عهده؛ أي لا يصير حريباً، بحيث يسترقت ويصير ماله شيئاً للمسلمين. وهو موافق [للمتون] <sup>(١١٩)</sup> والشروح، حيث قالوا: لا ينتقض عهده، ولم يقولوا: ولا يقتل ولا يلزم من عدم نقض عهده عدم قتله، فيقتل عندنا سياسة إذا تكرّر منه ذلك وأعلن به وإن أسلم، على ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن أكثر الحنفية.

= وقال السبكي أيضاً كما في "السيف" (٢٨٢): وقد يقول قائل: كيف يُجَنَّب بهذه القصص التي يذكرها أهل

السيرة مثل الواقدي وغيره ولم يرد بها حديث صحيح؟

فاعلم: أن القصد تأكيد الأدلة، وقد ذكرنا الحديث الصحيح أولاً، ورائضام هذه الأمور إليه بزيادة تأكيد، والواقدي إمام أهل السير بلا مدافعة، منه تُستفاد، وإن كان فيه كلام كثير، ربما حل عليه كونه يجمع الأسانيد الكثيرة ورواياتها في لنظراً واحداً يقصده به الجمع والاختصار، فكثير الكلام فيه لذلك، وأما علمه، فلا منازعة فيه، وإذا ذكر قصة وشرحتها تنزيهاً ورواها من جهة غيره، وتبين الحال فيها، والأحاديث الضعيفة إذا اجتمعت قربت من رتبة الاحتجاج أو رسلت، فكيف إذا كان معها صحيح؟ فكيف إذا اتفقت السيرة عليها؟! اهـ.

<sup>(١٢٠)</sup> (٢١/٤٨٣-٤٨٤) مع "الإصابة".

<sup>(١٢١)</sup> وفي [١] (١١ في المتن).

وقال بعضهم: يقتل من غير استئذان، لأن من ظهر منه اعتقاد هذا المذهب ودعا الناس لا يصدق فيما يدعي بعد ذلك من التوبة، ولو أنه قبل منه ذلك هدموا الإسلام، وأصلوا المسلمين من غير أن يمكن قتلهم. انتهى وأطال في ذلك، ونقل عدة فتاوى عن أئمتنا وغيرهم بنحو ذلك فراجع.

والمقصود من نقله بيان عدم قبول توبة من وقفنا على خبث باطنه، وخشية ضرره، وإضلاله، فلا نقبل إسلامه وتوبته، وإن كان يظهر الإسلام.

وكيف بمن [كان] "كافراً خبيث الاعتقاد، وتجاهر بالشتم والإلحاد، ثم لما رأى الحسام، بادر إلى الإسلام، فلا ينبغي لمسلم التوقف في قتله، وإن تاب لكن بشرط تكرار ذلك منه

فإن قلت: قال ابن المؤيد في "فتاواه": كل من سب النبي ﷺ، أو بغضه، كان مرتداً. وأما ذنوب العهود من الكفار، إذا فعلوا ذلك لم يخرجوا من عهودهم، وأمروا أن لا يعودوا، فإن عادوا عزروا، ولم يقتلوا كذا في "شرح الطحاوي". انتهى. فهذا يخالف لما مر

من القتل سياسة! قلت: قد يجاب بحمل هذا على ما إذا عثر عليهم وهم يكتمونه، ولم يتجأهروا به، أو براد بقتله، ولم يقتلوا، أي حداً لزوماً بل سياسة مفرضة إلى رأي الإمام يفعلها، حيث رأى

قال في "من المتلقى" من كتاب الحدود: ولا يجمع بين جلد ورجم، ولا بين جلد ونفي،

القرمطية.

ثم لم يزل نبوه، وأمله يترارنون مكانه، وكان أشدهم بأساً رجل يقال له أبو سعيد ظهر في سنة ستاً

وثانين ومائتين، وقوى أمره، وقتل ما لا يحصى من المسلمين، وخرّب المساجد، وأحرق المصاحف، وفك بالحاج

وسن لأهله، وأصحابه سناً، وأخبرهم بمحالات، وكان إذا قاتل يقول، وعدت النصر في هذه الساعة فلما

بنوا على قبره قبة وجعلوا على رأسها طائراً من جص وقالوا إذا طار هذا الطائر خرج أبو سعيد من قبره وجعل

عند القبر فرساً، وخلعة ثياب، وسلاحاً، وقد سول إليّس لهذه الجماعة أنه من مات، وعلى قبره فرس حشر راكم

وإن لم يكن له فرس حشر ماشياً. وكان أصحاب أبي سعيد يصلون عليه إذا ذكروه، ولا يصلون على رسول الله

فإذا سمعوا من يصلي على رسول الله يقولون أأكل رزق أبي سعيد، وتصلي على أبي القاسم، وخلف بعده ابنه

ظاهر ففعل مثل فعله، وهجم على الكعبة فأخذ ما فيها من الذخائر، وقلع الحجر الأسود فحملة إلى بلده، وأوم

الناس أنه الله عز وجل. أهد. وأنظر أيضاً "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٦/٢٩-٧١).

والآن قد تبّ ورجعت إلى الإسلام، وهو يظهر الآن ما كان يظهر من قبل من دين الإسلام، إلا أنه

يتهم بمذهب القرامطة كما يتهم، وكان سب إقراره أنه عثر عليه وهدد بالقتل حتى أقر بمذهبه؟

وقال أبو عبد الكريم بن محمد: إن قتل القرامطة في الجملة واجب، واستيصالهم فرض، لأنهم

في الحقيقة كفار مرتدون، وفسادهم في دين الإسلام أعظم الفساد، وضررهم أشد الضرر.

وأما الجواب في مثل هذا الواحد الذي وصف في السؤال: فإن بعض مشايخنا قال: يتغفل

فيقتل؛ أي تطلب غفلك في عرفان مذهبه.

لا تمل إلا بأمر، قال: نعم قال ويأمر من تمل؟ قال: بأمر مالكي ومالك الدنيا والآخرة، فقال: أمرت أن أقتل

ذلك إذن هو الله رب العالمين، فقال: صدقتك، قال: له فيما غرضك في هذه القرية التي تقصدها، قال: أمرت أن أقتل

أدعو أهلها من الجهل إلى العلم، ومن الضلالة إلى الهدى، ومن الشقاء إلى السعادة، وأن أستفدكم من ورطان

الذل والفقر، وأملكهم ما يستنون به عن الكد، فقال له حمدان: أنقذني أنقذك الله، وأفوض علي من العلم ما

تحييني به، فما أشد احتياجي إلى مثل هذا، فقال: ما أمرت أن أخرج السر المخزون إلى كل أحد، إلا بعد الثقة

والمعهد إليه، فقال: أذكر عهدك فاني ملتزم به، فقال: له أن تجهل لي وللإمام على نفسك عهد الله وميثاقه، ألا تخرج

سر الإمام الذي ألقى إليك، ولا نفس سري أيضاً، فالتزم حمدان وعده، ثم اندفع الداعي في تعليمه فنون جهله

حتى استنواه فاستجاب له، ثم انتدب للدعاء وصار أصلاً من أصول هذه البدعة، فسمي أتباعه القرامطة

والقرمطية.

ثم لم يزل نبوه، وأمله يترارنون مكانه، وكان أشدهم بأساً رجل يقال له أبو سعيد ظهر في سنة ستاً

وثانين ومائتين، وقوى أمره، وقتل ما لا يحصى من المسلمين، وخرّب المساجد، وأحرق المصاحف، وفك بالحاج

وسن لأهله، وأصحابه سناً، وأخبرهم بمحالات، وكان إذا قاتل يقول، وعدت النصر في هذه الساعة فلما

بنوا على قبره قبة وجعلوا على رأسها طائراً من جص وقالوا إذا طار هذا الطائر خرج أبو سعيد من قبره وجعل

عند القبر فرساً، وخلعة ثياب، وسلاحاً، وقد سول إليّس لهذه الجماعة أنه من مات، وعلى قبره فرس حشر راكم

وإن لم يكن له فرس حشر ماشياً. وكان أصحاب أبي سعيد يصلون عليه إذا ذكروه، ولا يصلون على رسول الله

فإذا سمعوا من يصلي على رسول الله يقولون أأكل رزق أبي سعيد، وتصلي على أبي القاسم، وخلف بعده ابنه

ظاهر ففعل مثل فعله، وهجم على الكعبة فأخذ ما فيها من الذخائر، وقلع الحجر الأسود فحملة إلى بلده، وأوم

الناس أنه الله عز وجل. أهد. وأنظر أيضاً "الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٦/٢٩-٧١).



## خاتمة

قال في "الشفاء"<sup>(١٢٠)</sup>: وحكم من سب سائر أنبياء الله تعالى، وملائكته، أو استخف بهم، أو كذبهم فيما أتوا به، أو أنكرهم، أو جحدهم، وحكم نبينا عليه السلام على مساق ما قدمناه.

فمن شتم الأنبياء، أو واحداً منهم، أو تنقصه، قتل ولم يُستتب، ومن سبهم من أهل الذمة قتل إلا أن يُسلم<sup>(١٢١)</sup>.

وقول أبي حنيفة وأصحابه على أصلهم: من كذب بأحد الأنبياء، أو تنقص أحداً منهم، أو برئ منه، فهو مرتد. انتهى ملخصاً.

ثم قال<sup>(١٢٢)</sup>: وهذا [كله]<sup>(١٢٣)</sup> فيمن تكلم فيهم [بما قلناه]<sup>(١٢٤)</sup> على جملة الملائكة والنبين، أو على مُعَيَّنٍ ممن حققنا كونه منهم.

أما من لم يثبت بالأخبار، أو الإجماع؛ كونه منهم كهاروت، وماروت، والخضر، و لقمان، وذئب القرنين، و مريم، وآسية، وخالد بن سنان فليس الحكم في سابهـم كذلك، ولكن يزجر، يؤذـب بقدر حال القول فيه. انتهى ملخصاً.

وكذا قال السبكي<sup>(١٢٥)</sup>: سب سائر الأنبياء، والملائكة، كسب النبي ﷺ بلا خلاف. انتهى. وذكر مثله شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١٢٦)</sup>.

<sup>(١٢٠)</sup> (٢٤٨/٢).

<sup>(١٢١)</sup> هذا قول مالك ... وقول ابن القاسم، وابن الماجشون، وابن عبد الحكم، وأصنع، وسختون. انظر "الشفاء".

<sup>(١٢٢)</sup> (٢٤٩/٢).

<sup>(١٢٣)</sup> من "الشفاء".

<sup>(١٢٤)</sup> من "الشفاء".

<sup>(١٢٥)</sup> "السيف" (٣٤٨).

وفيه عن "شرح الباقي"<sup>(١٢٧)</sup> و"البحر" و"النهر" ما نصه: وأعلم أنهم يذكرون في حكم السياسة أن الإمام يفعلها، ولم يقولوا القاضي. وظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة، ولا العمل بها. انتهى.

وعليه فقوله (ولم يقتلوا) أي [لم]<sup>(١٢٨)</sup> يحكم القاضي بقتلهم، بل هو مفروض لرأي الإمام، كما قلنا والله تعالى أعلم.

<sup>(١٢٨)</sup> اسمه "جـرى الأهر على ملقى الأهر"، للشيخ نور الدين علي الباقي القادري.

<sup>(١٢٩)</sup> ليست في [١].

ونصوص أئمتنا من الفروع التي ذكروها في كتبهم صريحة في ذلك أيضاً، اعرضنا عنها خشية التطويل، ولسهولة مراجعتها لمن أرادها.

وقد أكثر أئمتنا من ذكر الألفاظ، والأفعال المكفرة، مما هو سب [أو] استخفاف بيننا، أو غيره من الأنبياء، أو الملائكة عليه وعليهم الصلاة والسلام، قدمنا بعضها في أوائل الفصل.

وأعلم أن ما ذكرناه من أبحاث المسألة في هذا الباب نبذة يسيرة مما تركناه خشية الإطناب، ولكن في ذلك كفاية لذوي الألباب، والله أعلم بالصواب.

## الباب الثاني

في حكم سباب أحد الصحابة رضي الله تعالى

عنهم [أجمعين] <sup>(٤٦٨)</sup>

<sup>(٤٦٦)</sup> "الصائم" (٤٧٢).

<sup>(٤٧٧)</sup> في [أ] (لو).



اعلم أرشدني الله [ولياكم]<sup>(١١٦)</sup>، وتولى هداي وهداك، إن أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ أصحابه الذين نضروه، و بدلوا مُهجهم في مرضاته، وليس من مؤمن ولا مؤمنة إلا ولهم في عتقه أعظم منه فيجب علينا تعظيمهم واحترامهم، ويحرم سبهم والطعن فيهم، ونسكت عما جرى بينهم من الحروب، فإنه كان اجتهد. هذا كله مذهب أهل الحق وهم أهل السنة والجماعة، وهم الصحابة، والتابعون، والأئمة المجتهدون، ومن خرج [عن]<sup>(١١٧)</sup> هذا الطريق فهو ضال مبتدع أو كافر.

قال القاضي عياض في آخر فصل من الشفاء<sup>(١١٨)</sup>: وسب آل بيته، وأزواجه، وأصحابه عليهم الصلاة والسلام [وتنقصهم]<sup>(١١٩)</sup> حرام [لمعلمون فاعله]<sup>(١٢٠)</sup>.

ثم قال بعد سوق لبعض ما ورد في فضلهم وفي حق من آذاهم<sup>(١٢١)</sup>: وقد اختلفوا العلماء في هذا؛ فمشهور مذهب مالك في ذلك الاجتهاد والأدب الموضع؟

قال مالك - رحمه الله تعالى - : من شتم النبي ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أدب. وقال أيضاً: من شتم أحداً من أصحاب النبي ﷺ أباً بكر، أو عمر، أو عثمان، أو معاوية، أو عمرو بن العاص. فإن قال: كانوا في ضلالٍ [وكفر]<sup>(١٢٢)</sup> قتل. وإن شتمهم بغير هذا من مشائخ الناس نكل نكالا شديداً.

وقال ابن حبيب: من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان، والبراء منه أدب شديداً، ومن زاد إلى بغض أبي بكر، وعمر، فالعقوبة أشد، ويكرر ضربه، ويطلق سجنه حتى يموت، ولا يبلغ به القتل إلا بسب النبي ﷺ.

وقال سخنون: من كفر أحداً من أصحاب النبي ﷺ علماً، أو عثمان، أو غيرهما يوجع ضرباً.

<sup>(١١٦)</sup> وفي [١] (ولياك).

<sup>(١١٧)</sup> من [١].

<sup>(١١٨)</sup> (٢٥٢/٢).

<sup>(١١٩)</sup> من "الشفاء".

<sup>(١٢٠)</sup> من "الشفاء".

<sup>(١٢١)</sup> صفحة (٢٥٣).

<sup>(١٢٢)</sup> من "الشفاء".

وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي، وعثمان، ويكفر<sup>(٤٢٧)</sup> الرافضة [المعتقدين لسبب جميع الصحابة]<sup>(٤٢٨)</sup> الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبواهم. انتهى ملخصاً وقد أطلأ كثيراً، وأطاب فراجعهم<sup>(٤٢٩)</sup>، ولخص نبذة من كلامه، الإمام السبكي ولم يزد شيئاً<sup>(٤٣٠)</sup>.

وقال العلامة ابن حجر المكي في كتاب الإعلام في قواطع الإسلام، وفي وجه حكاة القاضي حسين في تعليقه أنه يلحق بسب النبي ﷺ، سب الشيخين، وعثمان، وعلي.

وعبارة بغوري: من أنكر خلافة أبي بكر يبدع، ولا يكفر. ومن سب أحداً من الصحابة، ولم يستحل نفسق.

واختلفوا في كفر من سب الشيخين؛ وقال الزركشي كالسبكي، وينبغي أن يكون الخلاف فيما إذا سبه لأمر خاص به.

أما لو سبه لكونه صحابياً فينبغي القطع بتكفيره، لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة، وفيه تعريض بالنبي ﷺ.

<sup>(٤٢٧)</sup> وفي [١] (ويكفر).

<sup>(٤٢٨)</sup> من "الصام السلول".

<sup>(٤٢٩)</sup> انظر "الصام" (٤٧٣-٤٩٥) ط. دار العقيدة.

<sup>(٤٣٠)</sup> انظر "السيف" من صفحة (٣٣٨).

وحكى أبو محمد بن زيد عن سخنون: من قال في أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، أنهم كانوا في ضلال وكفر، قتل. ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل هذا نكل النكال الشديد.

وروي عن مالك: من سبّ أبا بكر، جلد، ومن سب عائشة، قتل. [قيل له: لم؟] قال: قال:

من رماها فقد خالف القرآن<sup>(٤٣١)</sup>.

ثم حكى القاضي عياض قولين: فيمن سب غير عائشة من أزواج النبي ﷺ -:

أحدهما: أنه يقتل لأنه سب النبي ﷺ، بسب حليته.

والآخر: أنها كسائر الصحابة يجلد حد الفرتي، قال: وبالأول أقول. انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٤٣٢)</sup>، قال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله تعالى منه، كفر بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، [وصرح غير واحد من الأئمة

بهذا الحكم]<sup>(٤٣٣)</sup>. .... والأصح أن من قذف واحدة من أمهات المؤمنين، فهو كقذف عائشة.

[وإن]<sup>(٤٣٤)</sup> من سب واحداً من أصحابه ﷺ من أهل بيته، أو غيرهم، فقد أطلق الإمام أحمد

أنه يضرب ضرباً نكالاً، ويتوقف عن كفره، وقته.

قال أبو طالب: سألت أحمد عن شتم أصحاب النبي ﷺ قال: القتل أجبن عنه، ولكن

أضره ضرباً نكالاً....

وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً يوجب قتل من سب من بعد النبي ﷺ. [و]<sup>(٤٣٥)</sup> قال

القاضي أبو يعلى: الذي عليه الفقهاء في سب الصحابة، إن كان مستحلاً لذلك كفر، وإلا فسق ولم يكفر، سواء كفرهم، أو طعن في دينهم مع إسلامهم.

وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم، يقتل من سب الصحابة، وكفر الرافضة ...

<sup>(٤٣٦)</sup> من "الشفاء".

<sup>(٤٣٧)</sup> (٢٥٥/٢).

<sup>(٤٣٨)</sup> في "الصام" (٤٧٣).

<sup>(٤٣٩)</sup> من "الصام السلول".

<sup>(٤٤٠)</sup> في [١] (واما).

<sup>(٤٤١)</sup> من [١].



وبقولهم: أن جبريل عليه السلام غلط في اللوحى إلى محمد ﷺ دون علي كرم الله

وجهه<sup>(٤٥٤)</sup>.

هشام بن عبد الملك على العراقيين، فلم استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفى قالوا له: إنا نصرناك على هناك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر، وعمر اللذين ظلمنا جدك على بن أبي طالب فقال: زيد إني لا أقول فيها لا خيراً، وما سمعت أبي يقول فيها إلا خيراً، وإنما خرجت على بنى أمية الذين قاتلوا جدى الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحرة، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم "رفضتموني"، من يرمض سموا رافضة، وثبت مع نصر بن حرمة المنسي، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد بن حارثة في مقدار أسان بيعت نصر بن سيار إليه سلم بن أحمر المازنى في ثلاثة آلاف رجلاً، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهدهم أحرقت بعد ذلك وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجزجاني على نصر بن سيار وإلى وزجان معروف.

فائدة: وقال البغدادي (٣٧): روافض الكوفة موصوفون بالغدر، والبخل، وقد سار المثل بهم فيها حتى قيل: ظل من كوفي، وأغدر من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء:-

أحدها: أنهم بعد قتل علي ﷺ بإيعاز ابنه الحسن، فلم توجه معاوية غدروا به في سباط المدائن، فطعمه أن الجففى في جنبه، فصرعه عن فرسه، وكان ذلك أحد أسباب مصالحته معاوية.

والثاني: أنهم كاتبوا الحسين بن علي ﷺ ودعوه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية فافترسهم، وخرجهم فلما بلغ كربلاء غدروا به، وصاروا مع عبيد الله بن زياد يداً واحدة عليه، حتى قتل الحسين، وأكثر عشيرته يلاء.

والثالث: غدرهم يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر، ثم را بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قتل وكان من أمره ما كان. اهـ.

وفي "البرازية" (وينسخ).

انظر أيضاً للفائدة "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (١١٤/٢). ط. دار المعرفة، فذكر أيضاً بعض أقوال

=

## فصل

في نقل بعض ما رأيته لعلما في ذلك وتخمر المسألة على وجه الصواب إن شاء الله تعالى

قال في التار خانية: لو قذف عائشة ﷺ بالزنا، كفر بالله تعالى. ولو قذف سائر نسوة النبي ﷺ، لا يكفر ويستحق اللعن. ولو قال: عمر، وعثمان، وعلي، لم يكونوا أصحاباً، لا يكفر، ويستحق اللعنة. ولو قال: أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لم يكن من الصحابة، يكفر، لأن الله سباه حتى يقول ﷺ [التوبة: ٤٠].

صاحبه بقوله ﷺ [التوبة: ٤٠]. وفي الظهيرية: ومن أنكر إمامة أبي بكر، فهو كافر، على قول بعضهم. وقال بعضهم: مبتدع، وليس بكافر، [والصحيح] أنه كافر.

وكذا من أنكر خلافة عمر، وهو أصح الأقوال. انتهى. وفي الحاوي القدسي: ومن قذف عائشة بالزنا، أو قال: أبو بكر لم يكن من الصحابة، أو

قال: [الله] برؤى من علي، يكفر. وقال في البرازية<sup>(٤٥١)</sup>: ويجب اكفار الروافض<sup>(٤٥٢)</sup>، بقولهم: برجعة الأموات إلى الدنيا، [وتناسخ] الأرواح، وانتقال روح الأئمة، وإن الأئمة آلهة. ويقولهم: بخروج إمام

ناطق بالحق. وانقطاع الأمر والنهي إلى أن يخرج.

<sup>(٤٥٧)</sup> من [١].

<sup>(٤٥٨)</sup> من [١].

<sup>(٤٥٩)</sup> من [١].

<sup>(٤٦٠)</sup> الفتاوى البرازية ٣١٨/٦٧، هامش "الفتاوى الهندية".

<sup>(٤٦١)</sup> ذكر البغدادي في "الفرق بين الفرق" سبب تسميتهم، فقال (٣٦-٣٧): وكان زيد بن علي قد بايحه على

إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة، وخرج بهم على والى العراق، وهو يوسف بن عمر الثقفى عامل الشيعه وغيرهم =

### تنبيه

اعلم أن الفهوم من هذه النقول المنقولة عن علماء مذهبنا وغيرهم أن المحكوم عليه بالكفر هذه المسائل، حكمه حكم المرتد، فتقبل توبته، إن أسلم.

وينبغي تقيد القول بكفر من سب الشيخين، بكونه فعله مستحلاً؛ كما تقدم في كلام ابن حجة، وابن حجر. ويدل عليه أن صاحب الخلاصة صورته في الرافضي، فإن الرافضي يستحل لك، ولا شك أن الشتم، واللعن محرمان. وأدنى مراتبها أنها غيبة، والغيبة محرم بنص القرآن، فيكون قد استحل ما جاء القرآن بتحريمه.

وأيضاً انعقد إجماع أهل السنة والجماعة الذين هم أهل الإجماع: على حرمة سب الشيخين، عنهما. وصار ذلك مشهوراً، بحيث لا يخفى على أحد من خواصهم، وعوامهم.

يكون معلوماً بالضرورة، كحرمة الزنا، وشرب الخمر، ولا شك في كفر مستحل ذلك.

وعلى هذا فالذي يظهر أنه لا فرق بين سب الشيخين، أو غيرهما، ممن علم كونه من صحابة قطعاً، كما لو [كان] «٥٥» السب لجملة الصحابة رضي الله تعالى عنهم. ولكن ينبغي بيده بما إذا لم يكن السب عن تأويل؛ كسب الخوارج لعلي عليه السلام، بناء على ما هو المشهور من تكفير أهل البدع، لبناء بدعتهم على شبهة دليل، وتأويله.

ويدل عليه ما في "متن المختار" وشرحه المسمى بالاختيار حيث قال: فصل الخوارج بغناء مسلمون، قال الله تعالى ﴿لَوْ كُنَّا ظَالِمِينَ لَأَتَيْنَاكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَدْرِكُونَ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [٩: ٩٠].

العلي عليه السلام إخواننا بغوا علينا «٥٥». وكل بدعة تخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به قطعاً، فهي

من [١].

قال ابن كثير - رحمه الله - في "البداية" (١٠/ ٥٩١): وقال الهيثم بن عدي ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن ابن جابر قال: "سئل علي عن أهل التهوران: أشركون هم؟ فقال: من الشرك فزوا، قيل: أقمنا فقرون هم؟ إن المنافقين لا يذكرهم الله إلا قليلاً، فقبل: فاهم يا أمير المؤمنين؟ قال: إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم بينهم". فهذا ما أورده ابن جرير، وغيره في هذا المقام.

وأحكام هؤلاء أحكام المرتدين، ومن أنكر خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه، فهو كافر، في الصحيح، ومنكر خلافة عمر رضي الله تعالى عنه، كافر في الأصح.

ويجب اكفار الخوارج، في اكفارهم جميع الأمة، سواهم. ويجب اكفارهم، بالكفر عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعائشة رضي الله تعالى عنهم «٥٥».

ثم قال وفي الخلاصة «٥٥»: الرافضي إذا كان يسب الشيخين، ويلعنهما، فهو كافر. وإن كان يفضل علياً عليها فهو ميتع. اهـ.

تنبيه: لا أصل بتخصيص علي عليه السلام سائر الصحابة رضي الله عنهم بقول القائل: (كرم الله وجهه). وقد قدم سؤال للجنة الدائمة للإفتاء: ما مدى صحة قولهم: علي كرم الله وجهه؟

ج/ لا أصل لتخصيص ذلك بعلي عليه السلام، وإنما هو من غلو المشيعة فيه. وبالله التوفيق. (٣/ ١٠٠ باب أنواع البدع).

«٥٥» انظر "الفرق بين القرن" (٧٣) فقد نقل ما اتفقت عليه فرق الخوارج، ومنها ما ذكر.

«٥٥» صفحة (٣١٩).



نفي التكفير عن صاحبها، كما لو أدته بدعته إلى قذف عائشة بما برأها الله منه بنص القرآن القطعي، أو إلى نفي صحبة الصديق الثابتة بالقرآن، أو إلى أن جبريل غلط في الرحي، وأشباه ذلك مما مر.

ويدل على ذلك أيضاً ما قاله العلامة الفتازاني<sup>(١٢٧)</sup> في "شرح العقايد" ونصه: وما وقع بينهم أي بين الصحابة من المنازعات والمحاربات، فله حامل وتأويلات، فسبهم والطعن إذا كان مما يخالف الأدلة القطعية، فكفر، كقذف عائشة رضي الله تعالى عنها، وإلا فبدعة وفسق.

أقول: وقيد بقذف عائشة رضي الله تعالى عنها احترازاً عن قذف غيرها من الزوجات الظهارات، تبعاً لما قدمناه عن "التارخانية" لأن قذفها تكذيب للكتاب العزيز، بخلاف قذف غيرها.

وقد تقدم في كلام القاضي عياض، وابن تيمية: ترجيح عدم الفرق، لما فيه من إلحاق شين به ﷺ.

والذي يظهر لي أرجحيته ما ذكره أئمتنا بدليل أن من وقع في الإنفك من الصحابة سبط، وحسان<sup>(١٢٨)</sup>، رضي الله تعالى عنها لم يحكم بكفره، بل عاتب الله تعالى الصديق رضي الله تعالى عنه على حلفه أن لا يتفق [على]<sup>(١٢٩)</sup>، وسبط بقوله: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ الْقَسْبُ﴾<sup>(١٣٠)</sup>، فيعلم منه أن نفس قذف السيدة عائشة قبل نزول القرآن برأيتها لم يكن كفراً. أما بعده فإنما صار قذفها كفراً، لما فيه من تكذيب القرآن. وهذا مما اختصت به على سائر زوجات الظهارات، هذا ما ظهر لي حال الكتابة. والله تعالى أعلم.

رجعنا إلى ما كنا في صدده من الاستدلال على عدم تكفير الساب للصحابة بتأويل، نقول<sup>(١٣١)</sup> وقد عرف في "فتح القدير"<sup>(١٣٢)</sup> الخوارج: بأنهم قوم لهم منعة، وحجة،

أحد بن محمد حفيد الفتازاني، المتوفى سنة (٩٠٦) هـ له حاشية على العقائد المضدية. "كشف الظنون"

رواه البخاري في "صحيحه" (٢٥١٨-٣٩١٠-٤٤٧٩-٦٣٠١)، ومسلم (٢٧٧٠).

[١] من [١].

[٢] من [٢].

[٣] من [٣].

[٤] من [٤].

ط. دار عالم الكتب.

وكل بدعة لا تخالف ذلك، وإنها تخالف دليلاً يوجب العمل بظاهرها، فهي بدعة، وضلال، وليس بكفر.

واتفقوا الأئمة على تفضيل أهل البع أجمع، تخطتهم. وسب أحد من الصحابة، وبغضه، لا يكون كفراً، لكن بضلال. فإن علماً رضي الله تعالى عنه لم يكفر شامته؛ [حيث]<sup>(١٣٣)</sup> لم يقتله. انتهى.

وسأتي قريباً في كلام "الفتح"، بيان قوله لم يكفر شامته. الخ  
ففي هذا الكلام الجزم بعدم كفر الخوارج<sup>(١٣٤)</sup>، ودلالة صريحة على أن السب إذا كان عن تأويل ولو فاسداً، لا يكفر به. وعلى أن كل واحد من الصحابة في هذا الحكم سواء، وعلى أن البدعة التي تخالف الدليل القطعي الموجب للعلم؛ أي الاعتقاد والعمل؛ لا تعتبر شبهة في

الإجماري، قال بن معين وأبو داود: كذاب، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي وغيره: متروك الحديث.

أنظر السبر (١٠٤/١٠).

دروى بنحوه عبد الرزاق (١٨٦٥٦) من طريق: معمر عن سمع الحسن قال: لما قتل علي<sup>عليه السلام</sup> الخوارجية. الأثر

وكذا ابن البر في "التمهيد" (٣٣٦/٢٣) روى بإسناده من طريق أبي وائل عن علي بنلفظ: لم تقتل أهل

النهر على الشرك.

وكذا رواه من طريق: نعيم حدثنا وكيع عن ابن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن علي مثله.

قلت: الطريقان فيهما محمد بن عيسى بن رفاعه، وهو منهم بالكذب. انظر "اللسان".

(١٣٠) وفي [١] (حتى).

(١٣١) يقال لهذه الطائفة: الخوارج، والخوارجية، والنواصب، والشراة، أو يقال الحكيمة، والأزارقة .. فأما الخوارج

فجمع خارج. وهو الذي خلع طاعة السلطان، وأعلن عصيانه، وألب عليه، بعد أن يكون له تأويل، ويسمونه

البغاة، وفي عصرنا يدخل فيهم الإخوان المسلمون، والقطيرون، ومن مثلكم.

وأما الخوارجية: فنسبة إلى حروراء وهي قرية في الكوفة، وأما النواصب: فجمع ناصب فهو الغالي في بغضه

علي<sup>عليه السلام</sup>، وأما الشراة: فجمع شارة، مثل قصاة وقاض، وزعموا أنهم شروا أنفسهم من الله، وأما الأزارقة: فيها

أتباع تابع بن الأزد الحنفي ولم تكن فرقة قط أكبر عدداً ولا أشد منهم شوكة، كما ما ذكر عنهم البغادي

"الفرق بين الفرق".

أنت؟! فقال: أنا سوار المنقري، فقال علي عليه السلام: خل عنه، فقلت: أخلي عنه وقد عاهد الله بقتلتك، فقال: أفأقتله ولم يقتلني، قلت: فإنه قد شتمك، قال: فأشتمه إن شئت أو دعه (١٢٤). ففني هذا دليل أن ما لم يكن للخارجين منعة، لا يقتلهم (١٢٥). وأنهم ليسوا كفاراً، لا يشتم علي، ولا يقتله، قيل إلا إذا استحله، فإن من استحل قتل مسلم فهو كافر.

ولا بد من تقييده بأن لا يكون القتل بغير حق، أو عن تأويل، وإلا لزم تكفيرهم.

لأن الخارج يستحلون القتل بتأويلهم الباطل. انتهى ما في "فتح القدير"، ثم ذكر ما يدل على ذلك من كلام الإمام محمد أيضاً فراجعه وأقره في "البحر".

أقول: والقول الثاني الذي ذكره في "المحيط" هو ما قدمناه عن "شرح الاختيار" شرح العقائد، ويمكن التوفيق بينه وبين ما حكاه ابن المنذر، بأن مراد الذين كفروا من بالكف ببدعته دليلاً قطعياً، من اتبع هواه بلا شبهة دليل أصلاً، كمن زعم غلط جبريل نحوه. ممن كذب ببدعته النصوص القطعية، بخلاف الخارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله وجهه (١٢٦)، فإنهم خرجوا عليه بزعمهم أن من حكم غير الله تعالى، فهو كافر، وكذا لعزلة ونحوهم من أهل البيع.

لم أجد إلا ما أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (١٨٥٧٥) عن ابن جريج عن عبد الكريم قال: "لا يقتلون، أي علي بن أبي طالب برجل قد توشح السيف، وليس عليه برنسه وأراد قتله، فقال له: أردت قتلي، قال: نعم، لم، قال: لا تعلم في نفسي لك، فقالوا: اقله، قال: بل دعوه فإن قلني فاقتلوه".

يد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي مع كونه ثقة إلا أنه مدلس وقد عمن. ويروى عن اثنين اسمهما الكريم، أحدهم: ابن مالك الجزري، وهو ثقة. والآخر: ابن أبي المخارق، وهو ضعيف. وكلاهما لم يسمما من "تهذيب الكمال".

في [١] (يقتلهم).

انظر تعليق رقم (٤٥٤) فقد قلنا فتوى اللجنة الدائمة، ومثل شيخنا مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله تعالى - ما في "تحفة المجيب" (٢٩): السؤال ٩: هل من السنة أن نقول: علي كرم الله وجهه؟

الج: لم يثبت أن نخصص علياً بكرم الله وجهه (أو عليه السلام) لكن لا يصل إلى حد البدعة، أما (عليه) فقد وجد في "البخاري"، وفي "مسند أحمد" والأحسن أن يجري علي عليه السلام كإخوانه، من الصحابة، وأن عليه السلام.

[فخرجوا] (١٢٨) على الإمام الحق بتأويل [يرونه] (١٢٩) أنه على باطل كفر، أو معصية، يوجب قتاله بتأويلهم. يستحلون دماء المسلمين، وأمواهم، ويسبون نساءهم، ويكفرون أصحاب رسول الله تعالى ﷺ.

ثم قال في "فتح القدير" (١٣٠): وحكمهم عند جمهور الفقهاء، وجمهور أهل الحديث، حكم البغاة، وذهب بعض أهل الحديث إلى أنهم مرتدون.

وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكفيرهم، وهذا يقتضي نقل إجماع الفقهاء.

وذكر في "المحيط": أن بعض الفقهاء، لا يكفر أحداً من أهل البيع، وبعضهم يكفرون بعض أهل البيع، وهو من خالف ببدعته دليلاً قطعياً، ونسبه إلى أكثر أهل السنة. والنقل الأول أثبت؛ نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير، ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون [بل من غيرهم] (١٣١)، ولا عبرة بغير الفقهاء. والنقل عن المجتهدين ما ذكرنا، وابن المنذر أعرف [بكلام] (١٣٢) المجتهدين.

وما ذكره محمد بن الحسن من حديث كثير الحضرمي (١٣٣)، يدل على عدم تكفير الخارج، وهو قول الحضرمي: دخلت مسجد الكوفة من قبل أبواب كندة، فإذا نفر خمسة يشتمون علياً عليه السلام، وفيهم رجل عليه يُرْس يقول أعاهد الله لأقتله، فتعلقت به، وتفرقت أصحابه، فأثبت به علياً رضي الله تعالى عنه، فقلت: أي سمعت هذا يعاهد الله ليقتلك، فقال أدن، ويحك من

(١٢٨) في [١] (خرجوا) وهي الصراب لموافقتها "فتح القدير".

(١٢٩) في [١] (يرون).

(١٣٠) (٤٠٨/٤) ط. دار عالم الكتب.

(١٣١) من [١].

(١٣٢) في [١] (يقول كلام).

(١٣٣) هو كثير بن مرة أبو شجرة الحضرمي، وثقه ابن سعد والمجلي، وقال السامري: لا بأس به، وقال ابن خراش (لام)، فقد وجد في "البخاري"، وفي "مسند أحمد" والأحسن أن يجري علي عليه السلام كإخوانه، من الصحابة، وأن صدوق. "السير".



وفسروا السلف بالصالحين منهم كالصحابة، والتابعين، والأئمة المجاهدين، فقد صرحوا بقبول شهادة أهل الأهواء، ولو لم يكونوا مسلمين لما قبلت شهادتهم، وإنما أخرجوا الخطائية لأنهم فرقة يرون شهادة الزور لأشياءهم، أو للحالف، فاعلة فيهم تهمة الكذب، لا الكفر. وفي المواقف ما يقتضي أن العلة [فيهم] الكفر، حيث ذكر أنهم قالوا: الأئمة أنبياء، وأبو الخطاب نبي، بل زادوا على ذلك أن الأئمة آلهة، والحسين أبناء الله، وجعفر إله، لكن أبو الخطاب أفضل منه ومن علي. انتهى.

وكذا لم يقبلوا شهادة من يظهر سب السلف، لإظهاره فسقه، بخلاف من يكتنم السب. قال ابن مالك في "شرح المجمع" (١٨٨): "وترد شهادة من يظهر سب السلف؛ لأنه يكون ظاهر الفسق، وتقبل من أهل الأهواء الجبر، والقدرة، والرفض، والخوارج، والتشيه، والتعطيل". انتهى.

وفي شرح "المجمع للعيني": لا تقبل شهادة من يظهر سب السلف بالإجماع؛ لأنه إذا ظهر ذلك فقد أظهر فسقه، بخلاف من يكتنمه، لأنه فاسق مستور.

وكذا عله في "الجوهرية"، وفي "شرح الكنز للزيلعي"، أو يظهر سب السلف، يعني لصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله، وقلة مروته، من لم يمتنع عن مثلها لا يستنع عن الكذب عادة، بخلاف ما لو كان يخفى السب. انتهى.

وكتب المذهب مشحونة بذلك، وكذا نص المحدثون على قبول روايتهم على خلاف بينهم، بمن كان داعياً إلى بدعته (١٨٩).

(١٨٨) من [١].

(١٨٩) المجمع هو: "مجمع البحرين وملئق التهوين" في فروع الحنفية للإمام مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب، معروف بابن الساعاتي، المتوفي سنة (٦٩٤) هـ.

ولهذا الكتاب شروح كثيرة، منها لمبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك وهو شرح معتبر متداول. اهـ "كشف الثوب".

(١٩٠) وللعلامة البياضي محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، المتوفي سنة (١١٨٢) هـ. بحث مفيد ساه: "ثمرات النظر علم الآخر". فليراجع من أراد التفصيل والوقوف على الدليل.

كما أشار على ذلك العلامة المحقق الشيخ إبراهيم الحلبي في: "شرحه الكبير على منية المصلي"، في باب الإمامة، حيث قال بعد كلام: وعلى هذا يجب أن يحمل المنقول؛ أي عن أبي حنيفة، والشافعي، من عدم تكفير أهل القبلة على ما [عدا] (١٧٦)، غلاة الروافض، ومن ضاهاهم. فإن أمثالهم لم يحصل منهم بذل وسع في الاجتهاد، فإن من يقول أن علياً هو الآلة، أو بأن جبريل غلط، ونحو ذلك من السفه، إنما هو متبع مجرد الحوى، وهو أسوأ حالاً ممن قال: ﴿لَا تَقْبَلُهُمْ إِلَّا لَيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ رَفُي﴾ (الزمر: ٣٠). فلا يتأتى من مثل الإمامين العظيمين أن لا يحكم بأنهم من أكثر الكثرة، وإنما كلامهما في مثل من له شبهة فيها ذهب إليه، وإن كان ما ذهب إليه عند التحقيق في حد ذاته كفراً، كمنكر الرؤية، وعذاب القبر، ونحو ذلك.

فإن فيه إنكار حكم النصوص المشهورة والإجماع، إلا لم لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد، ونحو ذلك مما علم في الكلام، وكمنكر خلافة الشيخين، والساب لهم، فإن فيه إنكار حكم الإجماع القطعي، إلا أنهم ينكرون حجية الإجماع باتهامهم الصحابة، فكان لهم شبهة في الجملة، وإن كانت ظاهرة بالطلان بالنظر إلى [الوكيل] (١٧٨).

فيسبب تلك الشبهة التي أدت إليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم، مع أن معتقدهم كفراً. احتياطاً بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة فتأمل انتهى وهو تحقيق، بالقول تحقيق، وبه يتحقق ما ذكرناه من التوفيق.

وحاصله: أن المحكوم بكفره من أداه هواه وبدعته إلى مخالفة دليل قطعي، لا يسوغ فيه تأويل أصلاً؛ كرد آية قرآنية. أو تكذيب النبي، أو إنكار أحد أركان الإسلام، ونحو ذلك.

بخلاف غيرهم كمن اعتقد أن علياً هو الحق بالخلافة، وصاروا يسبون الصحابة لأنهم منعوه حقّه، ونحوهم. فلا يحكم بكفرهم احتياطاً، وإن كان معتقدهم في نفسه كفراً؛ أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل.

وما يزيد ذلك وضوحاً؛ [ما] (١٧٩) صرحوا به في كتبهم متوناً، وشروحاً، من قولهم: "ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف، ثم قالوا: وتقبل شهادة أهل الأهواء، إلا الخطائية".

(١٧٦) وفي [١] (عدها).

(١٧٨) وفي [١] (الدليل) وهو الصواب الموافق للسياق.

(١٧٩) من [١].

وفي "شرح التحرير" للمحقق ابن أمير حاج عن شيخه الحافظ ابن حجر: المتعمد أن توصل إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الصحابة، كقول [الكهليلية]<sup>(٨٧)</sup> من الرافضة: يكفر الذي ترد روايته من أنكر متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لا يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله. انتهى.

فهذا أقوى دليل على أن أهل الأهواء لا يحكم بكفرهم، وكذا من يسب عامة الصحابة، لشيخين، ويلعنهما، فهو كافر. مخالف لما في كتب المذهب من المتن والشروح الموضوعة لنقل وإلا لما ساغ قبول روايتهم للأحاديث التي ثبت بها أحكام الدين، لكن [لا يقبل] لأمر الرواية.

<sup>(٨٨)</sup> شهادتهم إذا أظهروا السب، لما ذكرنا فلو كان من يظهر سب الشيخين، أو غيرهما عن تأويل كافراً، لما ساغ التعليل لرد شهادته بإظهار فسقه، وعدم مبالاته بإظهار الكذب، بل قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً يوجب قتل من سب من بعد النبي ﷺ، وإذا كان هذا فيمن [لو]<sup>(٨٩)</sup> كان الواجب أن يقال لا يقبل شهادته لكفره، كما قالوا في أهل الأهواء، إذا كان كفرهم به صاحبه، لا تقبل أي لكفره. والمراد بالهوى المكفر الذي لا يكون فيه شبهة لهم سب جميع السلف، فكيف من يسب الشيخين فقط، فلم أن ذلك ليس قولاً لأحد من اجتهد كهورى المجسمة، والاتحادية، والحلولية، ونحوهم ممن ذكرهم.

ومن أراد معرفة من يكفر ببدعة، ومن لا يكفر، وما في ذلك من البيان المزيل للخباء، فإهداء المجتهدين اللهم إلا أن يكون المراد بما في "المخلاصة"؛ أنه كافر.

إذا كان سبه لهما لأجل الصحة، أو كان مستحلاً لذلك بلا شبهة تأويل، أو كان من فعليه بما حرره القاضي عياض في آخر "الشفاء" <sup>(٩٠)</sup>.

وينبغي أن يستثنى من عدم تكفير أهل البدع، من يكفر جميع الصحابة، لتكذيبه صريحاً في الروافض ممن يعتقد كفر جميع الصحابة، أو ممن يعتقد التناسخ، والوهية علي ونحو الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الدالة على تفضيلهم على البرية، وعلى أن الله قد رضي عنهم ورضوا عنه.

ثم رأيت صاحب "الشفاء" <sup>(٩١)</sup> صرح بذلك حيث قال: [وكذا] <sup>(٩٢)</sup> وقع الإجماع على تكفير كل من دافع نص الكتاب، إلى أن قال: وكذلك يقطع بتكفير كل قائل قال قولا

هكذا في الأصل وفي [الكهليلية] بأداء، وفي "الشفاء" <sup>(٩٣)</sup> (الكهليلية) باليم وهو خطأ، والصواب الكاملة: الروافض نسبوا لرئيسهم أبي كامل القائل بتكفير الصحابة، بترك نصرته علي وتكفير علي بترك طلب حقه رضي عن الصحابة ولمن أبأ كامل هكذا نقله الفخر الرازي، وغيره، ووقع للقاضي عياض في "الشفاء": الكهليلية: الروافض قالوا بكفير جميع الأمة بعد موته ﷺ، قال الخنجاوي في شرحه: هكذا وقع، والصواب الكاملة، في بينهما بأنهم صغروا كاملاً على كامل، ونسبوا إليه على خلاف القياس تصغير تخفیر فهو بضم الكاف بمعنى، وهو بعيد نقله شيخنا. اهـ. "تاج العروس" مادة: (كمل).

في "الشفاء" (تقدم).

في "الشفاء" (ويطلب).

<sup>(٨٧)</sup> وفي [لا تقبل].

<sup>(٨٨)</sup> سقطت من [].

<sup>(٨٩)</sup> (٢٣٧/٢).

<sup>(٩٠)</sup> (٢٣٨/٢).

<sup>(٩١)</sup> من [في "الشفاء" (وكذلك)].



ولا يقال أن صاحب "البحر" قد نقله، فيكفنا ذلك. لأننا نقول قد رد عليه أخوه صاحب "النهر" بأن ذلك لا أصل له، كما علمت.

فإذا تعارض كلام هذين العالين فعليك الشيت، فإن المجازفة في أحكام الله تعالى حرام بالإجماع.

فراجع كتب المذهب حتى تنقف على الصواب، وأني قد كتبتك المؤنة، وراجعت، وأثبت لك في هذا الكتاب ما يصبر به الغبي على بصيرة تامة إن شاء الله تعالى، وحيث تحققت ما في الباب الأول مما عليه القول، وهو المنقول عن أبي حنيفة، وأصحابه، من أن توبة سب الصلطفى ﷺ مقبولة عاصمة لذمته، وماله، كما هو حكم عامة أهل الردة.

علمت يقيناً أن ما نقل عن "الجهرة" لا أصل له، لأن مقام الشيخين وإن كان عالياً لكن مقام من تشرافاً بخدمته ﷺ أعلى، وأيضاً فإن المالكية، والحنابلة، القائلين بعدم قبول توبة سب النبي ﷺ، لم نر أحداً منهم قال كذلك في سب الشيخين، مع أنهم عللوا عدم قبول التوبة بكون السب حق عبد، ومقتضى ذلك أنه لا يقبل توبة سابها، ولا سب غيرهما، من الصحابة لأنه حق عبد، أيضاً فحيث لم يقولوا بذلك هنا، كأن من يقول بقبول التوبة هناك قائلاً بقبولها هنا أيضاً بالأولى، وعن هذا قال العلامة الحموي في "حاشية الأشباه" بعد نقله لعبارة "النهر" المارة أقول: على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ "الجهرة" لا وجه له لما قدمنا من قبول توبة من سب الأنبياء عندنا، خلافاً للمالكية، والحنابلة.

وإذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبة من سب الشيخين بالطريق الأول، بل يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم. انتهى كلامه.

ولا يخفى أن هذا ليس من البحث المعارض للمنقول، حتى يقال أنه غير مقبول. بل هو من معارضة المنقول على فرض ثبوته بالمنقول الثابت عن أصحاب المذهب بالدلالة الأولوية، لدلالة حرمة التأنيف على حرمة الضرب.

الحندي، وعمر بن علي الأيوبي، وعبد الرحيم الحنفي، وأبو عبد الله البربري المعروف بحميري، ويوسف بن محمد الجاني وأبو الفضل الكرماني وعمر بن عبد العزيز برهان الأئمة والحسن بن علي المرغناني، وعمر النسفي، أحمد بن يوسف البقالي، وأبو عبد الله: محمد بن إبراهيم البربري، وأبو ذر الخطيبي، وعبد السيد الخطيبي أبيه، يوسف بن محمد البجلي، وأحمد الحاجر، وعبد العزيز بن أحمد الحلواني، وعلي السعدي.

أو المراد أنه كافر؛ أي أعتقد ما هو كفر وإن لم نحكم بكفره احتياطاً، أو هو مبني على قول البعض بتكفير أهل البدع.

فإن قلت: قال في "البحر" ما نصه: وفي "الجهرة" من سب الشيخين أو طعن فيهما، كفر ويجب قتله. ثم إن رجع وتاب وجدد الإسلام، هل تقبل توبته أم لا؟

قال صدر الشهيد<sup>(١)</sup>: لا تقبل توبته وإسلامه، ونقتله. وبه أخذ الفقيه أبو الليث السمرقندي، وأبو نصر الدوبوسي، وهو المختار للفتوى انتهى

وتبعه على ذلك تلميذه صاحب "المنع"، وقال: إن هذا يقوي القول بأنه لا تقبل توبة سب النبي ﷺ.

قلت: قد رد على صاحب البحر أخوه صاحب النهر بأن هذا لا وجود له في الجوهرة، وإنما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالأصل. انتهى.

وحيث كان ذلك في هامش نسخة، لا يعلم صدق كاتبه من كذبه، لا يجوز الأخذ به، وجعله حكماً شرعياً من أحكام الله تعالى، التي لا تثبت إلا بأحد الأدلة الأربعة الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس الصحيح من أهله. وكتاب "الجهرة" شرح القدوري لأبي بكر الحدادي كتاب مشهور متداول يوجد بأيدي صغار الطلبة فليراجعهم من أراد ذلك ليربح باله، ويرزح إشكاله، وقد راجعته أيضاً فلم أجد هذا النقل فيه. بل فيه ما يناقضه، فإنه قال في الشهادات: ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف الصالحين، لظهور فسقه. والمراد بالسلف الصالحين الصحابة، والتابعين.

فقال: (لظهور فسقه) ولم يقل لكفره. وقال في بحث الجزية فيها إذا سب الكافر النبي ﷺ: لأن النبي ﷺ يجري مجرى سب الله تعالى. انتهى.

فلا يكون سب الشيخين أقوى من سب النبي ﷺ الجاري مجرى سب الله تعالى الذي تقبل فيه التوبة.

وقال في بحث الردة، وفي "الحندي" <sup>(١١٠)</sup>: إذا أرتد البالغ عن الإسلام فإنه يستتاب، فإن تاب، وأسلم، وإلا قتل. الخ فمن ادعى وجود ذلك في "الجهرة" فعليه احتضار النقل.

<sup>(١١١)</sup> هو حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة الحنفي، التوفي شهيداً سنة (٥٣٦) هـ.

<sup>(١١٢)</sup> قال صاحب "كشف الظنون": "فتاوى الحندي" وهو مجلد جمع فيه فتاوى مشايخ عصره: كزالده عمر بن

محمد الترجاني، وشيخه علي بن أحمد الكرابسي، وأبو حامد فضل بن محمد بن علي الفقهي، والحسن بن سليمان



وبه على إنك قد علمت مما قررناه في هذا الباب أن الساب إذا كان رافضياً اعتقد شبهة اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب، قال: وكذا كان يقول غيره من مشايخنا، وبه مسوغة في اعتقاده للسب لم يحكم بكفره، فضلاً عن عدم قبول توبته، إلا إذا كان يعتقد ما يخالف دليلاً قطعاً. كإنكار صحة الصديق، وقذف الصديقة، ونحو ذلك فيكفر بذلك، لا بالسب.

أو لم يكن معتقداً شبهة، لكنه استحل السب [فتح]، يكفر لاستحلاله المحرم قطعاً بلا شبهة. أما لو سب يدون ذلك كله، لم يخرج عن الإسلام كما علمته مما نقلناه عن كتب المذهب متوناً، وشروحاً، وغيرها.

نعم للإمام تأديبه وتغزيه بما يراه مناسباً في حقه. ولعل من قال أنه يقتل؛ أراد به قتله سياسة لا كفراً.

[وأعلم] <sup>(٤٩٦)</sup> أن الحكم بالكفر على ساب الشيخين، أو غيرهما من الصحابة مطلقاً، قول غير جامع العلماء. فمن قتل نبياً، أو قتله نبي، فهو أشقى الأشقياء.

وأما قتل العلماء، والأولياء، وسبهم فليس بكفر، إلا إذا كان على وجه الاستحلال، أو ضعيف لا ينبغي الإفتاء به، ولا التعويل عليه، لما علمته من النقول المعتبرة.

فإن الكفر أمر عظيم، لم يتجاسر أحد من الأئمة على الحكم به، إلا بالأدلة الواضحة لا استخفاف، فقاتل عثمان، وعلي رضي الله تعالى عنهما لم يقل بكفره أحد من العلماء، إلا

لخارج في الأول، والروافض في الثاني.

وأما قذف عائشة فكفر بالإجماع، وكذا إنكار صحة الصديق لمخالفة نص الكتاب. بخلاف أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

على إنك قد علمت مما قررناه في هذا الباب أن الساب إذا كان رافضياً اعتقد شبهة مسوغة في اعتقاده للسب لم يحكم بكفره، فضلاً عن عدم قبول توبته، إلا إذا كان يعتقد ما يخالف دليلاً قطعاً. كإنكار صحة الصديق، وقذف الصديقة، ونحو ذلك فيكفر بذلك، لا بالسب.

أو لم يكن معتقداً شبهة، لكنه استحل السب [فتح]، يكفر لاستحلاله المحرم قطعاً بلا شبهة. أما لو سب يدون ذلك كله، لم يخرج عن الإسلام كما علمته مما نقلناه عن كتب المذهب متوناً، وشروحاً، وغيرها.

نعم للإمام تأديبه وتغزيه بما يراه مناسباً في حقه. ولعل من قال أنه يقتل؛ أراد به قتله سياسة لا كفراً.

[وأعلم] <sup>(٤٩٦)</sup> أن الحكم بالكفر على ساب الشيخين، أو غيرهما من الصحابة مطلقاً، قول غير جامع العلماء. فمن قتل نبياً، أو قتله نبي، فهو أشقى الأشقياء.

وأما قتل العلماء، والأولياء، وسبهم فليس بكفر، إلا إذا كان على وجه الاستحلال، أو ضعيف لا ينبغي الإفتاء به، ولا التعويل عليه، لما علمته من النقول المعتبرة.

فإن الكفر أمر عظيم، لم يتجاسر أحد من الأئمة على الحكم به، إلا بالأدلة الواضحة لا استخفاف، فقاتل عثمان، وعلي رضي الله تعالى عنهما لم يقل بكفره أحد من العلماء، إلا

لخارج في الأول، والروافض في الثاني.

وأما قذف عائشة فكفر بالإجماع، وكذا إنكار صحة الصديق لمخالفة نص الكتاب. بخلاف أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

لا أنكر صحة عمر، أو علي وإن كانت صحتها بطريق التواتر، إذ ليس إنكار كل متواتر

<sup>(٤٩٦)</sup> في [١] (والحاصل).

<sup>(٤٩٧)</sup> وفي [٢] (بكفر).



للجماعة.

السنة المستعمل، أو معناه قرب إلى الكفر، أو جره إلى الكفر<sup>(٤٩٧)</sup>.

الصحابه، أو الشيخين، إجماع ولا كتاب. بل أحاديث آحاد الإسناد<sup>(٩٨)</sup>، ظنية الدلالة. ومما أصحها.

(إِذَا) [ا] في (٥٠٠).

),

لست القاعلة عما. اص (٥٠٢)

اسنة (٦٨٤) هـ في "الفروق" (١٥٤/٢) :-

عز: عبادة بن الصامت قال: "دعانا النبي ﷺ فباعنا على السمع والطاعة؛ والقاعدة الأولى: أن الاحتمال المرجح لا يقدر في دلالة اللفظ، وإلا لسقطت دلالة العمومات كلها لتطرق احتمال

لك باطل، فعين حيث أن الاحتمال الذي يوجب الإجمال، إنما هو الاحتمال المساوي، أو القارب أما

استكمل أن رسول الله ﷺ قال: "ستكون الأمراء فقراء وتكثر من عرف بئى ومن نكر سلم ولكن من رفق بمعاذ الثانية: إن كلام صاحب الشرع إذا كان محتملاً احتمالين على السواء صار مجملًا، وليس حمله على أحدها

١٠١٨) حديث آحاد رواه وعده التهم وضبط السند وخلوه من الشذوذ والعد القاعده الثالثة: أن لفظ صاحب الشرع إذا كان ظاهراً أو نصاً في جنس، وذلك الجنس متردد بين أنواعه، وأفراده

في هذا المطلب طابق: أهـ، البدء، يا كان أصل من جاء بالتقسيم إلى مشواتر وأحاد هم المعتزلي مترددة: بين الذكر، والأنثى، والطويلة، والقصيرة، وضر ذلك من الأوصاف، ولم يقدح ذلك في دلالة اللفظ

[illegible]





وهذا لا أقوله فخراً، بل تحدثاً بنعمة الله تعالى وشكراً، واستزید به من ربي ما يكون لي ذخراً. انتهى كلام سيدي <sup>(٥٠٨)</sup> [مثلاً] <sup>(٥٠٩)</sup> علي القاري.

<sup>(٥٠٨)</sup> مسألة قول القائل لشخص "سيدي"؛ مثل فضيلة الشيخ بن عثيمين كما في مجموع فتاوى رسلنا (٣/ص ١١٢/س ٤٧٢)؛ عن الجمع بين قول النبي ﷺ: "السيد الله تبارك وتعالى" وقوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم"، وقوله: "قوموا إلى سيديكم"، وقوله في الرقيق: "وليقبل سيدي" <sup>(٥١٠)</sup>.

فأجاب بقوله: اختلف في ذلك على أقوال:  
القول الأول: إن النهي على سبيل الأدب، والإباحة على سبيل الجواز، فالنهي ليس للتحريم حتى يعارض الجواز.

القول الثاني: إن النهي حيث يخشى منه المفسدة، وهي التدرج إلى الغلو، والإباحة إذا لم يكن هناك عذور.  
القول الثالث: إن النهي بالخطاب، أي أن مخاطب الغير بقولك: "سيدي أو سيدنا" لأنه ربما يكون في نفسه جب وغلو إذا دعي بذلك، ولأن فيه شيئاً آخر، وهو خضوع هذا السيد له وإذلال نفسه له، بخلاف إذا جاء لغير هذا الوجه مثل "قوموا إلى سيديكم" و"أنا سيد ولد آدم".

لكن هذا يرد عليه إباحته ﷺ، للريق أن يقول لملكه: "سيدي" <sup>(٥١١)</sup>.

يجب عليه نحو سيده والذي يظهر لي - والله أعلم - أن هذا جازئ لكن بشرط أن يكون الموجه إليه السيادة أهلاً لك، وأن لا يخشى مخلور من إعجاب المخاطب وخوع المتكلم، أما إذا لم يكن أهلاً، كما لو كان فاسقاً أو نبيقاً فلا يقال له ذلك، حتى ولو فرض أنه أعلى منه مرتبة أو جاهاً، وقد جاء في الحديث "لا تقولوا للمنافق: يد فيناكم إذا قلتم ذلك أغضبتكم الله" وكذلك لا يقال إذا خشي مخلور من إعجاب المخاطب أو نوع التكلم. اهـ.

فائدة: مثل شيخنا مقبل - رحمه الله تعالى - كما في "تحفة المريب على مسألة الحاضر والغريب" (٢٧): السؤاله: يجوز أن نطلق على من يرجع نسبه إلى أهل البيت بأنهم سادة؟

الجواب: لا، هذا ليس بمشروع، وهذا لم يأت إلا في القرن السادس من بعض المتأخرين إلى أهل بيت النبوة، ثبت أن النبي ﷺ خصهم.

والسيد في اللغة من ساد قومه، وأما إذا كان ليس له من السيادة شيء فلا.

فوالله العظيم رب النبي الكريم، أني لو عرفت أحداً أعلم مني بالكتاب والسنة من جهة مبناهما، أو من طريق معناهما، لقصدت إليه، ولو حبواً بالوقوف لديه.

= قال صاحب عون المبرود (١/٣٩٦): وحديث أبي هريرة سكت عنه المنذري؛ وقال السيوطي في "مرقاة الصعود": "اتفق الحفاظ على تصحيحه منهم الحاكم في "المستدرک"، والبيهقي في "المدخل"، ومن نص على صحة من التأخرين الحفاظ بن حجر". انتهى.

وقال العلقمي في شرح "الجامع الصغير": قال شيخنا: "اتفق الحفاظ على أنه حديث صحيح".  
ومن نص على صحته من التأخرين: أبو الفضل العراقي، وابن حجر. ومن المتقدمين: الحاكم في "المستدرک"،

والبيهقي في "المدخل". انتهى.

وقال النازي في "فتح القدير": أخرجه أبو داود في "الملاحم"، والحاكم في "الفن"، وصححه البيهقي في كتاب "المعرفة كلهم": عن أبي هريرة قال الزين العراقي وغيره: "سنده صحيح". انتهى.

رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني عن شراحيل بن يزيد المافري (لم يجز به شراحيل) أي لم يجاوز بهذا الحديث على شراحيل فبعد الرحمن قد أعضل هذا الحديث وأسقط أبا علقمة وأبا هريرة والحديث المفضل هو ما سقط من إسناده إثنان وأكثر بشرط التوالي.

قال المنذري: "وعبد الرحمن بن شريح الإسكندراني ثقة اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه وقد عضله". انتهى.

والحاصل أن الحديث مروى من وجهين من وجه متصل ومن وجه معضل، وأما قول أبي علقمة فيما أعلم عن رسول الله فقال المنذري الرازي لم يجزم برفعه. انتهى.

قلت: نعم لكن مثل ذلك لا يقال من قبل الرازي إنما هو من شأن النبوة فتعين كونه مرفوعاً إلى النبي والله أعلم. اهـ.

والشيخ الألباني - رحمه الله - على تصحيحه قال كما في "الصحيحة": "و السند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم. اهـ.

قلت: وشراحيل هذا ليس على شرط مسلم، فإنما أخرج له مسلم في مقدمته كما تقدم. وقد علق شيخنا مقبل - رحمه الله تعالى - على شراحيل في المستدرک بقوله: .. فهو يروي عن ابن علقمة ويروي عنه سعيد بن أبي أيوب. فقي القس من تصحيح الحديث شيئاً. والله أعلم.

أقول ولا شك أن كلامه هذا في غير الغلاة من الروافض ولا فالغلاة منهم كفار قطعاً، فيجب التفحص كما قال، فحيث ثبت أن ذلك الساب منهم قتل، لأنهم زنادقة ملحدون. وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحمل كلام العلماء الذين أفتوا بكفرهم وسي ذراريمهم. قال العلامة محمد الكواكبي الحلبي في شرحه على نظومة الفقهية المسماة بـ "الفرائد السنية" في فصل الجزية قال بعد كلام ما نصه: "وعلى هذا النوال أفتى العلامة أبو السعود، [و] لا سئل عن الشيعة أئجل قتالهم، وهل يكون المقتول منا شهيداً، مع أنهم يدعون أن رئيسهم من آل النبي ﷺ، وكيف يجوز قتالهم وهم يقولون لا إله إلا الله؟!"

فأجاب: أن قتالهم جهاد أكبر، والمقتول منا في المعركة شهيد، وأنهم باغون في الخروج عن طاعة الإمام، وكافرون من وجوه كثيرة، وأنهم خارجون عن الثلاث وسبعين فرقة من الفرق الإسلامية؛ لأنهم اخترعوا كفراً وضلالاً مركباً من أهواء الفرق المذكورة. وإن كفرهم لا يستمر على وثيرة واحدة، بل يتزايد شيئاً فشيئاً!

"رواه الدارقطني في "مسننه" (٥٧/٢)، والطبراني في "مسنن الشاميين" (١٥١٢-٣٤٦١) قال الدارقطني:

كحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات، بل قال قبل ذلك: وليس فيها شئ يثبت. والحديث ضعفه شيخ الألباني كما في "ضعيف الجامع" (٣٤٧٨).

والصلاة على مرتكب الكبيرة ونحوها يشرع الامتناع، لا أخرجه أحد في "مسنده" (٢٠٨٩٢) قال: ثنا حسن بن موسى ثنا زهير ثنا سهاك عن جابر بن سرة: "أن رجلاً نحر نفسه بمشقص فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: إذا أصلي عليه." "حسن"

ورواه أيضاً برقم (٢٠٨٤٢-٢٠٩٠٠) من طريق إسرائيل وشريك عن سهاك به نحوه.

ورواه مطراً لا أبو داود (٣١٨٥). ومع هذا فلا يترك جميع الناس الصلاة عليه، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٢١٧٣) فقال: حدثنا أبو والدارمي (٨٢/٢)، وابن حبان كما في "الإحسان" (٥٨٨٣-٥٨٨٤)، وأبو داود الطيالسي في "المسنن" (١١١٩)، والطحاوي يصرح عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع ﷺ "أن النبي ﷺ أتي بجنازة ليصلي عليها، فقال: مل عليه من والطبراني في "المكبر" (٧١٢٤) وما بعده، وعبد الرزاق (٨٦٠٣-٨٦٠٤)، وابن أبي شيبة (٤٣٣/٦)، والطحطاوي يصرح عن شداد بن أوس قال: قالوا: لا، فصل عليه ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: مل عليه من دين؟، قالوا: نعم، قال: صلوا على في "شرح معاني الآثار" (٥٠٣٩)، وابن الجارود في "المتقى" (٨٣٩-٨٩٩) جميعهم: عن شداد بن أوس قال: قالوا: لا، فصل عليه ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: مل عليه من دين؟، قالوا: نعم، قال: صلوا على انتان حفظهما عن رسول الله ﷺ قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح، فليرح ذبيحته."

"ليست في [١]."

وفي كلمة إشارة إلى أنه مجدد عصره، وما أجدره بذلك، ولا [ينكره] (٥١٠) عليه ما هنالك، إلا كل متعصب هالك. وقد أطل - رحمه الله تعالى - ونفعنا به في هذه الرسالة بالرد على من أنكّر عليه القول بعدم التكفير.

ثم تكلم على الشيعة البندعة وحط [كلامهم] (٥١١) على قتلهم سياسة. ثم قال بعد كلام: ثم مما يجب التنبيه عليه هو أنه قد علم مما قدمناه أنه لا يثبت الكفر إلا بالأدلة القطعية، وإذا جوز علماءنا الحنفية قتل الرافضي بالشروط الشرعية على طريق السياسة العرفية.

فلا يجوز إحراقه بالنار، بل يقتل بالسيف ونحوه. لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قتلتم فأحسنوا القتلة (٥١٢) بل اللائق أن يستتاب، وإن أظهر شبهة، يؤتى له بالجواب.

ويجب أن يتفحص عنه هل سب جاهلاً، أو خاطئاً، أو مكرهاً، أو مستحلاً. ثم بعد قتله يجب تكفيره، والصلاة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على كل بر وفاجر (٥١٣). الخ.

وفي مكة ربما يظفرون عليه الشريف، وهذه تسميات ما أنزل الله بها من سلطان، والتابعون لم يقولوا: عن

سدي علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ، بل يقولون: عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ. اهـ

(٥١٤) من [١].

(٥١٥) وفي [١] (ينكر).

(٥١٦) وفي [١] (كلامه).

(٥١٧) رواه أحمد في "المسنن" (١٧١٦٦-١٧١٢٨-١٧١٣٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٥٥)، وأبو

داود (٢٥١٥)، والترمذي (١٤٠٩)، والنسائي (٤٤٠٥-٤٤١١-٤٤١٣-٤٤١٤)، وابن ماجه (٣١٧٠)،

والدارمي (٨٢/٢)، وابن حبان كما في "الإحسان" (٥٨٨٣-٥٨٨٤)، وأبو داود الطيالسي في "المسنن" (١١١٩)،

والطبراني في "المكبر" (٧١٢٤) وما بعده، وعبد الرزاق (٨٦٠٣-٨٦٠٤)، وابن أبي شيبة (٤٣٣/٦)، والطحاوي يصرح عن شداد بن أوس قال: قالوا: لا، فصل عليه ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: مل عليه من والطبراني في "المكبر" (٧١٢٤) وما بعده، وعبد الرزاق (٨٦٠٣-٨٦٠٤)، وابن أبي شيبة (٤٣٣/٦)، والطحاوي يصرح عن شداد بن أوس قال: قالوا: لا، فصل عليه ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: مل عليه من دين؟، قالوا: نعم، قال: صلوا على

انتان حفظهما عن رسول الله ﷺ قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح، فليرح ذبيحته."

فأحسنوا الذبائح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته."



الكاظم الذي هو سابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وإنما العقاب من أخيه أبي محمد فاسم بن حمزة بن موسى الكاظم.

ولو فرض صحة نسبة، فإذا لم يكن له دين كان مع الكفرة على السواء، وإنما آل النبي ﷺ من جمعي شريعتي.

وهذا كتمان ابن النبي نوح من صلبه لم ينجه من عذاب الدنيا والآخرة نسبة إلى أبيه، ولو كان ذلك يجدي نقماً لما عذب واحد من بني آدم النبي. انتهى.

يسئل أيضاً عن عساكر الإسلام إذا سبوا أحداً من أولاد [القرظلباش] <sup>(٥١٧)</sup>، وهم الشيعة المذكورون فهل يكونون أرقاء، ويصح بيعهم وشراءهم؟

فأجاب: بأن آياتهم وأمهاتهم حيث كانوا على المذهب الباطل يسبون الصحناء، ويطيلون الألسنة <sup>(٥١٨)</sup> على الصديقة. فقد ورد قول ضعيف بأن أولادهم الصغار جداً الذين لا يقولون الدين [يكونون] <sup>(٥١٩)</sup> أرقاء، وأما من يكون منهم ابن خمس سنين أو ستة يتلفظ بكلمة لشهادة فإنه مسلم لا يكون رقيقاً أصلاً، ولا يسري إليه كفر آبائه وأمهاته. انتهى ما في شرح الكواكبي.

أقول: والأحسن ما في "فتاوى" ابن الشلبي <sup>(٥٢٠)</sup> حيث سئل: عن طائفة ينطقون بالشهادتين غير أنهم لا يصلون، ولا يصومون، ويعظمون الصليب، والكنائس، ويتبركون

فأجاب بما حاصله: إن نطقوا بالشهادتين مقررين بها في وقت ما، ثم صدر منهم ما ذكر ثم مرتدون، تجري عليهم أحكام المرتدين. ويجبر نساؤهم وصبيانهم الميزون على الإسلام لا يقتلون.

وإن نطقوا بهما غير متكين عن تعظيم الصليب فهم كفار، ولا ينفعهم نطقهم بهما ما لم يروا عما يخالف ملة الإسلام.

<sup>(٥١٧)</sup> وفي [القرظلباش].

<sup>(٥١٨)</sup> من [].

<sup>(٥١٩)</sup> وفي [يكونون].

<sup>(٥٢٠)</sup> وهو شهاب الدين أحمد بن يونس الحنفي.

فمن كفرهم أنهم يبنون الشريعة الشريفة، والكتب الشريفة، وأئمة الدين، ويسجدون لرئيسهم اللعين، ويستحلون ما ثبتت حرمة بالأدلة القطعية، ويسبون الشيخين رضي الله تعالى عنها وسبها كثر، ويسبون الصديقة، ويطلقون ألسنتهم في حقها وقد نزلت براءة ساحتها ونزاحتها رضي الله تعالى عنها، يلحقون بذلك الشين بحضرة النبي ﷺ، وهو سب منهم لحضرة عليه الصلاة والسلام.

فلذا أجمع العلماء [الأمصاء] <sup>(٥٢١)</sup> على إباحة قتلهم، وإن من شك في كفرهم كان كافراً، فعند الإمام الأعظم، وسنيان الثوري، والأوزاعي، أنهم إذا تابوا ورجعوا عن كفرهم إلى الإسلام نجوا من القتل، ويرجى العفو كسائر الكفار إذا تابوا.

وأما عند مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وليث بن سعد، وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم، ولا يعتبر إسلامهم، ويقتلون حداً.

ثم إيماننا أيده الله تعالى إذا عمل بأحد أقوال الأئمة كان مشروعاً. وأما من تفرق في البلاد منهم، ولم يظهر عليه آثار اعتقادهم الشيع فلا يتعرض إليه، ولا تجرى عليه الأحكام المذكورة.

وأما رئيسهم ومن تابعه، وقاتل لقتاله، فلا توقف في شأنه أصلاً لارتكابهم أنواع الكفر المذكورة بالتواتر، ولا رب أن القتال معهم أهم من القتال مع سائر الكفار، فإن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قدم القتال مع مسلمة ومن تابعه على القتال، مع غيره مع أن أطراف المدينة كانت ملوّه من الكفرة. ولم تفتح الشام ولا غيرها من البلاد إلا بعد تطهير الأرض من مسلمة وأشياعه. وهكذا فعل [علي] <sup>(٥٢٢)</sup> في قتال الخوارج فالجهاد فيهم أهم، بلا رب ولا شبهة بأن قتلنا في معركتهم شهيد.

وأما ما ذكر من انساب رئيسهم إلى النبي ﷺ، فحاشا أن يكون له مع هذه الأفعال الشنيعة علاقة في هذا النسب الطاهر، وإنما رئيسهم الكبير إسماعيل في ابتداء خروجه كما نقل عن الثقات جاء إلى مشهد علي <sup>(٥٢٣)</sup>، وأكره من به من السادات الكرام، وسائر الأشراف العظام، وهددهم بالقتل فأظهروا الامتثال، واصطنعوا له نسباً، ومع ذلك تداركوا، والحقوه بمن هو معروف بأنه عقيم بين علماء الأنساب، وهو موسى الثاني ابن حمزة بن موسى

<sup>(٥٢١)</sup> في [الأعصار].

<sup>(٥٢٢)</sup> من [].

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	* مقدمة الشيخ يحيى بن علي الحجوري.....
٤	* مقدمة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام.....
٥	* مقدمة المحقق.....
٨	* ترجمة للمؤلف.....
٩	* وصف المخطوط وتوثيق نسبة الرسالة.....
١٣	* مقدمة المؤلف.....
١٤	* سبب تأليف الرسالة.....
	* الباب الأول: في حكم سبب النبي ﷺ وفيه ثلاث فصول:-
٢١	* الفصل الأول: في وجوب قتله إذا لم يتب، وفيه مسألتين:-
٢١	* المسألة الأولى: في نقل كلام العلماء في ذلك ودليله.....
٢١	- نقل القاضي عياض إجماع الأمة على من أنتقض النبي.....
٢١	- نقل ابن المنذر إجماع العوام على قتل من سب.....
٢٢	- نقل ابن سحنون إجماع العلماء على أن من شتم وانتقض النبي كافر.....
٢٢	- نقل الخطابي عدم الخلاف في وجوب قتل من سب النبي إذا كان مسلماً.....
٢٢	- نقل ابن راهويه إجماع المسلمين على كفره.....
٢٢	- هل ابن حزم نقل الخلاف في تكفير المستحق بالنيي!!!.....
٢٤	- الدليل على كفره من الكتاب.....
٢٤	- الدليل على كفره من السنة.....
٢٤	- حديث الإفك.....
٢٥	- حديث عبد الله بن أبي سرح.....

ثم إذا حكمنا بكفرهم، فإن كانوا أهل كتاب محل وطئ نسايتهم بالنكاح، وملك اليمين، وإلا فلا. انتهى ملخصاً.

والظاهر أن العلاء من الروافض المحكوم بكفرهم، لا ينفكون عن اعتقادهم الباطل في حال إيتائهم بالشهادتين، وغيرهما من أحكام الشرع كالصوم، والصلاة، فهم كفار لا يرتدون، ولا أهل كتاب، والله الموفق للصواب.

نسأله سبحانه [ويعصم أئستنا من القول الباطل، وقلوبنا من كل اعتقاد عاقل، وأن تناهي [الأجل] (٢١١) وأن يحفظنا من الزيف والزلل، ويمن علينا بحسن الختام عند يستر عوراتنا، ويؤمن روعاتنا، ويجعلنا من المعظمين، والموقرين، ظاهراً وباطناً لهذا النبي الأمين وآله وصحبه الطيبين الطاهرين، وأن يجعل ما غيت بجمعه خالصاً لوجهه الكريم، مرجعاً للفوز لديه في جنات النعيم، وأن يتجاوز [بحمله] (٢١٢) عما سطره القلم من خطأ ووهم.

[رب أغفر لي ولوالدي، ولشايخي ولن له حق عليّ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.] (٢١٣)

[وقد فرغ محمد أمين بن عمر عابدين صاحب رد المختار حاشية در المختار من تحرير هذا الرسالة أي جمعه وتأليفه في سنة سبع وثلاثين ومائتين وألف.] (٢١٤)

وقد فرغ كتابته من يد الحاج أحمد الديار بكري في الشام الشريفة، بجامع الورد، في سنة خمس وثلاثين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف ١٣٨٥ هـ.

(٢١١) ليست في [١].

(٢١٢) من [١].

(٢١٣) من [١].

(٢١٤) من [١].

(٢١٥) وفي [١] (وقد فرغت من تحريره، وتنقيحه، وتقريره، في تمار الثلاثاء الحادي والعشرون من جمادى الأولى سنة

سبع وثلاثين، ومائتين وألف، والحمد لله رب العالمين).



- قول صاحب البرازية: في قتل الساب حداً ولا توبه له أصلاً..... ٥٦
- \* إستدلاله بأمر النبي ﷺ بقتل ابن الأنشرف .
- \* إستدلاله بأمر النبي ﷺ بقتل أبي رافع اليهودي .
- \* إستدلاله بأمر النبي ﷺ بقتل ابن خطل .
- ذكر أقوال من تابع البرازي..... ٥٨
- ذكر مقدمة للرد على البرازي ومن وافقه..... ٦٠
- من هو المفتي الذي يتخير بين الأقوال..... ٦١
- الرد على البرازي..... ٦٥
- ذكر أن علماء عصر ابن نجيم أنكروا عليه قوله..... ٦٧
- الرد على صاحب الجوهره..... ٦٨
- الرد على المدعي أن مذهب الأحناف هو قبول التوبة بين الساب وربه مع قتله..... ٦٩
- الكلام على الذي لا يردع..... ٧٤
- الاعتذار لمن يقع في الخطأ من أهل العلم..... ٧٤
- رد القول في الاستشجار على تلاوة القرآن..... ٧٥
- هل يمكن للمفتي أن يغني بمجرد المراجعة من كتاب؟!..... ٧٨
- قول المفتي أبو السعود أفندي والرد عليه..... ٧٩
- الكلام على الزنديق بأقسامه الثلاثة..... ٨٢
- ما العمل إذا كانت هناك أوجه تمنع التكفير..... ٨٦
- ما الذي تخور لابن عابدين في مسألة الساب عند الحنفية..... ٨٧
- الفصل الثالث: في حكم الساب من أهل الذمة..... ٩٠
- هل وجد خلاف بقتله؟!..... ١٠٤
- ما القول إذا أسلم..... ١٠٤
- \* عن مالك روايتان .
- \* عن الحنابلة ثلاث روايات .
- \* الشافعية على قبول التوبة .

- حديث على رضي الله عنه من سب نبياً..... ٢٩
- حديث من بدل دينه فاقتلوه..... ٢٩
- الدليل على كفره من الإجماع والقياس..... ٣٠
- \* المسألة الثانية: في أنه يقتل كفراً، أو حداً مع الكفر..... ٣١
- هل قتل المرتد كقتل الكافر الأصلي الحربي..... ٣١
- معنى الحد لغة..... ٣١
- هل الحدود أربعة أقسام..... ٣٢
- الكلام على العلة ذات الجزئين..... ٣٣
- قول ابن عابدين كقول إمامه بعدم قتل المرتدة! والتعلق عليه..... ٣٤
- هل قتل الشاتم لعموم الردة أو لخصوص الشتم..... ٣٧
- \* الفصل الثاني: في توبة واستنابته، وتحرير مذهب أبي حنيفة في ذلك وفيه ثلاث مسائل..... ٣٩
- \* المسألة الأولى: في قبول توبته بالإسلام..... ٤١
- ذكر اختلاف العلماء..... ٤١
- ذكر اختلافهم في الزنديق إذا جاء ثانياً..... ٤٢
- \* المسألة الثانية: في استنابة الساب..... ٤٤
- \* المسألة الثالثة: في تحرير حكم الساب على مذهب أبو حنيفة..... ٤٦
- مذهب المالكية وما المشهور عن مالك..... ٤٦
- رواية الوليد عن مالك موافقة لقول أبي حنيفة وأصحابه..... ٤٧
- قول أبو بكر الفارسي من الشافعية خلاف لقول الشافعي..... ٤٧
- حاصل المنقول عند الشافعية..... ٤٧
- قول الشافعي بنحو قول أبي حنيفة..... ٤٨
- قول أبو يوسف في المرأة، خلافاً لأبي حنيفة..... ٥٠
- ذكر أقوال علماء الأحناف في سب النبي ﷺ..... ٥١
- ذكر أقوال علماء الأحناف في بعض الألفاظ المكفرة..... ٥٣
- نقاش على ما تقدم من الألفاظ..... ٥٣

- أقوال الأحناف..... ١٠٥
- حكم قتل القرامطة..... ١١٣
- حكم من سب سائر الأنبياء..... ١١٥
- حكم من سب أحد الصحابة رضي الله عنهم..... ١١٧
- \* الباب الثاني: في حكم ساب أحد الصحابة رضي الله عنهم..... ١١٩
- أقوال العلماء فيمن سب الصحابة رضي الله عنهم..... ١٢٢
- نقل كلام علماء الحنفية فيمن سب الصحابة رضي الله عنهم..... ١٢٤
- ضابط تكفير أهل البدع من روافض ونحوهم..... ١٣٧
- تلخيص رسالة للا على القارئ متعلقة بالموضوع..... ١٤٤
- قول ملا على قارئ بقتل الشيعة سياسة؟!..... ١٤٤

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية الجمهورية اليمنية محافظة عدن

رقم التسجيل/ ٢١٣

تاريخ التسجيل/ ١٧/٥/٢٠٠٦ م